الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى

تاسوست-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

M 27952

واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود ومالية دولية

من إعداد الطالبتين:

✓ هالة حمدوس

✓ مسعودة بوسطوة

إشراف الأستاذ:

✓ إلياس حناش

السنة الجامعية

2014/2013

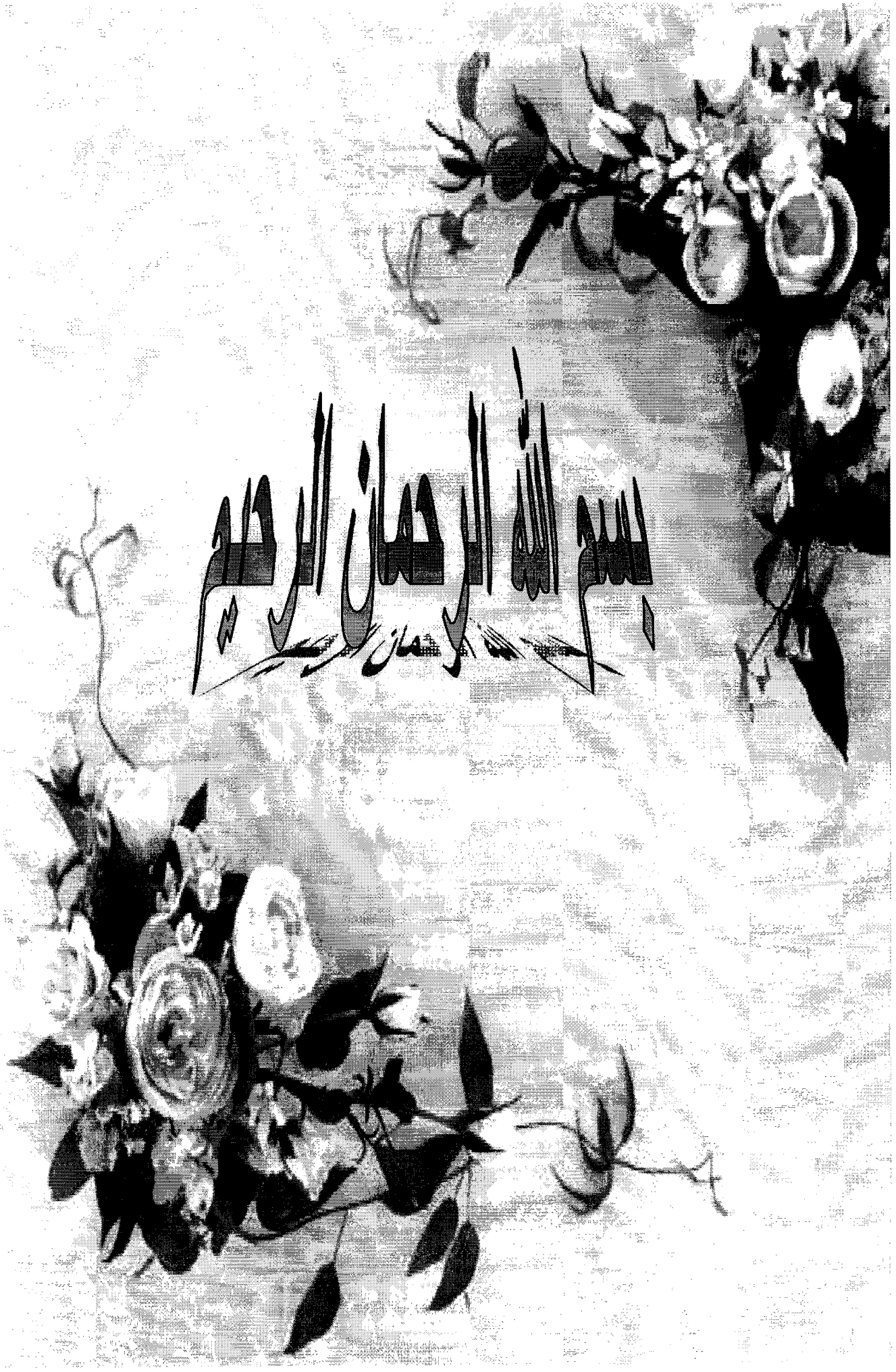
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم إشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل العقدة من لساني يفقهوا قولي.

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

ربنا تقبل منا إنك السميع العليم

لله الفضل من قبل ومن بعد على ما سهل وأرشد، فله الحمد والشكر كله والصلاة والسلام على رسوله الأمين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى اله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين،

وبعد:

نتقدم بكل معاني الشكر والاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف "حناش إلياس" الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على هذه المذكرة وعلى ماقدمه من إرشادات وتوجيهات لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل، كما احيي فيه روح التواضع والمعاملة الطيبة فجازه الله عنا كل الخير.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

شكر

إهداء

فهرس المحتويات.....I

قائمة الجداول والأشكال.....IV

مقدمة.....أ د

الفصل الأول: عموميات حول التكامل الاقتصادي.....5

تمهيد.....6

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.....7

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.....7

المطلب الثاني: أسس التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم..... 10

المطلب الثالث: دوافع وشروط التكامل الاقتصادي.....12

المبحث الثاني:مناهج، أشكال وأثار التكامل الاقتصادي.....15

المطلب الأول: مناهج التكامل الاقتصادي.....15

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي.....18

المطلب الثالث: آثار التكامل الاقتصادي..... 24

المبحث الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.....26

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي.....27

المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي.....28

المبحث الرابع: التجارب الرائدة في التكامل الاقتصادي.....30

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي.....30

المطلب الثاني: تجارب أخرى لتكامل الاقتصادي.....39

خلاصة..... 49

الفصل الثاني: مدخل للتكامل الاقتصادي العربي.....50

تمهيد.....51

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات العربية.....52

المطلب الاول: خصائص الاقتصاديات العربية.....52

المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي.....53

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الدول العربية..... 57

المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي العربي.....58

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.....59

المطلب الثاني: أنواع التكامل الاقتصادي العربي.....60

المطلب الثالث: أهداف ومقومات التكامل الاقتصادي العربي.....74

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي العربي.....77

المطلب الأول: السوق العربية المشتركة.....77

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية (GAFTA).....83

المطلب الثالث: التجارب البديلة للتكامل الاقتصادي العربي.....92

خلاصة.....99

الفصل الثالث: أثر تغيرات المنطقة على التكامل الاقتصادي العربي.....100

تمهيد..... 101

المبحث الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية (تونس، مصر، سوريا).....102

المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس.....**102**

المطلب الثاني: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر **104**

المطلب الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في سوريا..... **107**

المبحث الثاني: تأثير تغيرات المنطقة على بعض مداخل تحقيق التكامل الاقتصادي.....108

المطلب الأول: الاستثمارات البينية بين الدول العربية.....**108**

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية **116**

المبحث الثالث: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي.....127

المطلب الأول:مظاهر نجاح و اخفاق التكامل الاقتصادي العربي.....**127**

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.....**127**

المطلب الثالث: سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.....**130**

خلاصة.....133

الخاتمة.....134

قائمة المراجع.....139

الملاحق

ملخص

قائمة الجداول والأشكال

↓ قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي	17
02	مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا B.balassa	23
03	أهم التعديلات التي مست معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية.	33
04	مؤسسات اتحاد المغرب العربي	69
05	جهود التكامل الاقتصادي العربي	77
06	بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس	102
07	بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر	104
08	بعض المؤشرات الاقتصادية في سوريا	107
09	تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر خلال الفترة 2005 2012	110
10	تدفقات الاستثمارات البينية (مصر، تونس، سوريا) وفق القطر المستضيف خلال الفترة2005 2012	112
11	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات البينية العربية عام 2011	114
12	حجم التجارة العربية البينية خلال الفترة 2005 2011	116
13	حجم الصادرات والواردات في تونس خلال الفترة2005- 2012	121
14	حجم الصادرات والواردات البينية في مصر خلال الفترة 2005 2012	122
15	حجم الصادرات والواردات البينية في سوريا خلال الفترة2005 2012	124
16	مساهمة التجارة البينية لتونس، مصر وسوريا في إجمالي التجارة البينية العربية خلال الفترة 2005 2012	125

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمارات البينية (مصر، تونس، سوريا) وفق القطر المستضيف خلال الفترة 2005 2012	113
02	متوسط التجارة البينية في تونس، مصر، سوريا خلال الفترة 2005 2012	123

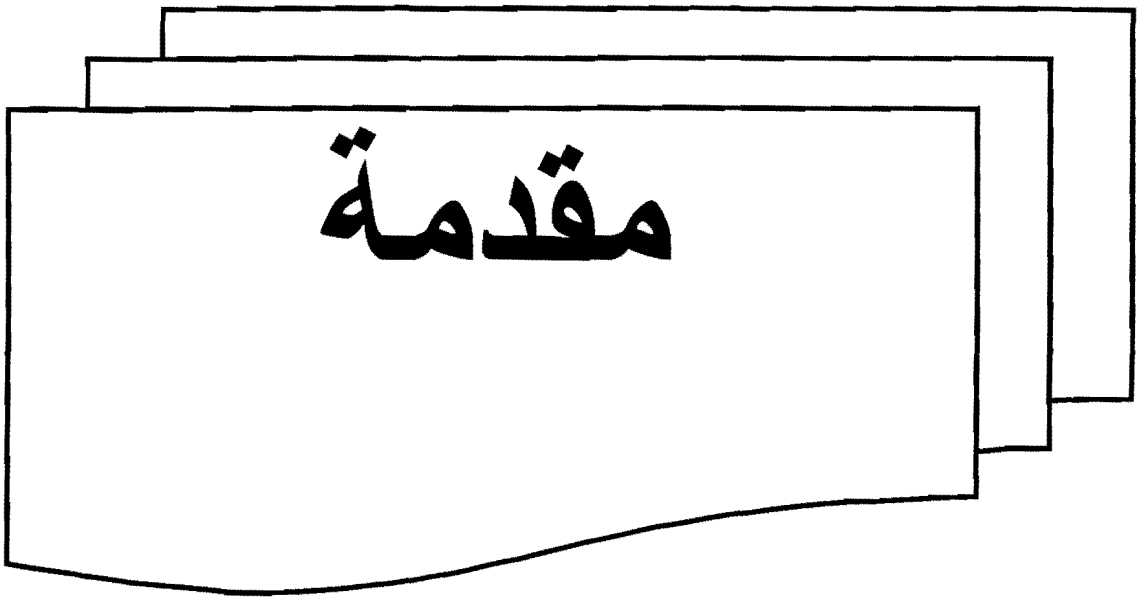
مقدمة

لقد عرفت نهاية القرن العشرين تزايدا كبير للتكتلات الاقتصادية وذلك من أجل الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن أن يتيحه التكتل الاقتصادي بين الدول، حيث أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن وذلك من أجل فرض الوجود ومواجهة مختلف التحديات التي فرضتها العولمة، وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع اقتصادي في العالم وهو الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة، بالإضافة إلى ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا والأمريكيتين وإفريقيا.

ونظرا للمتغيرات الإقليمية والدولية وأثارها على المنطقة العربية كان لابد على الدول العربية إعادة إحياء تكاملها الاقتصادي بعد تعطل مشروعه لأكثر من ستة عقود خاصة وأنها تعد من أول التجمعات التي حاولت تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها في إطار مراحل تاريخية مختلفة من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الجماعية الهادفة إلى تحرير التبادل التجاري كمرحلة أولى تلاها التوقيع على اتفاقيات جماعية أخرى.

والموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات، والأهم من ذلك توفر الثروات الاقتصادية يجعلها مع وجود الإرادة السياسية قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي وخاصة في ظل الأحداث في بعض دول المنطقة العربية حاليا.

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ماهو واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية؟

وللإلمام بمختلف الجوانب المتعددة لهذا التساؤل اعتمدت الأسئلة الفرعية التالية والتي نوجزها كما يلي:

- ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟ وماهي أهم أشكاله؟ وفيما تتمثل مزاياه؟
- ماهي أهم التجارب الرائدة في التكامل الاقتصادي في العالم؟
- فيما تتمثل أهداف التكامل الاقتصادي العربي؟ وما هي أهم التجارب العربية في تحقيق مسيرة هذا التكامل؟
- كيف أثرت المرحلة الانتقالية لبعض الدول العربية على مداخل التكامل الاقتصادي العربي؟

- **فرضيات الدراسة:**

إن محاولة الإجابة على إشكالية البحث تقودنا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- على الرغم من توفر المقومات الأساسية لإقامة تكتل اقتصادي عربي إلا أن التجربة لازلت تسير بخطى بطيئة؛
- ضعف حجم التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية يعرقل تنمية الاقتصاديات العربية، مما يحول دون تحقيق تكاملها الاقتصادي؛
- التحولات السياسية في بعض الدول العربية من شأنها زيادة التأثير السلبي على التعاون الاقتصادي وعلى إجراءات ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى محاولة معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي وما مدى تأثير الثورات الشعبية التي قامت في بعض البلدان العربية على تفعيل هذا التكامل.

- **أهمية الموضوع:**

تظهر أهمية البحث في الدور الكبير الذي تلعبه التكاملات الاقتصادية في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول الأطراف، وضرورة العمل على مستوى العالم العربي إلى الوصول إلى تحقيق تكاملها خاصة وأنه أصبح ضرورة حتمية للتكيف مع المستجدات الحالية للمنطقة العربية.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

- أهمية التكتلات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- التنبيه لضرورة وحتمية التكامل الاقتصادي في ظل أوضاع المنطقة العربية؛
- ملائمة الموضوع بالتخصص المدروس (نقود ومالية دولية).

المنهج المتبع:

للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وكذلك التطبيقي، وذلك بالاعتماد على العديد من المراجع باللغتين العربية و الأجنبية، بالإضافة إلى البيانات و الإحصاءات الصادرة عن بعض الهيئات العربية و الدولية، وكذا الاستعانة ببعض البحوث و الدراسات المتعلقة بالموضوع.

- **صعوبات الدراسة:**

- تضارب الإحصائيات الدقيقة عن الاقتصاد العربي؛
- نقص البيانات الخاصة ببعض المؤشرات في بعض السنوات؛
- تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعددة وأبعادها وتفسير اتها المتعلقة بمحاولات التكامل العربي؛
- ضيق الوقت المخصص للدراسة.

- **تقسيمات البحث:**

يتضمن البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة ثلاثة فصول وهي كالأتي:

الفصل الأول: تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي من خلال أربعة مباحث، الأول تناول ماهية التكامل الاقتصادي من خلال تعريفه وأهميته ودوافعه وشروطه، أما المبحث الثاني فتطرق إلى مناهج وأشكال وأثار التكامل الاقتصادي، وتناول المبحث الثالث مزاياه ومشاكله، و عرض المبحث الرابع بعض التجارب الرائدة في التكامل الاقتصادي من خلال تجربة الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالإضافة إلى السوق الإفريقية المشتركة.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان مدخل للتكامل الاقتصادي العربي وقد قسم على ثلاث مباحث تضمن الأول ماهية الاقتصاديات العربية من حيث واقع الاقتصاديات العربية وخصائصها بالإضافة إلى معوقات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التكامل الاقتصادي العربي وأنواعه وأهدافه ومقوماته، وتطرق المبحث الثالث إلى تجارب التكامل الاقتصادي العربي من خلال السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية وأخيرا المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان أثر تغيرات المنطقة على التكامل الاقتصادي العربي وقد قسم إلى ثلاثة مباحث تضمن الأول تحليل المؤشرات الاقتصادية لبعض دول الربيع العربي، أما الثاني فقد أشار إلى تأثير التغيرات التي تعرفها المنطقة العربية على تكاملها الاقتصادي من خلال مدخلين هما الاستثمار العربي البيني والتجارة العربية البينية، وتم في المبحث الثالث تقييم تجارب التكامل الاقتصادي من خلال مظاهر النجاح والإخفاق وسبل تفعيل هذا التكامل.

الفصل الأول: عموميات حول التكامل الاقتصادي

تمهيد

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول أحد أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصاديات الدول المتكاملة وبالت لفتر ة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى ضرورة تكتل الدول فيما بينها من أجل إعمار ما دمرته الحرب من ناحية، واستمرار عملية التطور من ناحية أخرى، وهو ما نجم عنه قيام محاولات التكامل بين مجموعات معينة من الدول وترتب عليها قيام محاولات مماثلة من قبل الدول الأخرى للتكامل فيما بينها لمواجهة ذلك، ونتيجة لذلك فقد عمت التوجهات نحو إحداث التكامل الاقتصادي بين الدول كافة تقريبا، وهو ما يمثل أبرز أشكال العلاقات الاقتصادية في عالمنا المعاصر وذلك للاستفادة مما يقدمه التكامل من مزايا على اختلافها خاصة في الوقت الحاضر الذي يشهد اتجاه واسعا نحو التكامل والتكتلات الاقتصادية والسياسية مثل التجربة التكاملية الأوروبية التي توفرت لها ومند مدة طويلة مقومات الاستمرار بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ولهذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري من خلال ماهية التكامل الاقتصادي في المبحث الأول، ومناهج وأشكال وأثار التكامل في المبحث الثاني، مزايا ومشاكل التكامل في المبحث الثالث، أما في المبحث الرابع فسيتم التطرق إلى التجربة الأوروبية وتجربتي النافتا والكوميسيا.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

إن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن وليد اليوم، بقدر ما يعود لفترة ماضية، فقد كانت التجمعات الاقتصادية من الخصائص المسلم بها، وبالتالي يتناول المبحث ماهية التكامل الاقتصادي وأسسه، دوافعه وشروطه.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

لا يوجد تعريف واحد للتكامل الاقتصادي نتيجة اختلاف الظروف المحيطة به لهذا سيتم إعطاء عدة تعاريف لمصطلح التكامل الاقتصادي والتي قدمها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي، وقبل التطرق إلى تعريف التكامل اقتصاديا لابد من تعريفه لغة.

تعريف التكامل لغة: هو تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة.[1]

تعريف التكامل اقتصاديا: يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة إذ:

- بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة؛
- بوصفه حالة فإنه يتمثل انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف اقتصادي وحيد للتكامل حيث تعددت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل، ونجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل.

وفيما يلي بعض التعاريف التي قدمها الاقتصاديين للتكامل الاقتصادي:

أولا: تعريف" بيلابلاسا" *Beal Balassa التكامل الاقتصادي هو عملية الإلغاء التام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة ومن هذا التعريف نلاحظ أن "بيلابلاسا" يعتبر أن اختفاء

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2003 ص 13.

[2] حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،1998، ص 7.

*بيلابلاسا Beal Balassa اقتصادي مجري ولد في بودابست عام 1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي (1961) ومحدد مختلف أشكال ومراحل التكامل الإقليمي توفي سنة 1991، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الأمريكية اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة .

التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.[1]

ثانيا: تعريف "روبسون 1987" Rubson

التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال ويرى روبسون أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة.[2]

ثالثا: تعريف "فان سيرجيه"

التكامل الاقتصادي هو قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة[3]

رابعا: تعريف "ماخلوب" Fritz Machlup

التكامل الاقتصادي هو الاستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفئ للعمل، وهنا يناقش ماخلوب التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.[4]

خامسا: تعريف "ميردال"

يرى أن التكامل الاقتصادي لابد أن يعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم.[5]

سادسا: تعريف "لبيب شقير"

التكامل الاقتصادي هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاته المتصاعدة والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي (في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل)، الجزائر، 2009، ص ص 25، 26.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] المرجع السابق، ص 14.

[4] عبد الو هاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007، ص 12 .

[5] المرجع السابق، ص 12.

الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة في الترابط بين اقتصاديات الأطراف.[1]

سابعا: تعريف "عبد الهادي يموت"

التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل على تسهيل عملية تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.[2]

ومن خلال تعدد التعاريف الخاصة بالتكامل الاقتصادي نجد أن هذا يضع عقبة الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي، إلا أنه يجب الاتفاق على تعريف شامل له يتلخص في:

إن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء.[3]

ويفرق الاقتصاديون بين التكامل السلبي والايجابي .

فالتكامل السلبي: هو مجرد دمج الأسواق في سوق حرة واسعة تمتاز بالتقسيم الدولي للعمل عن طريق التخصص الإقليمي وإزالة الحواجز الجمركية بحيث يقتصر هذا على مجرد إلغاء القيود الجمركية على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين بلدان الأطراف.[4]

أما التكامل الإيجابي فيقصد به (حسب تنبرجن*) خلق مؤسسات جديدة بوسائلها وتعديل الوسائل الموجودة سابقا، ويتم ذلك عن طريق إعادة توزيع المداخيل بين البلدان وتنظيم الأسواق غير مستقرة.

---

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة)، الطبعة الأولى العربية للطباعة والنشر، القاهرة ،2002، ص44.

[2] فرج شعبان، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الاقتصادي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص 7.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، نوفمبر 2007، بدون صفحة .

* جان تنبرجن اقتصادي هولندي تحصل على جائزة في الاقتصاد سنة 1969.

أما ميردال فيقصد به "توسيع مجموعة المصالح وفق أسلوب ديناميكي يستهدف التغير الاجتماعي والتكييف الداخلي المتبادل للمجموعات الوطنية الأكثر ترابطا".[1]

المطلب الثاني: أسس التكامل وعلاقته ببعض المفاهيم

أولا: أسس التكامل الاقتصادي: تتمثل أهم أسس التكامل الاقتصادي في:

1 إلغاء القيود على حركة السلع: إن من أهم أسس إقامة التكامل هو إيجاد سوق أوسع قادر على إستعاب فوائض الإنتاج المحققة على مستوى اقتصاديات هذه الدول وبالتالي الاستفادة من وفرات النطاق الواسع في الإنتاج الذي يتلخص في زيادة الإنتاجية وتدني التكاليف والأسعار، وعلى هذا الأساس يعتبر إلغاء القيود على حركة السلع بين هذه الدول شرطا أساسيا، كما لا يجب أن يقف الأمر عند هذا الحد بل أن يتعداه إلى توحيد التعريفة الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء في التكامل مع ضرورة تنسيق السياسات التجارية لدول التكامل ورفض أي اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع منفردة مع دول أجنبية دون موافقة جميع دول الأعضاء في التكامل.[2]

2 إلغاء القيود على حركة الإنتاج: يؤدي اقتصاد كل بلد من دول التكامل على القدر المتوفر لديه من موارد اقتصادية إلى تأخير التنمية وضعف معدلاتها، وبالتالي ضعف الكفاءة الإنتاجية الكلية لهذه الدول ومن خلال هذا تبرز ضرورة إلغاء كل القيود التي من شأنها الحيلولة دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، وذلك من خلال تطبيق اتفاقيات لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تميز بين رعايا دول التكامل في الجنسية فيما يخص الخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة، الأمر الذي يمكن من التغلب على عدم كفاية عناصر الإنتاج في كل دولة على حدى ويرفع مستويات التنمية في هذه الدول.

3 تنسيق السياسات النقدية والمالية: ويتوقف نجاح السياستين السابقتين على هذا الأساس، فمن الناحية النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات دول التكامل وتوفير حرية التمويل فيها، وهذا لتجنب مخاطر تقلبات أسعار بين عملات الدول الأعضاء كاضطراب أسعار السلع موضوع التبادل مما يعود على المتعاملين بالضرر، أما من الناحية المالية فإنه يجب توحيد معدلات الضرائب لتفادي ما ينجر

---

[1] مختار المطيع، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الإقليمي، مجلة الوحدة، العدد89، فبراير 1992، ص75.

[2] بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، التجانس الضريبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، الأغواط 17- 19 أفريل 2007، ص223.

عن اختلافها من تقييد لحركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين الدول، وكذا المبادلات السلع حتى في حالة إلغاء كافة الرسوم الجمركية .

4 تنسيق السياسات الإنتاجية: إن هذا الأساس في حقيقة الأمر مكمل لأساس حرية انتقال عناصر الإنتاج بحيث توجه هذه العناصر نحو أكفء السبل لاستغلالها، وذلك من خلال تخصص كل دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.

ثانيا:علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

يشير التكامل الاقتصادي لكثير من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح، خاصة فيما يتعلق بمفهومه وذلك للخلط الحاصل بين مفاهيم أخرى كالتعاون الاقتصادي، والتكتل الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية.

1 علاقة التكامل الاقتصادي بالتعاون الاقتصادي: قد لا يفرق الكثير بين مصطلح التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي فهذا الأخير يمكن تعريفه على أنه عبارة عن العمليات التي تتم بين دولتين على الأقل في مجال اقتصادي معين وذلك من أجل الحصول على منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل وتكافؤ الفرص،[1]بالإضافة إلى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ومن أهم الخصائص الأساسية لعلاقات التعاون الاقتصادي أن الدول المتعاونة تحتفظ بسماتها الأساسية[2]، وهنا يكمن الفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي فهذا الأخير يهدف إلى إزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى. [3]

2 علاقة التكامل الاقتصادي بالتكتل لاقتصادي : التكتل لاقتصادي هو درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية[4]، كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مرآة عاكسة لإحدى الجوانب التطبيقية لعملية التكامل الاقتصادية فيعبر عن درجة من درجات

---

[1] بولكور نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء (حالة التكامل الاقتصادي العربي) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009، ص22.

[2] العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2002، ص5.

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص46.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص30.

التكامل الاقتصادي ومستوى من مستوياته أو صورة من صوره أي أنه يبين تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي للتكامل الاقتصادي.[1]

3 علاقة التكامل الاقتصادي بالاتفاقيات الثنائية: انتشرت الاتفاقية الثنائية*عقب الحرب العالمية الثانية وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن هذا الأخير يحتوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديدة من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على المشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التميز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.[2]

المطلب الثالث: دوافع وشروط التكامل الاقتصادي

يتطلب التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الدوافع والشروط تلعب دورا في إقدام مجموعة من الدول على عملية التكامل الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى دوافع اقتصادية وسياسية، وشروط اقتصادية وسياسية.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي: تتمثل في:[3]

1 الدوافع الاقتصادية: تعتبر من أهم العوامل التي تشجع على التكامل الاقتصادي ويمكن إبرازها فيمايلي:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق، ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى،وإزالة كل العوائق في هذا المجال؛
- تيسير الاستفادة من المهارات الفنية والأيدي العاملة بصورة أفضل، وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي؛
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وذلك لأن عملية التنمية بعد التكتل الاقتصادي تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى فالوحدة الاقتصادية للدول تضع سياسة

---

[1] بوالكور نور الدين،، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

*الاتفاقيات الثنائية هي اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى الأخرى.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص ص29، 30.

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 52، 53.

عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مما يؤدي إلى النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل؛

- تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

2 **الدوافع السياسية:** تتمثل في:[1]

- تحقيق التوحيد السياسي من خلال التكامل الاقتصادي في شكل إتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا لأنه يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية وبأنه يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور؛
- تمكين بعض الدول أو دولة من السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول وغالبا ما يكون ذلك في حالة التفاوت بين الدول.

ثانيا: شروط التكامل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط ومن أهم هذه الشروط نذكر منها:[2]

أ **الشروط الاقتصادية:** تتمثل في:

أ **توافر البنية الأساسية الملائمة:** تعتبر من الشروط الواجب توفرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري وتنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول؛

ب **توافر الأيدي العاملة المدربة:** أي أن توافرها في الدول الأعضاء يتيح لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، كما يتيح لها في نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ونتيجة لذلك تكون زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول الأعضاء؛

---

[1] المرجع السابق، ص 56.

[2] المرجع السابق، ص 57 59.

ج **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** إن تخصيص المشاريع في الدول الأعضاء يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها حيث أن نجاح التكامل يعتمد بالدرجة الأولى على تباين التخصيص الإنتاجي في الدول الأعضاء لأنه يحقق ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، في حين التشابه يفقد مثل هذه الميزة وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء؛

د **توزيع مكاسب التكتل:** أي إتخاد إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي لتفادي حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج ويجب أن تقترن هذه الإجراءات بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في التكامل وذلك لتفادي أن تعمل البلدان الأكثر تقدما أو الأغنى على حسب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالدول الأقل تقدما؛

هـ التنسيق بين السياسات الاقتصادية أو السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية، والمقصود بذلك هو أن تلتقي الأطراف المعنية حول أهداف معينة وأن يكون هناك قدر كاف من التماسك بين هذه الأهداف؛[1]

و **تجانس الاقتصاديات القابلة للتبادل:** ويعني ذلك خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما هو الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) فقد سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء . [2]

2 **الشروط السياسية:** تتمثل في[3]

أ وجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى؛

ب ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء؛

---

[1] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989 ،2007، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص33.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ج توفر هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما يشترط توفر القدرة على الاستجابة لأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء[1].

3 **شروط أخرى:** إلى جانب الشروط الاقتصادية والسياسية للتكامل الاقتصادي توجد هناك شروط أخرى ورغم أنها ليست بأهمية الشروط الاقتصادية والسياسية إلا أنها في بعض الأحيان تكون مؤثرة على إقامة تكامل اقتصادي ما، ويمكن تلخيصها في توفر المقومات العقائدية والدينية واللغوية، وتقارب العادات والتقاليد وهذا من شأنه أن يدفع ويعجل بتكامل البلدان، وعدم توفرها في بعض الأحيان يقف كحائل أمام تقدم جهود تكامل بعض الدول[2].

المبحث الثاني:مناهج، أشكال وأثار التكامل الاقتصادي

إن ظهور التكتلات الاقتصادية كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، ومع تطور اتفاقيات تحرير التجارة أصبحت تطمح إلى تحقيق أقصى درجات التكامل والتالي الاستفادة من الآثار الإيجابية، لهذا سيتناول المبحث مناهج التكامل، أشكال التكامل وآثاره.

المطلب الأول: مناهج التكامل الاقتصادي

إن تحرير عوامل الإنتاج والمتمثلة أساسا في التجارة ورأس المال واليد العاملة يعطي ميزة نسبية لهذه الدول، حيث تستفيد دول الأعضاء في التكامل من هذا التحرير مستبعدة باقي الدول خارج التكامل لهذا بدأ التفكير في طريقة أخرى لتحرير التجارة تجمع بين الدول التي هي طرف بين منطقة التكامل والدول غير منتسبة للتكامل وهذا ما يعرف بالمنهج البديل للتكامل، فماذا يقصد بالمنهج البديل والمنهج التقليدي للتكامل؟.

أولا:المنهج التقليدي للتكامل

يقصد به المنهج الذي عرفت به نظرية التكامل إبتداءا من "بلاسا" والذي يتم عبر مراحل أو درجات أو أشكال كما يسمونها بعض الاقتصاديين وهي منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي السوق المشتركة،الاتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي والتكامل التام، حيث يجمع بين دولتين أو أكثر تتقارب فيها المستويات الاقتصادية بالإضافة إلى التقارب الاجتماعي والثقافي، وتهدف من وراء تكتلها إلى تحقيق

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] المرجع السابق، ص 15.

الأمن والسلام وإيقاف الحروب ولها توجه داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح وهو منهج يعمق ما يسمى بالأقلية.

ثانيا: المنهج البديل للتكامل

يقصد به ذلك النوع من التكتل الذي يجمع العديد من دول العالم، لا تتقارب المستويات الاقتصادية والاجتماعية فهو يجمع بين دول وأقاليم متقدمة ودول وأقاليم أخرى أقل تقدما (دول النامية) ويعمل على تحرير التجارة بينها[1]، حيث يجمع بين الإقليمية والعالمية أو العولمة[2]، ولقد ظهر هذا المنهج بصورة جلية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 وتم خلالها إلغاء العمل بالنظم التفضيلية، مما أعطى فرصة للدول الأقل نموا والتي لا تستطيع أن تنشأ تكاملا اقتصاديا فيما بينها لتجد منافذ إلى الأسواق العالمية من خلال توثيق علاقاتها بدول أكثر تقدما، وتهدف المنظمة العالمية للتجارة والتي تمثل المنهج البديل للتكامل إلى تحرير القيود التجارية لتسهيل انتقال السلع والخدمات على الصعيد العالمي، وفتح الأسواق التجارية على بعضها البعض وجعل الاقتصاد العالمي يتجاوز الحدود الجغرافية ويصبح أكثر تقاربا وتكاملا من ذي قبل.[3]

وهذه المميزات التي يتيحها المنهج البديل للتكامل جعلت بعض الاقتصاديين يشككون في فعالية المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي في الوقت الحالي، ومدى أهميته لأنه في نظرهم محدد ويقتصر على الدول الأعضاء فقط.[4]

ومن خلال الجدول التالي يستعرض أهم نقاط الاختلاف بين المنهج التقليدي والبديل للتكامل الاقتصادي.

---

[1] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] عبد الوهاب رميدي ، ترجع سبق ذكره، ص41.

[4] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص17.

الجدول رقم1: مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	المنهج البديل للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية.	التباين وتولي عضو متقدم القيادة.
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم.
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
التوجه الاقتصادي	داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم	خارجي بحثا عن اندماج مأمون في العالم.
تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدأ من منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وسوق مشتركة، والاتحاد الاقتصادي واندماج الاقتصاد.	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المتخلفة مقوماتها.
عدم الملائمة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدما.	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما.
نطاق التجارة	أساس السلع الصناعية بهدف الإحلال بمحل الواردات على مستوى الإقليمية.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
العناصر/رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
تنسيق السياسات المرحلة النهائية	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي. الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركاء للقوميات والأعضاء الأكثر تقدما. أساس مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي.	وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية.	رجال الأعمال وعابرات القوميات.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 17.

من خلال الجدول (1) نستنتج أن هناك اختلاف كبير بين المنهج التقليدي والمنهج البديل، فالمنهج التقليدي كان سباق للظهور وقد أثبت نجاحه في الكثير من الدول ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي دليل على ذلك كما نستنتج من خلال الجدول أن التكامل الاقتصادي حسب المنهج التقليدي يتيح مزايا كثيرة ومتعددة لدول التكامل، ويهدف الوصول لوحدة سياسية لأطراف التكامل، وهذا عكس المنهج البديل الذي يقتصر هدفه على تحرير التجارة ورأس المال بين الدول الأعضاء وهذا ليس إنقاصا من أهمية المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والدور الذي لعتبه مند إنشائها من حيث انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم من جهة وما لعبته الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية الاقتصاديات بعض الدول من جهة أخرى، ولكن يبقى لكل منهج أهدافه الخاصة، كما تبقى وجهات نظر الكتاب الاقتصاديين تختلف حول من هو المنهج الأفضل وفي هذا السياق يرى الأستاذ "عبد المطلب عبد الحميد" أن المنهج التقليدي يمثل أساس التكامل الاقتصادي نظرا لوضوحه وواقعيته في أن التكامل الاقتصادي يمر عبر مراحل حتى وأن طالت مدتها في بعض الأحيان ويرى أن المنهج التقليدي هو الأصح للتطبيق رغم أن المنهج البديل حقق نجاحا في التكامل.[1]

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

اختلف العديد من الباحثين حول درجات وأشكال التكامل الاقتصادي وهذا الاختلاف يكون تبعا لاختلاف الأعضاء فنجد مثلا "بيلابلاسا" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب التالي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام وفي مايلي نحاول إعطاء أهم أشكال (درجات) التكامل الاقتصادي والمتمثلة في:

أولا: الاتفاقيات التفضيلية (التفضيل الجمركي) preferential trading

وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الإسترادية، وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة أو لأنواع منها، وذلك وفق قوائم سلعية تتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقية أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجع التبادل التجاري بين الدول[2]، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية.

---

[1] عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد10، 2004، ص102.

[2] مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 12.

وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية:[1]

- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية؛
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول؛
- الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.[2]

ثانيا: منطقة التجارة الحرة * Free Trade Area

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة، مع احتفاظ لكل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA ويمكن أن تترتب عن اختلاف معدلات الرسوم الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء أثار اقتصادية تنعكس على التجارة والإنتاج والاستثمار.[3]

ثالثا: الإتحاد الجمركي (الجدار الجمركي) Customs union

في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركي واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 ص287.

[2] سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 1،الجزائر، 2002، ص87.

*منطقة التجارة هي مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية بالنسبة لكل تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في هذه الأقاليم وهذا حسب اتفاقية العامة والتعريفات والتجارة (CATT) المادة 24.

[3] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1984، ص38.

اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول[1]، ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات أساسية هي:

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية؛
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العلم غير الأعضاء في الاتحاد؛
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب ما أتفق عليه.

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، ومن أبرز الاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا سنة 1892 ثم انضمام هولندا سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 ويسمى بإتحاد البينلوكس Benelux، وإتحاد الزولفرين Zollverein* الذي قام بين الولايات الألمانية من عام1818 واستمر قرابة 70 عام حتى 1885، ويمكن تعريف هذه

الصيغة التكاملية بالمعادلة التالية:

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

رابعا: السوق المشتركة Common Market

هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي وبالإضافة إلى إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية والإدارية كما في منطقة التجارة الحرة وتوحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي كما في الاتحاد الجمركي فإنه يتم إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء غير أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم فقط دمج أسواق السلع للدول الأعضاء، بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج وتصبح دول السوق المشتركة سوق واحدة[2]، ويعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة المرحلة أكثر

---

[1] Jean- Francois Mittaine, Froncois Pequerul, Les unions economiques regionales, paris, Arnand colin, 1999, p 16.

*Zollverein هي كلمة ذات شقين zoll تعني الجمارك VEREIN تعني الاتحاد.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 292.

تقدما حيث توصف هذه المرحلة حديثا بالتكامل العميق Deep integration حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.

ويمكن التعبير عن السوق المشتركة بالمعادلة التالية:

السوق المشتركة = اتحاد جمركي + حرية تحرك عناصر الإنتاج بين دول السوق دون عوائق ضريبية أو كمية.

ومن أشهر أمثلة السوق المشتركة السوق الأوروبية المشتركة التي تعتبر من أوائل الأسواق المشتركة وبالإضافة إلى السوق المشتركة لدول الكاريبي* والتي تم إنشائها سنة 1973، وبالتالي فهي تعبير واقعي عن الاندماج الاقتصادي بإزالة الحواجز المقيدة والمانعة لانتقال السلع ورأس المال والعمالة بين دول السوق.[1]

خامسا: الاتحاد الاقتصادي Economic Union

إن هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث انه بالإضافة إلا حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج ورأس المال فيما بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية،[2] وذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات بحيث تشكل مرحلة متقدمة من اندماج الأسواق، وتتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها[3] والتجربة الوحيدة في التاريخ المعاصر لإنشاء تكامل اقتصادي بين عدد من الدول في صورة وحدة اقتصادية هي تجربة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا، ويمكن صياغة هذه المرحلة في المعادلة التالية:

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

---

* دول الكاريبي تجمع بين انتجيوا، باربودا، بربادوس، جاميكا، سانت كيتس، بنفيس كرينيدا، وكوباجو.

[1] بسمان فيصل محجوب، رؤوية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشات الصغيرة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، العدد2، 2003، ص59.

[2] حسن عمر، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره بدون صفحة.

سادسا: الاتحاد النقدي Monetary Integration

ويتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملية موحدة من صلاحياتها مسؤولية إدارة السياسة النقدية وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية من عام 1999[1] ويعرف ماخلوب F Machlup اصطلاح التكامل النقدي على أنه "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ولإقامة اتحاد نقدي يتطلب توفر بعض الشروط نوجزها فيمايلي:

- تثبيت أسعار الصرف مع حد أدنى من هامش تقلبات مسموح به؛
- استعداد الدول لتقديم تنازلات سيادية بالنسبة لسياساتها النقدية؛
- قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة للتحويل بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وذلك في حالة عدم إنشاء عملة موحدة.[2]

سابعا: الاتحاد الاقتصادي التام Total Economic Integration

وتتحقق في هذه الصورة من صور التكامل أقصى درجات الاندماج بين الاقتصاديات القومية الدول الأعضاء حتى تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير[3]، تسيطر عليه سلطة عليا فوق قومية ويكون في يد هذه السلطة إتخاد القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الشكل يعتبر أخر مرحلة يمكن أن تتحقق فيها الوحدة الاقتصادية[4]، وفي ظل هذا الاتحاد يمكن تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

---

[1] عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 81، مارس 2009، ص9.

[2] عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006، ص309.

[3] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص229.

[4] مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص 15.

جدول رقم 02: مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا B.balassa

صيغ التكامل	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الخارجية	حرية انتقال عناصر الإنتاج	السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
منطقة تجارة حرة	+				
اتحاد جمركي	+	+			
سوق مشتركة	+	+	+		
اتحاد اقتصادي	+	+	+	+	
وحدة اقتصادية	+	+	+	+	+

المصدر: محمد محدود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 2000، ص 40.

ومن خلال عرض لأشكال التكامل الاقتصادي يمكن القول أن اختلافها ناتج عن اختلاف العلاقات الاقتصادية والتي يمكن حصرها في الاتجاهين التاليين:[1]

1 **الاتجاه الأول:** ويتمثل في التكامل الاقتصادي الأفقي الذي بدأ بعد اتساع حركة التحرر الوطني والاستقلال خلال الخمسينيات والستينيات ويقوم هذا الاتجاه من التكامل بين مجموعة أطراف متقاربة في درجة تطورها الاقتصادي وتوجهاتها السياسية أي أن هذا الاتجاه يقوم على علاقة متكافئة ومصالح مشتركة للأطراف المتكاملة اقتصاديا.

2 **الاتجاه الثاني:** ويتمثل في التكامل الاقتصادي الرأسي الذي كان سائدا في مرحلة الاستعمار وكان يعمل على دمج اقتصاديات دولتين أو أكثر، إحداهما الدول المستعمرة وتمثل المركز والثانية الدولة المستعمرة متمثلة في التابع حيث أن كلا الدولتين تتفاوت في درجة التقدم، ويعتبر هذا الاتجاه غير متكافئ يؤدي إلى تقسيم العمل الدولي بصورة غير عادلة مما ينتج عنها توسيع الفجوة التخلفية والتبعية الاقتصادية.

[1] عبد الوهاب حميد راشد، نظرية التكامل والتجارب المعاصرة، بحث مقدم إلى دورة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي عمادة الشؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1986، ص65 .

المطلب الثالث: آثار التكامل الاقتصادي

يترتب على التكامل الاقتصادي آثار ساكنة وآثار ديناميكية على الدول الأعضاء قد تحدث في إحدى مراحل التكامل الاقتصادي خاصة مرحلة إقامة اتحاد جمركي وتتمثل هذه الآثار فيمايلي:

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي: ويطلق عليها أيضا اسم الآثار السكونية وهي قصير ة الأجل وتتمثل في:

1 أثر تحويل وخلق التجارة:

أ- أثر تحويل التجارة: نقصد به قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم بالسلع المنتجة داخل المنطقة التكاملية، نظرا لتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على استراد السلع من الدول خارج منطقة التكامل، وإعفاء السلع المنتجة من أي تعريفة جمركية داخل منطقة التكامل، وبالتالي تحل منتجات الدول الشريكة محل الواردات من دول أخرى كانت تلك المنتجات فيما قبل أرخص ثمنا حيث كانت تستورد من تلك دول، ومنه فإن تحويل التجارة من موردين أرخص إلى موردين أعلى سعرا يعني أن أموالا أكثر دفعت من أجل شراء نفس المنتوج، وبالتالي يعتبر هذا الفارق تكلفة إضافية ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبي من أثار التكامل.[1]

ب -أثر خلق التجارة: والذي يسمى أيضا أثر تعميق التجارة ويتمثل في تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقي دول التكامل، نظرا لانخفاض تكاليفها في هذه الدول مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلية وهذا الأثر ما أسماه الاقتصادي "فينر"* بالأثر الإنشائي ويعتبر أثر خلق التجارة أثر إيجابي للتكامل الاقتصادي يزيد من رفاهية الدول الأعضاء في التكامل لأنه يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد نظرا لحرية التجارة على عكس الأثر التحويلي للتجارة الذي يحد من الرفاهية الاقتصادية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد.

ويمكن القول أن التكامل الاقتصادي يخلق رواجا اقتصاديا للدول الأعضاء إذا استطاعت تلك الدول أن توازن ما بين خلق التجارة وتحويل التجارة.

2 الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي: يقصد به كلما زاد نصيب التجارة الداخلية (السلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد) في الاستهلاك كلما كانت نتائج الاستهلاك

---

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص202.

*جاكلوب فينر (J VINER) ولد عام 1892 خبير اقتصادي في التجارة الدولية حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة هارفارد، عمل أستاذا في جامعة شيكاغو من 1916 حتى 1917 توفي عام 1970.

إيجابية أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي، فعندما تكون المحصلة موجبة (الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي) فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك، أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي أكبر من الأثر الإنشائي فهذا يؤدي إلى مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك[1].

3 أثر التكامل على عناصر الإنتاج: ويتمثل هذا الأثر في:

أ- بالنسبة لرأس المال: فإنه ينتقل بين دول منطقة التكامل إما على شكل أموال تودع لدى البنوك أو على شكل استثمارات، ويجب في هذا الإطار تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار والذي ينشأ نتيجة اختلاف محفزات الاستثمار، وهذا ما يجعله يتجه إلى الدول التي تمنحه ميزات نسبية أكثر وقد يكون سببه أيضا نقص المعلومات في بعض الدول أحيانا.

ب -بالنسبة لعنصر العمل: وانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر فعندها يكون الفرق كبير بين الأجور في دول التكامل هذا يؤدي إلى اليد العاملة إلى الدول ذات الأجور العالية.

ثانيا:الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

تتميز الآثار الديناميكية بصعوبة حصرها وتعددها، وتشير هذه التسمية لذلك الضغط المتواصل لصالح التغيير الذي يعتبر أحد خصائص بيئة متكاملة وتنافسية[2]، وتعتبر هذه الآثار طويلة الأجل لأن ظهورها يتطلب وقت أطول من الآثار السكونية وتعتبر مهمة لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتتمثل في:[3]

1 أثر المنافسة: إن حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء، سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تكن شروط المنافسة متوفرة قبل قيام الاتحاد[4]، فتكوين مناخ تنافسي بالمناطق التجارية من خلال إلغاء الحواجز بين الأسواق الوطنية يزيد من فعالية هذه المناطق

---

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 30.

[3] كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 297.

[4] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص29.

وبالتالي يكون حجم التكامل عاليا، وكلما كانت المنافسة شديدة كلما كانت مفيدة للمستهلك.[1]

2 أثر وفرات الإنتاج: إن إلغاء الرسوم والقيود على التجارة بعد قيام الاتحاد يوسع الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد مما يمكنهم من تحقيق وفرات الإنتاج التي تأتي من الطاقة الإنتاجية للمشروع، حيث أن زيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفرات الإنتاج الداخلية .

3 زيادة الاستثمار: يؤدي الاتحاد الاقتصادي إلى تحريك الاستثمار وزيادته وبذلك يتم تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة التخصيص ويرتفع الدخل القومي، ويزداد معه الادخار والاستثمار، كما أن الدول الأخرى خارج الاتحاد قد تزيد من استثماراتها في السوق بعد أن يشبع الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أخرى .

4 التخصيص: إن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كنتيجة للتكامل الاقتصادي قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصيص بين الصناعات أو ضمن الصناعات، ومن خلال ما تم ذكره يمكن القول أن المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة، مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها.[2]

المبحث الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا من جهة، ومن جهة أخرى قد ينجر عن هذا التكامل عدة مشاكل نتيجة عدم تكافؤ أطراف العملية التكاملية ولتوضيح ذلك سيتناول المبحث مزايا ومشاكل أطراف التكامل.

---

[1] العيد رز ق الله، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 29 31.

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

هناك عدة مزايا للتكامل الاقتصادي تتمثل في:[1]

أولا: حرية تنقل عناصر الإنتاج: إن قيام تكامل اقتصادي يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه، مما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

ثانيا: اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية يزيد من تسويق المنتجات و تحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج كما يؤدي إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل التكامل وهذا ما يؤدي إلى الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة الاستثمارات ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.[2]

ثالثا: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات: إن زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة اقتصاديا وتخفيض استرادها من العالم الخارجي يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.[3]

رابعا: زيادة التخصص وفق المزايا النسبية على النحو الذي توضحه نظرية التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين القطاعات أو بين الصناعات ويزيد من رفاهية المستهلكين من أعضاء التجمع.

خامسا: زيادة معدل النمو الاقتصادي: وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار فاتساع نطاقه و ما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال داخل المنطقة التكاملية ولهذا يتوقع أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.[4]

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] Ali-M-Elagraa, The Eeropean Union Economics and poliaes, 8 edition, cambridqe University Press, London, 2007, p 109.

[3] محمد محمود الإمام، محمد حمدي المسلماني، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، الطبعة الأولى مركز البحوث والدراسات العربية، بيروت، 2005، ص ص 82، 83.

[4] المرجع السابق، ص85.

سادسا: يعمل على تحسين شروط التبادل: من المعروف أن شروط التبادل التجاري بين أي دولة والعالم الخارجي تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة القوية اقتصاديا حيث أنها تتمتع بالمساومة الاحتكارية التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل وفقا لمصلحتها الخاصة، لكن التكامل الاقتصادي يعطي للدول المتكاملة قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كان قبل التكامل، حيث يصبح بإمكانها أن تنال منافع أوفر من وراء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها وتفسير ذلك يعود إلى:

- إن التكتلات الاقتصادية تزيد من ترجمة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة وهي بذلك تمكن الدول الأعضاء فيها ككل من إملاء شروطها ومطالبها عندما تبيع هذه المنتجات بما يحقق مصلحتها الخاصة، فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال يتحكم في معظم سلعه المنتجة محليا ويفرض على الدول التي تتعامل معه أسعارا تحقق منفعة أعضائه ؛
- تتحكم التكتلات الاقتصادية في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحتها حيث أنها تمثل سوقا واسعة تجعل الدول الأجنبية تبيع منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار وإلا فقدت هذه السوق الحيوية ذات الأهمية الفعالة بالنسبة لها.

سابعا: يمثل التكامل الاقتصادي حالة من التعايش السلمي بين الدول عبر النشاطات الاقتصادية بدلا من التنازع بين أقطار منطقة التكامل ما يؤدي إلى تضامن مجموعة الدول ويكسبها مركزا دوليا لا يستهان به وهو بذلك يعزز قدرتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية .

ثامنا: زيادة التوظيف : حيث أن إلغاء القيود على حركة انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى انتقال الفائض من العمال من المناطق المكتظة بهم إلى المناطق التي تعاني نقص في عددهم مما يعني زيادة التوظيف وتقليل البطالة داخل دول التكامل، إضافة إلى تنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.[1]

المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

لا يخلو التكامل الاقتصادي من العيوب والمشاكل تلقائيا عند قيام التكامل، كما ينشأ البعض الأخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل، ومن أهم هذه المشاكل نذكر مايلي:

[1] صبيحة بحوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 2007، مرجع سبق ذكره ص 66.

أولا: مشكل التعريفة الجمركية: إن من الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، لكن من الصعب فرض تعريفة جمركية على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل التكامل وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة لدول التكامل فبعض الدول لا تقبل أن تفرض تعريفة موحدة تقل من الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية والبعض الأخر ترفض كذلك التعريفة الموحدة تزيد عن الرسم المعمول به قبل التكامل لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.[1]

ثانيا: مشكل الحماية الجمركية: تنشأ نتيجة اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء واختلاف درجة نمو اقتصادياتها، إذ أنه لكل صناعة ظروفها الخاصة ولكل دولة مستوى معين من النمو الاقتصادي يتطلب توجيه قدر من الحماية لمشاريعها، وهنا تكمن الصعوبة في إقناع الدول الأعضاء بالتنازل عن هذه الحماية لمواجهة هذه المشكلة، يمكن لكل طرف اختيار فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم وحصص الاستيراد وإعانات المنتجين بصفة تدريجية وفي بعض الحالات تقدم تعويضات للمشاريع المتضررة من جراء رفع الحماية عليها.[2]

ثالثا: مشكل توزيع إيرادات الجمارك: من المعروف أن إيرادات الجمارك تشكل مصدرا من مصادر دخل خزينة أي دولة، بما أن التكامل يتطلب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فيه وكذا فرض تعريفة موحدة على الواردات الأجنبية، فإن إيرادات الجمارك تقسم على كل دول الأعضاء حسب الطريقة المتفق عليها سواء حسب نسبة السكان، أو كل دولة تأخذ إيرادات الجمارك الخاصة بها أو على أساس ما يستهلك من السلع المستوردة.

رابعا: مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية: أهم محطة في التكامل الاقتصادي هي تنسيق السياسات الاقتصادية (الوحدة الاقتصادية) سواء تعلق الأمر بالناحية المالية أو النقدية، فبالنسبة للأولى توحيد أسعار الضرائب، أما الثانية فيتم تثبيت أسعار الصرف بين العملات، والوصول إلى تنسيق السياسات الاقتصادية يؤدي إلى صعوبات منها تقليل إيرادات بعض الدول، وزيادة إيرادات البعض الأخر، وكذلك يزيد من أعباء

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] صبيحة بحوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 2007، مرجع سبق ذكره، ص 69.

بعض المشاريع الإنتاجية وتخفيضها على البعض الأخر كما يهدد تنسيق السياسات هروب رؤوس الأموال إلى دول أخرى مما يزيد إلى الاختلال في موازين مدفوعاتها.

المبحث الرابع: التجارب الرائدة في التكامل الاقتصادي

إن ظهور التجارب للتكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية رغم اختلاف دوافعها لم تكن بنفس المستوى فهناك تجارب مازالت في مرحلة التكوين وتجارب تعرضت للفشل في مراحلها الأولى، ومنها من وصل إلى مرحلة متقدمة وأصبحت من التجارب التي يضرب بها المثل في نجاح التكامل الاقتصادي مثل تجربة الاتحاد الأوروبي الذي سيتم التطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى تجربتي النافتا وكومسيا.

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أول تكتل يكمل المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي باعتباره نموذج ناجح إلى حد بعيد لهذا سيتم إعطاء لمحة مختصرة على هذا النموذج.

أولا: مراحل بناء الاتحاد الأوروبي :

مر الاتحاد الأوروبي في تشكيله بثلاث مراحل هامة هي:

- **المرحلة الانتقالية (1948 -1969)**: عرفت هذه المرحلة من مسيرة الاتحاد الأوروبي مايلي:
  - **تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة 1948:** تتكلف بالأساس في البداية بالسهر على توزيع المساعدات الأمريكية في إطار مشروع مارشال لتمكين أوروبا الغربية من تشييد اقتصادها المدمر بفعل ما خلفته الحرب العالمية الثانية ثم تحولت مهمتها فيما بعد على تشجيع تحرير المبادلات التجارية بينها اعتبارا للتوجيهات التي كانت تدعوا إليها "الغات" بعد تأسيسها في 1947، إقرار قابلية تحويل العملات الأوروبية.[1]
  - **إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب:** من خلال معاهدة باريس (8 أفريل 1951) التي تعتبر النواة الأولى للعمل الأوروبي الموحد، وذلك عبر العمل على تنسيق استغلال موارد الفحم والصلب الفرنسية والألمانية، بهدف تطوير صناعات الحديد بأوروبا.
  - معاهدة روما في 25 مارس 1957 حيث تم توقيع هذه المعاهدة من قبل فرنسا، ألمانيا الغربية إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكمبور غ.

[1] خالد علي عبد المجيد، الاتحاد الأوروبي (النشأة والأهداف والمؤسسات)، مركز المقرن للدراسات الإستراتيجية، فيينا يوليو 2001، ص11.

- إنشاء الجمعية الأوروبية للتبادل الخزينة 4 جانفي 1960 بموجب معاهدة ستوكهولم والتي ضمت في البداية سبعة دول أروبية هي بريطانيا، السويد والدانمارك، سويسرا، ايرلنداو النمسا.

2 مرحلة النضج والتوسع (1970- 1986):

خلال هذه المرحلة تم توقيع اتفاقية لوكسمبورغ 22 أفريل 1970 وتنص هذه الاتفاقية على تحديد مصادر تمويل المجموعة الأوروبية، وحول توسيع اختصاصات البرلمان الأوروبي، وتعزيز تنسيق السياسات القطاعية.

3 الانتقال إلى الاتحاد الأوروبي الشمولي (1986 -1992):

تميزت هذه الفترة بتطوير مسيرة الاندماج الأوروبي بترسيخ مكانة اللجنة التنفيذية للمجموعة وتوسيع تدخلاتها، الشيء الذي تأكد بتوقيع اتفاقية" شنغن" 19 جوان 1990 التي تقر بحرية انتقال المواطنين الأوروبيين داخل التراب الأوروبي، وتوحيد السياسات الأمنية للبلدان الأعضاء، ووصل الاندماج الأوروبي إلى أرقى مستوياته بعد توحيد ألمانيا 3 أكتوبر 1990 وعقد معاهدة ماسترخت 7 فبراير 1992 التي أقرت بإحداث الاتحاد الأوروبي المعروف حاليا والعمل على إحداث عملة موحدة وتنسيق السياسات الحكومية. [1]

ثانيا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

1 معاهدة روما 25 مارس 1957

إن نجاح الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في إيجاد درجة كبيرة من الثقة بين أعضاءها أدى إلى إنشاء منظمتين اقتصاديتين هما الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية، حيث تم التوقيع عليهما في 25 مارس 1957 من طرف ستة دول هي: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، دول

---

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراة في علوم الاقتصاد تخصص إدارة أعمال، جامعة قسنطينة، 2009، ص 174.

* كلمة البينلوكس BENELUX مركبة من الأحرف الأولى لأسماء 3 دول: حرفا BE تشيران إلى بلجيكا وNE إلى هولندا والحروف الثلاثLUX إلى لوكسمبورغ.

البينولوكس*(هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، ودخلتا حيز التنفيذ في 1958/01/1 وشكلت الجماعات الثلاث فيما بعد ما يسمى بالجماعة الأوروبية.[1]

وقد تزايد أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية فبلغ سنة 1972 تسعة دول بعد انضمام المملكة المتحدة وايرلندا، الدانمارك، ثم عشرة أعضاء بعد انضمام اليونان سنة 1981 وبانضمام اسبانيا والبرتغال سنة 1986 أصبح عدد الأعضاء اثني عشر دولة وبعد ذلك ارتفع العدد إلى 15 دولة بعد انضمام النمسا فلندا، السويد إلى الاتحاد سنة 1995.[2]

- **أهداف معاهدة روما 1957:**

استهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة وتحقيق مزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي: [3]

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها؛
- إيجاد تعريفة مشتركة تجاه الدول غير الأعضاءواتباع سياسة تجارية مشتركة اتجاهها؛
- إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- إيجاد سياسة زراعية مشتركة؛
- وضع نظام يكفل عدم المنافسة للتسوية داخل السوق المشتركة؛
- اتحاد إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الإختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛
- إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسيع الاقتصادي للجماعة؛

---

[1] عادل بلحبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، بدون سنة النشر، ص 29.

[2] سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى دولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة الجزائر، أيام 29 30 أفريل 2002، ص 15.

[3] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000، 2010)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات يل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 34.

- توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية للدول الأعضاء.[1]

ب تعديلات معاهدة روما 1957:

لم تتمكن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية من تحقيق سوق موحدة بين الدول الموقعة على اتفاقية روما سنة 1957، حيث لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء، كما لم يتم تحرير انتقال عنصري العمل ورأس المال بين هذه الدول، الأمر الذي دفع حكومات الدول الأوروبية إلى إجراء أول تعديل لها سنة 1965، ويلخص هذا الجدول التالي أهم التعديلات التي مست معاهدة روما.[2]

الجدول رقم 03: أهم التعديلات التي مست معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الرقم	المعاهدة	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
1	إنشاء الجماعة الاقتصادية والجماعة	روما	1957/3/25	1958/01/1
2	انشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث(المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، المجموعة الاقتصادية الأوروبية)	بروكسل	1965/4/8	1967/07/1
3	قرار البرلمان الأوروبي بإطلاق اسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورغ	1978/2/16	1978/2/16
4	معاهدة انضمام اليونان	أتينا	1979/05/28	1981/1/1
5	معاهدة انضمام اسبانيا والبرتغال	مدريد	1985/06/12	1986/1/1
6	القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لوكسمبورغ	1986/2/17	1987/7/1
7	اتفاقية شنغنchingen لحرية تنقل الأفراد	شنغن	1990/6/19	1995/3/26
8	معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي	ماسترخت	1992/2/7	1993/11/1
9	معاهدة عضوية السويد، فلندا، النمسا	كورفو	1994/6/24	1995/1/1
10	توقيع معاهدة السياسة الخارجية الأمنية المشتركة	أمستردام	1997	1997

المصدر: عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص439.

[1] عادل بلحبل، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، بدون سنة، ص 95.

2 السوق الاروبية المشتركة:

وهو الاسم الشائع للجماعة الأوروبية (European Community) حيث نجحت الدول الستة الموقعة على معاهدة روما على دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها السوق الأوروبية المشتركة وأتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و15 عام[1]، وقد قامت السوق الأوروبية المشتركة على مجموعة من المبادئ هي:[2]

- حرية مرور البضائع؛
- حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- رسم سياسة مشتركة للنقل؛
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا؛
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي؛
- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.

والجدير بالذكر أنه بعد عام واحد فقط من إنشاء السوق الأوروبية قد أنجزت إتمام الاتحاد الجمركي بين أعضائها وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء الست نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة.[3]

ثالثا: النظام النقدي الأوروبي

1 مراحل النظام النقدي الأوروبي: مر هذا النظام بالمراحل التالية:

- اتحاد المدفوعات الأوروبي: نتيجة للحرب العالمية الثانية واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها نتيجة التدمير الذي أصاب اقتصادياتها، وهذا ما كان يدعوا إليه تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية وسرعان ما وجدت بعض الدول الأوروبية أنها

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 122، 123.

[2] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره ص 124.

تواجه فائضا اتجاه دول وعجزا حيال دول أخرى، وهكذا فإن وجود عجز هيكلي في ميزان مدفوعات الدول الأوروبية دفعا إلى استخدام سياسات تجارية ومالية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية، وقد كان الأفضل أن تتعاون فيما بينها على تخفيف الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات مباشرة، وذلك بإتباع نظام للمقاصة بين العمليات الدائنة والمدينة، بدلا من تحويل عملة أجنبية في كل صفقة، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في سبتمبر 1950 حيث حددت له ثلاثة أهداف:

- إزالة العوائق أمام قابلية العملات الأوروبية للتحويل؛
- وقف الممارسات التجارية الثنائية؛
- إزالة الحواجز الكمية.[1]

ب **نظام الثعبان النقدي:** قام الاتحاد الأوروبي في 21 مارس 1972 بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية والمحلية طبقا لنظام معين عرف باسم نظام الثعبان النقدي، ومن المعروف أن في ذلك الوقت ارتبطت معظم العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2,25% حول سعر الدولار، أما طبقا لنظام الثعبان فقد وأصبحت أسعار صرف العملات الأعضاء مثبتة فيما بينهم مع وجود هامش التذبذب السابق ذكره في حين تكون هناك العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية، ولكن عند تعميم فكرة حرية التعويم في عام 1973 أصبح نظام الثعبان غير مجري وبالتالي تم إلغاؤه واستبداله بالنظام النقدي.[2]

ج **النظام النقدي الأوروبي:** كان من الطبيعي بعد فشل "نظام الثعبان" أن تعمل الجماعة الأوروبية على تغيير النظام فتم استحداث النظام النقدي الأوروبي والذي دخل مجال التطبيق في منتصف مارس 1989 ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلية في التحالف سعرين إحداهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2,25 % صعودا وهبوطا من هذا السعر، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف، وتجدر الإشارة إلى أن وحدة النقد الأوروبية هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة

[1] عادل بلحبل، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة، ص 70.

العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة، ويتم تغير الأوزان النسبية للعملات دوريا كل 5 سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بأكثر من 25% .[1]

2 **تقرير ديلور:** يهدف تقرير ديلور إلى دراسة واقتراح المراحل الواقعية التي تؤدي إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، ففي هذا السياق كلف المجلس الأوروبي في جوان 1988 لجنة مكونة من خبراء (تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء) برئاسة جاك ديلور وقد دام تحضير هذا التقرير سنة كاملة وجاء فيه مجموعة من الاقتراحات تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية في ثلاثة مراحل :

- تدعيم التعاون بين البنوك المركزية؛
- إنشاء نظام أوروبي للبنوك المركز ية؛
- أجاز تحويل تطوري للسلطة القرارية في مجال السياسة النقدية إلى مؤسسات فوق قومية؛
- تحديد في المرحلة الثالثة بصفة حاسمة التكافؤات بين العملة القومية التي تحل محلها العملة الوحيدة الأوروبية.

كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، واقترح لهذا النظام الجديد النظام النقدي للبنوك المركزية(ESCB).[2]

3 **اتفاقية ماسترخت:** تعتبر معاهدة ماسترخت الممضاة في 7فبراير 1992، منعرجا حاسما في مسيرة المشروع الأوروبي، ويتمثل مضمون معاهدة وثيقة المتكونة من 380صفحة التي تتضمن جملة من البنود الأساسية والتي تهدف إلى تنظيم وإعادة سياسة اقتصادية مشتركة وخلق عملة واحدة، وتنمية مشاريع صناعية وسياسية واجتماعية وخارجية مشتركة، أهم هذه البنود تتمثل في:[3]

- إقامة سوق أروبية موحدة بما في ذلك إقامة وحدة اقتصادية ونقدية إذ توجت الوحدة النقدية بخلق عملة واحدة المتمثلة في" اليورو "عام 1999 كإمتداد لتحقيق الاتحاد الجمركي والسوق الداخلية المشتركة ويتطلب هذا إخضاع السياسات المالية والنقدية إلى انضباط صارم أكبر؛

---

[1] Michel Bialés, Rémie Leurion, L'éssentiel Sur L'économie, 4eme édition, Paris, 2006,p208.

[2] قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية – الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجي لدول الجنوب، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 184.

[3] محمد الشريف منصوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 190، 191.

- الوحدة السياسية الأوروبية: تمت صياغة المشروع للوحدة السياسية الأوروبية في اجتماع بروكسل وأهم ما جاء في هذا المشروع هو أن يمنح البرلمان الأوروبي مزيدا من السلطات بالإضافة إلى إقرار مبدأ السياسة الخارجية المشتركة؛
- إقرار مبدأ المواطنة الأوروبية La citoyennete Europeenn ؛
- تقوية مؤسسات الاتحاد: من خلال إدخال تغيرات على التنظيم المؤسساتي تجسيدا للانتقال من إطار "المجموعة الأوروبية" إلى إطار "الاتحاد الأوروبي" وهكذا اعترفت معاهدة ماسترخت بالوجود القانوني للمجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء الدول والحكومات الأوروبية الذي أخذت عمليا عام 1975؛
- قضايا الأمن والهجرة حيث تؤكد الاتفاقية على إزالة كل أشكال المراقبة الأمنية والجمركية داخل الاتحاد الأوروبي، أي عبر الحدود البينية ابتداء من الفاتح يناير 1993، وهذا تماشيا مع اتفاقية "تنفن" القاضية بتأسيس تعاون في ميدان الشرطة والأمن (الانتربول) .

4- مراحل الوحدة النقدية: لقد تم رسم ثلاثة مراحل من أجل الوصول إلى الوحدة المرجوة هي:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ في يوليو 1990 وتهدف إلى تحرير حركة رأس المال والتنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية واشتراك جميع عملات الاتحاد الأوروبي في نظم التحويل الخاصة بـEMS.
- **المرحلة الثانية:** تبدأ في يناير 1994 وتركز على إقامة نظام أوروبي للبنوك المركزية يضع قوانين معينة في التشريعات المحلية للدول الأعضاء الأمر الذي يمهد للمرحلة التالية.
- **المرحلة الثالثة:** التي تبدأ في يناير 1999حيث يكون ل ESCB النظام النقدي للبنوك المركزية سلطة كافية لعقد التعاملات التجارية ولوضع السياسة للاتحاد الأوروبي وفي هذه الفترة يتم تجميد معدلات تحويل العملة الخاصة بالدول الأعضاء تمهيدا لتحويلها لعملة موحدة.[1]

5 شروط الانضمام للوحدة النقدية: حدد مجموعة من المعايير والاقتصادية شروطا الانضمام النقدي والعملة النقدية الموحدة بحيث تقوم كل الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام، وتتلخص هذه المعايير في:[2]

- لايفوق دينها العمومي نسبة 60% من الناتج الداخلي الخام؛
- عدم تجاوز معدل التضخم للدول الراغبة في الانضمام حدود 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي لها؛

[1] محمد حمدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] شريط عابد، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 51، 52.

- ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل للدولة الراغبة في الانضمام حدود 2% من متوسط هذا المعدل في أكثر 3دول من الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار؛
- ألا تكون الدولة الراغبة في الانضمام قد قامت بتخفيض عملاتها خلال العامين السابقين بالنسبة إلى عملة أو عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي؛
- ألا يتجاوز عجز الموازنة العامة للدولة حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية السابقة.

رابعا: **مؤسسات الاتحاد الأوروبي**: أهمها مايلي:

1 **المجلس الأوروبي**: وهي هيئة استشارية تهتم بالأمور السياسية والقضايا المتعلقة بالمجموعة والسياسة الخارجية، وله حق إصدار وسن التشريعات، ويلتزم المجلس بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند إصدار التشريعات الأوروبية.

2 **البرلمان الأوروبي**: لقد تم انتخابه عام 1979 وهو هيئة تشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية والموازنات والبث في مسائل انضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية.

3 **اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة)**: هي الجهاز التنفيذي للجماعة الأوروبية، ولها حق تقديم اقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي.

4 **محكمة العدل الأوروبية**: هي السلطة القضائية داخل المجموعة الأوروبية وتختص بفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء أو مؤسساتها وأفرادها، كما أنها تراقب شرعية القرارات والأوامر و التوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية.

5 **المصرف المركزي الأوروبي**: ويتمتع بصفة قانوني، وتستقل عن أية سلطة سياسية وهو الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية الوطنية للدول الأعضاء الذي تعتمد اليورو العملة الأوروبية الموحدة، وتقع سلطة القرار داخل المصرف المركزي الأوروبي ستة أشخاص هم الرئيس (المنتخب لمدة 8سنوات كحد أقصى)،نائب الرئيس (المنتخب ل4 سنوات) وأربعة أعضاء أخرين.[1]

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة القاهرة، 2003، ص ص 21، 23.

المطلب الثاني: تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي

تعتبر تجربة النافتا والسوق الإفريقية من التجارب التكامل التي تضم الدول متفاوتة اقتصاديا واجتماعيا.

أولا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA: يختلف التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية المعروفة بـNAFTA عن التكتل الاقتصادي الأوروبي لأنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل الو.م أ، وكندا أو المكسيك، وهي متباينة اقتصاديا واجتماعيا.

نشأة النافتا *NAFTA:

لم تكن اتفاقية "النافتا" إلا نتاج لسلسة من الاتفاقيات الثنائية المنعقدة بين أطراف مختلفة داخل القارة الأمريكية، بحيث كانت البداية مع الترتيبات الثنائية** الخاصة التي جمعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وذلك في عام 1965[1]، وتم إنشائها بموجب عقد اتفاقية بينهما في 12 أغسطس 1991 وبدأ سريانها في أول يناير1994 بعد أن أجازها الكونكرس الأمريكي في 1993/11/17[2]، وذلك بتوقيع اتفاقا مشتركا يقتضي برفع الضرائب الجمركية عن السلع المتبادلة بينهما.[3]

ولقد أدت سلسلة من الإصلاحات التي تم تبنيها إلى خروج الأنشطة التجارية عن مسارها كما أدت إلى تخفيف العقبات التي تواجه عملية استيراد السلع وقد كانت التعر يفات الجمركية في المكسيك مرتفعة كما أنها ارتفعت بشكل أكبر بعد أن أجبرت أزمة المديونيات التي حدثت عام 1982م المكسيك على تبني سياسات

---

*NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT

**لقد قاد الترتيب الثنائي (التعاون) في تجارة السيارات وقطع الغيار بين الو.م.أ وكندا عام 1965 إلى اتفاقهما عام 1987 على أن حجم التجارة الثنائي قد تجاوز الترتيبات القائمة بينهما والتفاوض حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التي نفدت عام 1989.

[1] إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 60.

[2] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 282.

[3] عبد اللطيف شهاب زكري، عبد الرحيم مكطوف حمد، اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007، ص 64.

تقشفية وفي عام 1992م قامت المكسيك بتقليص تعرفتها إلى ما متوسطة 10% فقط، وفي عام 1990 شرعت حكومتي المكسيك والولايات المتحدة في إجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية تجارية حيث انضمت كندا إلى تلك المفاوضات عام 1991. وقد تم التوصل إلى الاتفاقية عام 1992 حيث تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية والتي حلت محل منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية.[1]

وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنطقة وذلك حسب كل دولة كمايلي:[2]

تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إنشاء هذه المنطقة في الضغط على منافسيها التجاريين (أوروبا واليابان)، بالإضافة إلى قلق أمريكا من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة، إذ أن الإجراءات الأمريكية كانت ذات طابع دفاعي* وهجومي** في آن واحد.

- أما بالنسبة لكندا فكان الهدف من إنشاء هذه المنطقة هو تخوفها من الإجراءات الأمريكية الحمائية ضد صادراتها خاصة استخدام قوانين مكافحة الانحراف والرسوم الجمركية لاعتماد اقتصادها على الموارد الطبيعية والتصدير للسوق الأمريكي الذي يزيد عشرة أمثال حجم السوق الكندي، فضلا على اعتمادها للدخول للمنطقة كوسيلة للتغلب على العوائق الهيكلية أمام نمو الاقتصاد الكندي، باعتبار أن أمريكا هي الشريك التجاري الرئسي لكندا.
- أما من جانب المكسيك فكان إنجدابها إلى منطقة التجارة الحرة "نافتا" هو اعتبارها كجسر لتحرك في أمريكا الجنوبية بهدف تكثيف الضغط على شركائها التجاريين بشكل خاص، والقبول بالمقترحات الخاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية.

المجالات: حيث يشمل التعاون الاقتصادي في التكتل لأمريكا الشمالية نافتا، على عدة مجالات لعل من لأهمها[3]:

---

[1] نوبويسي مارسيلنس نوارو، العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون السياسي و الاجتماعي و الثقافي بين الدول، ورقة عمل مقدمة في الاجتماع الثاني لغرفة التجارة و الصناعة في افريقيا والعالم العربي، البحرين، 27 28، أكتوبر 2010، ص 14.

[2] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 283، 284.

*دفاعي ضد المشروع الأوروبي الذي اتجه نحو الحمائية إضافة للدفاع ضد الخطر القادم من تجمعات وتكتلات الشرق الجديد.

**هجومي للضغط على الشركاء التجاريين.

[3] المرجع السابق، ص 285.

أ **في مجال تجارة السلع:** ويشمل تخفيض التعريفة الجمركية والتخلص من القيود الكمية بشكل مرحلي، في حوالي 9000 سلعة على مدى 15 عاما، ومن أهم السلع التي تشملها اتفاقية نافتا هي: السيارات والمنسوجات المصنوعة والمحاصيل الزراعية.

ب – **في مجالي الاستثمار والطاقة:** تتم معاملة المستثمرين الأجانب بنفس المعاملة التي تتم مع المستثمرين المحليين، مع بعض الاستثناءات وخلال فترات مرحلية متباينة، على أن تقوم المكسيك بفتح معظم القطاعات البتروكيماوية وتوليد الكهرباء أمام الاستثمارات الأمريكية، في مجال التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجه وتكريره.

ج – **في مجالي البيئة والعمالة:** حيث يتم إنشاء وكالة في كندا، للتقصي والتحقيق في الانتهاكات البيئية في أي من الدول الثلاث، على أن يتم فرض غرامات أو عقوبات تجارية على الدول التي تفشل في تطبيق قوانينها البيئية ووضعها موضع التنفيذ، ومن ناحية أخرى يتم إنشاء وكالة في واشنطن للتقصي والتحقيق في انتهاكات العمل، إذا ما وافقت دولتان من الدول الثلاث على ذلك، كما سيتم فرض غرامات وعقوبات تجارية إذا فشلت أي دولة في تطبيق قواعد ولوائح تأمين العمال وقوانين تشغيل الأطفال، وأنظمة الحد الأدنى للأجور.

د – **في مجال تجارة الخدمات:** تتضمن الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية مزايا تنافسية في هذا المجال، وهو ما يضمن تدفق الاستثمارات الأمريكية عبر التكتل الاقتصادي وحصوله على حقوق المواطنة الاقتصادية.

2- **مبادئ النافتا:** تتبع اتفاقية النافتا أساليب عدة لتحرير التجارة في إطار التكتل وتضم:[1]

- بالنسبة للتعريفات الجمركية، تتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 10 سنوات؛
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق كما تمت أيضا إزالة متطلبات الأداء، مثل الحفاظ على مستويات التصدير، وتحقيق التوازن التجاري؛

[1] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص ص 202، 203.

- تحرير التجارة في الخدمات ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين، وإزالة متطلبات الإقامة والمواطنة لهذه الشريحة، بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية العقد الحالي؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع للمنتجات والعمليات Product and Process؛
- الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث بما في ذلك لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات، ومنع الإغراق وغيرها من الأحكام المسهلة للتجارة.

3 الآثار الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية :

خلقت الاتفاقية تأثير كبير على مستوى كل دولة عضو ويمكن توضيحه في مايلي:

أ **المكسيك:** تشير كثير من الدراسات أن المكسيك المستفيد الأول والأكبر من هذا التكتل، مما يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك، ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطويرها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المكاسب التالية:

- زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها؛
- إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من المجالات سيغير من معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية؛
- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك، خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها؛
- الحد من الهجرة الغير قانونية إلى أراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك؛
- زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة لاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

ب **الولايات المتحدة الأمريكية:** تستفيد هي الأخرى من المزايا التالية:

- فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي سيساهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات؛
- تدفق الاستثمارات الأمريكية، حيث يتوقع أن تبلغ التدفقات من هذه الاستثمارات حوالي 2.5 مليار دولار سنويا؛
- زيادة نسبة التشغيل وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية؛
- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور المكسيكية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ج كندا:

- في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا،فإن هناك فرصا ومكاسب عديدة يمكن لكندا أن تحققها من خلال فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتدفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة، ويسمح ذلك أيضا بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في المكسيك كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عملية التنقيب والإنتاج.

ورغم المكاسب التي حققتها الدول الثلاث إلا أن هناك عدة تحديات تواجهها هذه الدول لاسيما المكسيك، فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء هذا التكتل لم تتحقق النتائج المرجوة منه، فالنمو الاقتصادي المحقق يبقى بعيدا نسبيا عن المعدل المعلن عنه، كما انبثق عن هذا التكتل عدة إفرازات سلبية ومتباينة حسب البلدان، خاصة في ما يتعلق في الشقين الاجتماعي والزراعي إذ زادت الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتركزت الثروة في يد عدد من الأفراد، كما انخفض متوسط الدخل الفردي ولوحظت زيادة مذهلة في عدد العمال المهاجرين، وتدهور كبير في المجال البيئي.

ثانيا: تجربة شرق وجنوب إفريقيا

تعتبر تجربة شرق وجنوب إفريقيا من تجارب التكامل في الدول النامية عموما والقارة الإفريقية خصوصا.

1 نشأة السوق الإفريقية المشتركة:

تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا (PTA) في 21 ديسمبر 1981 كخطوة أولى نحو خلق السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)* حيث تم التوقيع على معاهدة إنشائها في نوفمبر 1993 في كمبالا بأوغندا وتم التصديق عليها في 8 ديسمبر 1994 وقد ضمت وقتئذ 16 دولة** على أن تدخل المعاهد حيز التنفيذ بمجرد استكمال التصديق عليها من قبل الدول الموقعة عليها[1] وتعتبر الكوميسا واحدة من الركائز الأساسية للمجموعة الاقتصادية الإفريقية، وفي عام 2008 وافقت الكوميسا على توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل أعضاء من مجموعتين تجاريتين هما مجموعة شرق إفريقياومجموعة تنمية دول جنوب إفريقيا[2] وتضم الكوميسا إحدى وعشرين دولة افريقية وهذه الدول من الشمال إلى الجنوب هي: مصر، السودان، ايتوبيا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، ملاوي، انغولا، لوازيلاندا، ليبيا(مكان تنزانيا)، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا زيمبابوي نامبيا، وتغطي الكومسيا نحو 4, 12 مليون كيلومتر مربع أو ما يعادل41 من مساحة القارة الإفريقية، ويبلغ مجموع السكان لدول الأعضاء في الكوميسا 380 مليون نسمة أي ما يزيد عن نصف سكان القارة .[3]

2 تعريف السوق الإفريقية (COMESA)

أ تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية

---

*COMESA هي الحروف الأولى لThe Common Market Foieast and South Africa

**ارتيريا، إتيبيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، نامبيا، روندا، السودان، سوازيلاندا، تنزانيا، أوغندا زامبيا، زيمبابوي.

[1] المرجع السابق، ص 252.

[2] ندوبويسي مارسيلنس نوارو، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 13.

يمكن تعريف السوق الإفريقية المشتركة المعروفة باسم " COMESA "على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية لصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها.

ب **تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية**

هي تكتل اقتصادي إفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرة في عام 2000، تم منطقة الاتحاد الجمركي عام 2004، تم السوق المشتركة في عام 2028.[1]

3 مبادئ السوق الإفريقية المشتركة

قامت معاهدة إنشاء السوق الإفريقية المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا على عدة مبادئ أساسية هي:

أ تشكيل منطقة تجارة حرة كاملة تتضمن تحرير التجارة بين الأعضاء، وتكفل حرية انتقال السلع والخدمات؛[2]

ب إنشاء اتحاد جمركي يتضمن تعريفة جمركية قيمتها (الصفر) على كل السلع ذات المنشأ في أي من دول السوق، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة على كافة الواردات من الدول الأعضاء؛

ج حرية حركة رأس المال والتمويل وتطبيق قانون استثمار مشترك، بغرض خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي؛

د إنشاء اتحاد لدفع Payments Union في إطار التجانس النقدي والعمل على إنشاء اتحاد نقدي للكوميسا؛

هـ حرية انتقال، وتطبيق إجراءات موحدة لتأشيرات بما في ذلك حق الاستيطان؛

و تنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء، وعدم الاعتداء بين الدول، بما يكفل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا لإحكام الميثاق الإفريقي

---

[1] المرجع السابق، ص ص 12، 13.

[2] أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 202.

لحقوق الإنسان والشعوب ومساءلة الأعضاء عن عملية التنمية فيها مع مراعاة العدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية؛

ز تشجيع ومساندة النظم الديمقراطية، تأكيدا لتخلص من الممارسات الشمولية والتي أضر ت بعدة دول؛

ح تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية.[1]

4 **الأهداف العامة للسوق الإفريقية المشتركة:** وتتمثل في:

أ- إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء في عام 2000 والتواصل إلى اتحاد جمركي بحلول 2004 ثم إقامة سوق افريقية مشتركة بحلول عام 2008؛

ب التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء في المجالات المختلفة، خاصة في مجلات التجارة، الزراعة الجمارك، الري، الصناعة، الطاقة، البنية الأساسية، النقل، المواصلات، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التعاون المالي والنقدي؛

ج تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت ومستمر للدول الأعضاء عن طريق تنمية وتشجيع التوافق والتوازن في التنمية الإنتاجية والتسويقية؛

د تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة والمجالات الاجتماعية والثقافية بهدف رفع مستوى أفراد كل شعوب الدول الأعضاء ودعم الروابط فيما بينها؛

هـ إبراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشجيعها على أداء مهام جديدة تتناسب إيجابيا مع أهداف مجموعة الكوميسا؛

و تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك من دعم للبحث العلمي وملائمة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية؛

ز التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم وتبني مواقف مشتركة في المحالف الدولية؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 27 30.

ح المساهمة في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت في 9 يوليو 2002 إلى الاتحاد الإفريقي وذلك عن طريق وسائل عديدة من أهمها مايلي:

ح 1 وضع مواصفات قياسية للإنتاج الصناعي يمكن بها المنافسة في السوق المشتركة؛

ح 2 – وضع تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء، وتبسيط الإجراءات والمستندات، والحد من القيود غير الجمركية للدول الأعضاء؛

ح 3 توفير السبل الكافية بتنمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء؛

ح 4 وضع قواعد المنافسة المشروعة بين الدول الأعضاء؛

م 5 التعاون في مجال المعلومات وتوحيد الجهود في هذا الشأن.

ط الإنشاء التدريجي لاتحاد مدفوعات ينتهي بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة.

5 الخصائص الاقتصادية لدول الكوميسا: تتمثل في:

- وجود عجز مزمن وهيكلي في موازين مدفوعات هذه الدول؛
- البعض يعاني من عجز دائم في الميزان التجاري والذي يسبب خللا واضحا في ميزان المدفوعات لتلك الدول؛
- ارتفاع حجم المديونية بكل خطورتها وأثارها؛
- أن أكثر من نصف هذه الدول تعد من الدول الأكثر فقرا في العالم؛
- انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من هذه الدول؛
- وجود حالة من التضخم الجامح في عدد كبير من هذه الدول؛
- الافتقار في معظمها إلى الكوادر الفنية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد القومي في هذه الدول.

6 المعوقات التي تواجه دول الكوميسا:

تواجه دول الكوميسا العديد من العقبات ومن أهمها مايلي: [1]

[1] المرجع السابق، ص 32 34.

- تغليب الاعتبارات السياسية على المصالح الاقتصادية وهذا يولد خلافات وانقسامات بين أعضاء التكتل؛

- عدم جاذبية دول الكوميسا للاستثمار الأجنبي، حيث تحصل مصر ونيجيريا على ثلث الاستثمار الأجنبي؛

- سوء توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي حيث يتطلب نجاح التكتل أن هناك منافع أكبر من التي تحققها كل دولة من دول التكتل إذا بقيت خارج التكتل؛

- قصور في تدابير الموارد اللازمة لنجاح التكتل، ويبدأ عادة من تقاعس الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موازنة التكتل، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توقف بعض المشروعات أو التخلي عنها نهائيا؛

- معاناة معظم دول التكتل الاقتصادي للكوميسا من العديد من المشاكل الاقتصادية التي قد تعوق حركة التبادل التجاري فيما بينها مثل ارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات ومشاكل التنقل والأسعار بالإضافة إلى التفاوت في الاقتصاديات الدول الأعضاء وندرة العملات الأجنبية الحرة المطلوبة لتغطية نفقات الاستيراد وغيرها؛

- المشاكل والمنازعات الحدودية بين بعض الأعضاء التجمع مثل النزاع الصومالي مع كل من إيتوبيا وكينيا، ومطالب أوغندا في أقاليم تابعة لكينيا، وبين ايتوبيا واريتيا، بالإضافة إلى الحروب الأهلية مثل الكونغو الديمقراطية والمشكلة بين شمال السودان وجنوبه.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عملية تكتل بين مجموعة من الدول في إطار اقتصادي وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أقوى مما عليه مع العالم الخارجي، ولهذا يمكن القول أن التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره احتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حيث أن الوصول إلى درجة التكامل التام يتطلب من دول التكامل المرور بعدة مراحل انطلاقا من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة وبذلك تكون هذه الدول متهيئة للاتحاد الاقتصادي، فكانت هناك عدة تجارب تكاملية منها تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نموذج رائد للتكامل، إضافة إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتجربة السوق الإفريقية.

الفصل الثاني: مدخل للتكامل الاقتصادي العربي الأول

تمهيد

إن الاقتصاد العربي جزء من العالم النامي، ومثله مثل أغلب الاقتصاديات الدول النامية تمثل فيه الصناعات الاستخراجية النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وتشكل أهم صادراته، ويعتمد على العالم الخارجي في توفير احتياجاته مما يجعله أكثر ارتباطا به وأكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية العالمية ولهذا نجد فكرة التكامل الاقتصادي العربي ليست حديثة النشأة وإنما تزامنت مع بداية الدول الأوروبية في إقامة تكاملها الاقتصادي في بداية الأربعينيات والتي نراها اليوم قد حققت الوحدة الاقتصادية والنقدية، في حين بقيت الدول العربية غير قادرة على ذلك رغم ما تملكه من مقومات لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وأمام الاتجاه العام لدول العالم نحو إقامة التكتلات الاقتصادية كان لابد على الدول العربية إعادة التفكير في إحياء تكاملها الاقتصادي للنهوض والعمل على تنمية اقتصادياتها ومحاولة استغلال إمكانياتها على أكمل وجه من أجل إيجاد موقع في الاقتصاد العالمي وتجنب الإقصاء والتهميش، وتحقيق ذلك يستدعي اندماج وتكتل الدول فيما بينها، وهذا ما ظهر في السنوات الأخيرة حيث بادرت الدول العربية بمحاولة لإعادة إحياء السوق العربية المشتركة، وإقامة منطقة تجارة عربية حرة لبناء تكاملها الاقتصادي.
و على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات العربية

المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات العربية

قبل إبراز محاولات التكامل الاقتصادي العربي وتقييمها، يحاول هذا المبحث التطرق إلى ماهية الاقتصاديات العربية بتوضيح الخصائص المميزة لها وذلك من خلال مختلف القطاعات الاقتصادية العربية والوقوف على أهم معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

المطلب الاول: خصائص الاقتصاديات العربية

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة نظرا لطبيعة الاقتصاد العربي الذي يمتاز بتوفر الموارد الطبيعية (خاصة مصادر الطاقة والثروات المعدنية) ويمكن تقسيم العالم العربي أولا حسب المناطق الأساسية التالية:

- **منطقة شمال إفريقيا** :تشمل كل من ليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا؛ وهي تشكل دول" اتحاد المغرب العربي" .
- **منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي:** تضم كل من مصر، والسودان، وجيبوتي.
- **منطقة الهلال الخصيب:** تضم كل من العراق، وسوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين؛ وتعتبر هذه البلدان الأكثر تطورا في الموارد البشرية من حيث التعليم والتدريب.
- **منطقة شبه الجزيرة العربية:** تشمل كل من السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر واليمن، وتشكل هذه البلدان – باستثناء اليمن – مجلس التعاون الخليجي وهي دول غنية أين يعد دخل الفرد مرتفع مقارنة بدخل الفرد في الدول العربية الأخرى[1].

أما بالنسبة للخصائص المشتركة للاقتصاد العربي يمكن ذكر أهمها: [2]

- بالنسبة للنظام الاقتصادي الذي تتبعه الدول العربية، فإنه يختلف من دولة إلى أخرى، حيث اتبعت بعض الدول مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي النظام الرأسمالي الحر، بينما اتبعت بعض الدول النظام الاشتراكي مثل مصر وسوريا...الخ، والذي أعطى للدولة الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي وبدأت معظم الدول العربية التي اتخذت هذا النهج نظاما لاقتصادياتها في التحول التدريجي نحو آليات السوق

---

[1] كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000 2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة الشلف، 2008، ص63.

[2] عبد الشكور شعلان، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، دار إيجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 ص 260 262.

وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي.

2 تتبنى معظم الدول العربية برامج إصلاح أو تصحيح اقتصادي، وتهدف هذه البرامج بصفة رئيسية إلى علاج الاختلالات الخارجية والتغلب على المشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانت منها معظم الدول العربية وشرعت في تنفيذ هذه الإصلاحات بالمشورة والتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وذلك حتى تستطيع أن تعالج مشاكلها الاقتصادية وتسديد ديونها الخارجية، وهناك بعض الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي بدون التنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3 بالنسبة لانفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي، يلاحظ أن درجة انفتاح اقتصاد دولة عربية يختلف من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن القول أن عقد التسعينيات شهد انفتاحا اقتصاديا عربيا كبيرا مقارنة بمستوى الانفتاح في العقود السابقة، وهناك بعض الانسياب الذي أدى إلى زيادة درجة الانفتاح التي تتمتع بها اقتصاديات الدول العربية والتي يأتي في مقدمتها العولمة الاقتصادية.

4 تعتمد الدول العربية على الإنفاق العام كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، حيث يمثل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الطلب الكلي الفعال وخصوصا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على الرغم من اتخاذ كثير من الدول العربية خطوات ملحوظة في سبيل ترشيد الإنفاق الحكومي والعمل على خفض عجز الموازنات العامة التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية سواء الدول مر تفعة الدخل أو الدول منخفضة الدخل.

5 بالنسبة للعمالة فهناك بعض الدول العربية التي تعاني من فائض كبير في العمالة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، بينما هناك نقص في العمالة في بعض الدول، ونتيجة لذلك فإن العمالة في الدول ذات الفائض تنتقل إلى العمل في الدول ذات النقص.

المطلب الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي

إن ارتباط أغلب الدول العربية بالقطاع الأولي (الزراعة والاستخراج) وخاصة الزراعة المعيشية، بينما لم تنتشر الصناعة في كثير من المناطق بل كانت موجهة نحو إستراتيجية إحلال الواردات وتخصصت في فروع غير إستراتيجية ومتوفرة دوليا (مثل النسيج والمواد الغذائية ومواد البناء....)، ويمكن توضيح هذه القطاعات بتفصيل أكثر كما يلي:

1-**قطاع الزراعة:** تعتبر الزراعة من أهم اقتصاديات الدول العربية حيث تضم أكبر نسبة من العمال ويتضح من خريطة الوطن العربي أن معظم أراضيه صحراوية أو شبه صحراوية، محدودة الموارد المائية

ومساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية متفاوتة من دولة إلى أخرى، ونجد في شبه الجزيرة العربية وسواحل إفريقيا الشمالية تسودها زراعة القمح، الشعير، الزيتون، الكروم وبعض البقوليات[1].

وحقق الناتج الزراعي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 6.7% خلال عام 2011، وبلغ نحو 132.8 مليار دولار مقابل حوالي 124.4 مليار دولار في عام 2010، وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية حوالي 5.6% في عام 2011، ويرجع النمو المحقق في الناتج الزراعي بصورة كبيرة إلى تحسن أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية، وخاصة مصر والجزائر، وذلك نتيجة للظروف المناخية المواتية بصفة رئيسية وسياسات تعزيز النشاط الزراعي في تلك الدول،[2] وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 378 دولار أي بمعدل نمو بلغ حوالي 4.1% بالمقارنة مع العام السابق، وفيما يخص الإنتاج النباتي فقد سجل نمواً بنسبة 3.1% في عام 2011، وجاء ذلك نتيجة لتحسن مستوى الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وفي مقدمتها الحبوب، كما سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته زيادات نسبية مقبولة، وارتفع أيضا الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 3.7% ، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 40%من المخزون السمكي العربي.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية بلغت قيمة الصادرات الزراعية العربية خلال عام 2010 حوالي 17.8مليار دولار بزيادة بنسبة 5.2%، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية حوالي 76.3 مليار دولار بارتفاع بنسبة 14.5%، وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الواردات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي بحوالي 49.8 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 58.6 مليار عام 2010وبنسبة زيادة 17.7%، وهي نسبة عالية جداً تقارب المستويات المسجلة خلال الأزمة الغذائية العالمية لعام2008 ويرجع ارتفاع العجز إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عام 2010 بنسبة 20%، وتدني الإنتاج الزراعي لعدد من السلع الأساسية في الدول العربية. ونتيجة لارتفاع قيمة الواردات بنسبة أعلى من نسبة زيادة الصادرات الزراعية فقد تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي 25.4% عام 2009 إلى حوالي 23.3% عام 2010 وعلى صعيد الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية عام 2010 فقد سجلت مجموعة الأسماك والخضروات فائضاً بنسبة 9.5% و1.9% على التوالي، كما سجلت مجموعة الفواكه والبطاطس شبه اكتفاء بلغت 89 % و99%، أما البقوليات واللحوم والألبان فقد حققت معدلات اكتفاء متوسط بلغت

[1] كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2012، ص 73.

حوالي58% و74% و78% على التوالي وحققت الحبوب، الزيوت والشحوم والسكر معدلات اكتفاء منخفض بلغت حوالي47 % و35% و28% على التوالي.[1]

2 **قطاع الصناعة:** تحتل الصناعة العربية المركز الثاني بعد الزراعة ويتميز هذا القطاع في كونه مازال ضعيفا وقائما على الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي...) والتحويلية (الصناعات الغذائية المنسوجات والملابس، الصناعات الكيماوية ....) ويساهم هذا القطاع في الحد من تداعيات ظاهرة الفقر فالصناعة الاستخراجية تساهم في توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية،و الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي وخدمات البنية الأساسية. كما تساهم الصناعة التحويلية في زيادة حجم التشغيل والإنتاج والدخول وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة[2].

وسجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة 30.7% عام 2011 مقارنة مع نمو بنسبة 27.3% في عام 2010 ويرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2011 كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة بلغت 13.5% عام 2011 وذلك مقابل 13.8 % عام 2010، وفي جانب التطورات في الصناعات الإستخراجية غير النفطية تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية من حيث طاقاتها الإنتاجية للحديد، واحتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم حيث بلغ إجمالي الاحتياطي لديها حوالي 10 %من الاحتياطي العالمي للفوسفات.

وبالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى انخفاض الإنتاج الفعلي للإسمنت من حوالي 167.7 مليون طن عام 2008 إلى حوالي 153.5 مليون طن عام 2009 كما انخفض الإنتاج الفعلي للكلنكر من 150.8 مليون طن إلى 138.1 مليون طن خلال الفترة نفسها، وذلك في ضوء انخفاض الطلب العالمي على الإسمنت والكلنكر بسبب تراجع نمو الاقتصاد العالمي، وبالنسبة لإنتاج الألومنيوم الذي يتركز في دول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغ حوالي 7% من الإنتاج العالمي عام2010.

وفي مجال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبلاصا والمحتسب عن عام 2010 إلى أن بعض الدول العربية تكتسب ميزة نسبية في عدد من

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012، ص ص50، 51.

[2] كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص67.

المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن وتونس والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألومنيوم في البحرين والإمارات[1].

3 النفط والطاقة

سجل سوق النفط العالمية عام 2011 مستويات قياسية فيما يخص الأسعار والإمدادات والطلب، ولقد تأثرت السوق العالمية بعوامل عديدة من أهمها التطورات السياسية في المنطقة العربية، والتقلبات في أسعار صرف العملات، والمضاربات في أسواق السلع والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية للفائض في الطاقة الانتاجية من النفط ومستويات المخزون النفطي العالمي. وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة الأوبك،دور ا هاما في ارتفاع الأسعار واستقرارها، وخاصة خلال النصف الثاني من العام ارتفع مستوى إمدادات النفط العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) بحدود واحد مليون برميل في اليوم ليصل إلى 87.5 مليون برميل في اليوم، وحصلت زيادة مماثلة تقريباً في الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 87.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2011 وظلت الدول العربية مستحوذة على 57.5% من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام وانخفضت حصتها قليلاً إلى 28.2% من احتياطيات الغاز الطبيعي وحققت الدول العربية زيادة في إنتاجها من النفط الخام خلال عام 2011 وبذلك ارتفعت حصتها إلى حوالي31% من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عام 2011، في المقابل انخفضت حصتها قليلاً من كميات الغاز المسوق لتشكل 14.4% من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عام 2010.

ومن ناحية أخرى ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2011 بمعدل4.7% ليصل إلى حوالي 11.4 مليون برميل نفط مكافئ يوميا، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتلبية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.3% من إجمالي المصادر وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً خلال عام 2011 حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 100 دولار للبرميل، ووصل إلى107.5 دولار للبرميل وذلك مقارنة بمتوسط سعري 77.4 دولار للبرميل عام 2010، أي بزيادة30.1 دولار للبرميل تعادل زيادة بنسبة حوالي39%، وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012، ص73 75.

العربية بلغت حوالي 667.5 مليار دولار عام 2011 بالمقارنة مع 471.7 مليار دولار عام 2010 أي بزيادة قدرت ب 195.8 مليار دولار وما يعادل زيادة بنسبة 41.5%.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الدول العربية

أولا: انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار في البلدان العربية

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا تؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم وخاصة في الدول العربية، وفي مرحلة تحديث الاقتصاد الوطن واستيراد التكنولوجيا، يكّون الحجم المطلق للتراكم أهم من مؤشر ارتفاع نسبة التراكم، أما عن الاستثمارات الخارجية فهي عبارة عن المؤسسات والمشاريع التي يتم إقامتها في دولة ما ولكن بتمويل خارجي ومن قبل دولة أخرى، سواء قام بذلك الأفراد أو المؤسسات، ونعني بالاستثمار دائما ما يضاف إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، وذلك فضلاً عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة.

إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار، حين يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار(قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات) إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمع في الدول العربية على حالة من الفقر لا تسمح لهم بمجرد التفكير بالادخار الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

و أهم ما يحتاج إليه المجتمع في بداية مسيرته التنموية هو تكوين بنية تحتية مناسبة، إضافة إلى إنشاء وتأسيس وحدات إنتاجية عصرية التي تقوم بتأمين السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع، وهذا يحتاج طبعاً إلى تخصيص جزء كبير من التراكم الرأسمالي المحلي للاستثمار قصد استحداث وتطوير وسائل الإنتاج المادية، التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع الأساسية، فإن انعدام الموارد المالية وضعف التراكم والاستثمار في الدول العربية المدينة يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو القطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة[2].

---

[1] المرجع السابق، ص107، 108.

[2] فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول النامية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص130، 131.

ثانيا : النمو الديموغرافي في البلدان العربية

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من المعوقات الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، مما يزيد البلدان الفقيرةفقر ا، فالزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئا ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع.

لقد استطاعت بعض البلدان العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعضها لم يتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى جزئيا إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

كما أن التفاوت في مستوى التطور وعدد السكان في البلدان العربية يعتبر من العوامل الهامة التي تعيق عملية التنسيق والتكامل والتعاون فيما بين هذه البلدان.

ثالثا: التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور. هذا وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض، من حيث المؤشرات الطبيعية والديمغرافية بيد أن الدول العربية كافة يوحدها عدد من العوامل الهامة، كاللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، والثقافة العربية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية المشتركة الأخرى، إضافة إلى كل ما سبق هناك عامل مهم جداً يجمع بينها و يتمثل في مهمة التنمية الشاملة وتسريع النمو الاقتصادي، لكن هذا لايلغي التمايز والتفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية، ويمكن تحديد درجة التفاوت بين الدول العربية من خلال:

- المؤشرات الديمغرافية: (النمو السنوي لعدد السكان، عدد الولادات، عدد الوفيات)؛

-المؤشرات الاقتصادية: (مقارنة معدلات النمو، خاصة معدل نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة).[1]

المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي العربي

في ظل التكتلات الاقتصادية أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتحد فيما بينها حتى تستطيع مواجهة هذه التكتلات، والتكامل الاقتصادي العربي من شأنه أن يدعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي بالإضافة إلى زيادة الإنتاج والمنافسة ودعم التنمية والتخفيض من د جة التبعية إلى العالم الخارجي.

---

[1] المرجع السابق، ص 132.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي العربي

1 **التعريف الأول:** التكامل الاقتصادي العربي هو نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات دول الأطراف طبقا لتخطيط تنموي لها، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها[1].

2 **التعريف الثاني:** هو تلك العملية التاريخية الطويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية الوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية. [2]

3 **التعريف الثالث:** هو إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها من أجل الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية. [3]

ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي العربي

مر التكامل الاقتصادي العربي بثلاث مراحل مند تأسيس الجامعة العربية حيث شهد سلسلة من المحاولات والنشاطات الرامية إلى إقامة أشكال عديدة من التعاون والتنسيق الاقتصادي وهذه المراحل هي: [4]

1 **المرحلة الأولى(1945 1964):** تم خلال هذه المرحلة عقد اتفاقية الوحدة العربية التي أقيم على أساسها مجلس الوحدة الاقتصادية، واعتمد النشاط الاقتصادي طيلة سنوات هذه الفترة على إزالة الحواجز الجمركية وتحرير التجارة من القيود المفروضة عليها ورغم الفوائد الجزئية التي أمكن جنيها من ممارسة هذه الآلية، إلا أنها لم تكن تمثل الخطوة الفعلية اللازمة لتأمين آلية عمل جمركية تنطلق من الواقع الذي تعيشه اقتصاديات الدول العربية.

2 **المرحلة الثانية (1964 1980):** حيث تم في هذه الفترة عقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين عدد من الدول العربية، كما أقيمت مشروعات مشتركة بين الدول العربية وقد لعبت هذه الأخيرة دورا هاما

---

[1] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص257.

[2] فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص150.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[4] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 258.

في تنشيط وتفعيل التعاون العربي بفضل عوائد النفط في هذه الفترة، إلا أنها لم تعطي نتائج كبيرة على مستوى التكامل الاقتصادي العربي.

3 **المرحلة الثالثة:** تتزامن هذه المرحلة مع صدور القرارات الأساسية التي خرج بها مؤتمر القمة العربية بعمان وهي ميثاق العمل الاقتصادي القومي، إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، عقد التنمية العربية لدعم الأقطار العربية الأقل تطورا، استثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية، وقد حاولت كل من السعودية والكويت وقطر، البحرين، الإماراتو عمان سنة 1983 إنشاء إتحاد تعاون لبلدان الخليج ومن أبرز هذه المحاولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ1997/05/19 والتي تعتبر مشروع أولي للوصول إلى إتحاد جمركي عام 2015 ثم إقامة سوق عربية مشتركة بحلول 2020.[1]

المطلب الثاني: أنواع التكامل الاقتصادي العربي

يمكن التفريق بين مجموعتين من محاولات التكامل الاقتصادي العربي فالأولى تتعلق بمحاولات في إطار ميثاق الجامعة العربية والمجموعة الثانية هي محاولات خارج الجامعة العربية.

أولا: محاولات التكامل الاقتصادي العربي في إطار ميثاق جامعة الدول العربية:

1 **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري:**

تم توقيع معاهدة الدفاع المشتركة سنة 1950 بين دول الجامعة العربية* وكان من أهداف هذه المعاهدة من الناحية الاقتصادية مايلي:

- التأكيد من جديد على المبدأ الذي تضمنه ميثاق تأسيس الجامعة العربية وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية؛
- نصت المادة (08) منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتشكل من وزراء الدول الأعضاء المختصين في المجالات الاقتصادية أو ممثليهم ويتمثل دور هذا المجلس في اقتراح ما يراه كفيلا على حكومات الدول العربية لتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي؛

---

[1] المرجع السابق، ص 259.

*من بين الدول الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سوريا، السعودية، لبنان، مصر، اليمن، العراق، الأردن وانضمت إليها سنة 1962 كل من المغرب والكويت وليبيا وتونس والسودان تم الجزائر سنة 1964.

- دعم التعاون من أجل بناء اقتصاديات عربية قومية وذلك عن طريق الاستثمارات المشتركة وحرية تبادل المنتجات الوطنية (الزراعة والصناعة).

وبعد 3 سنوات من إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عملت الدول العربية على تجسيد هذا التعاون بإبرام اتفاقية أخرى تمثلت في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين دول الجامعة العربية**وهذا سنة 1953 وقد ركزت هذه الاتفاقية بشكل أساسي على التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية وقد حددت الاتفاقية جداول بالسلع التي يتم تحريرها ويمكن استعراض أهم ما تضمنته الاتفاقية في النقاط التالية:[1]

- إعداد ثلاث قوائم تتضمن القائمة الأولى منتجات زراعية وموارد طبيعية ينبغي أن تنتقل بدون أي قيد عبر البلدان العربية وتضم القائمة الثانية منتجات صناعية وعدد من المنتجات الزراعية ينبغي أن تحرر بنسبة 25%، أما بالنسبة للقائمة الثالثة فتضم منتجات تحويلية يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة 50 %؛
- تسهيلات تمنح من أجل انتقال رؤوس الأموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية؛
- تنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية والصناعة؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل مرور البضائع عبر البلدان العربية.

2 اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

في إطار السعي لتحقيق فاعلية أكبر للعمل العربي المشترك تم التوصل إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أقرها المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية باعتبارها من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية وذلك بقرار من اللجنة السياسية لهذه الأخيرة في 1956/05/19 واستمرت الجهود من أجل تحقيق ذلك سنوات إلى أن تم التوقيع على الاتفاقية في 1962/6/6* وعقد المجلس المؤقت للوحدة

---

[1] صلاح الدين حسين السيسي، الاتحاد الأوروبي(السوق العربية المشتركة الواقع والطموح)، عالم الكتب، مصر، 2003، ص 65، 70.

* وقع على الاتفاقية كل من سوريا، الأردن، مصر، الكويت، المغرب سنة 1962، والعراق واليمن سنة 1963 والسودان سنة 1968.

الاقتصادية دورته الأولى في 1964/6/3 حيث تم وضع اتفاق الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ أي بعد 8 سنوات.[1]

وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقتضي المادة الثانية بأن تعمل الدول الأعضاء على مايلي:[2]

- جعل المنطقة العربية منطقة جمركية موحدة؛
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة؛
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية؛
- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية؛

ورغم ما نصت عليه هذه الاتفاقية من مواد توحي بتماسك برنامج الاندماج فيها، ورغم أهدافها الواضحة والمهمة في تحقيق الوحدة إلا أن الدول العربية الأعضاء تخلت عنها في عام 1964 واتجهت إلى طريق أخر هو السوق المشتركة.

2 1 أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية: تتمثل في:[3]

- حرية انتقال الأشخاص والرساميل؛
- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية النقل واستخدام وسائل النقليات والمرافئ والمطارات المدنية؛

وتم اعتماد الوسائل التالية لبلوغ الأهداف كما تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية من خلال ما تبدله الأطراف المتعاقدة من جهد لتحقيق مايلي:

- جعل الدول المعنية منطقة جمركية واحدة خاضعة لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة فيها؛
- توحيد سياسات الاستراد والتصدير والأنظمة الخاصة بهما؛

---

[1] نبيل حشاد، الجات ومنطقة التجارة العالمية أهم التحديات، مركز الدراسات و البحوث، بيروت، ص268.

[2] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة(دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي) دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، ص 63.

[3] فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2000، ص 269 271.

- تجنب الضرائب المزدوجة بالنسبة لرعايا الدول المتعاقدة؛
- تنسيق السياسات النقدية والمالية وكذلك الأنظمة الخاصة بها في الدول المتعاقدة بغية إعداد توحيد نقدها.

وفي الإطار المؤسسي تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بشكل هيئة دائمة من ممثل لكل دولة عضو ويتخذ قراراته بأكثرية الثلثين ولكل عضو صوت واحد، وأنشأت مكاتب استشارية للمجلس ولجان دائمة (اللجنة الجمركية، اللجنة النقدية والمالية، اللجنة الاقتصادية) ولجان مؤقتة فرعية تنشأ لأغراض وفترات محددة حسب ما يقتضيه الحال.

3 **اتفاقية السوق العربية المشتركة*:** في إطار الجهود التي بذلها المجلس الاقتصادي تم إصدار العديد من الاتفاقيات إلا أن أهمها اتفاقية السوق العربية المشتركة* سنة 1964 وتم إعادة إحيائها سنة 1998 من خلال استئناف تطبيق أحكام السوق العربية.[1]

ثانيا: محاولات التكامل الاقتصادي خارج الجامعة العربية

بسبب النتائج المتواضعة والمحدودة التي حققتها مناهج التكامل الاقتصادي العربي تحت مضلة الجامعة العربية ظهرت تجمعات اقتصادية عربية خارج نطاقها وهي مجلس التعاون الخليجي، مجلس اتحاد المغرب العربي.

1 **مجلس التعاون الخليجي (CCG):** يقصد بدول مجلس التعاون الخليجي الدول الستة** التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في 4 فبراير 1981 بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق في جميع المجالات[2]، وقد تم الإعلان عن ميلاده في 1981/5/25 في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة ويتميز هذا المجلس بمقومات الترابط المكاني وعامل الامتداد والتواصل مما أدى إلى جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية وإستراتيجية واحدة ذات مصالح ومخاوف أمنية واحدة، بالإضافة إلى التجانس السياسي الذي

---

* سيتم التفصيل لاحقا في السوق العربية المشتركة.

[1] نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص291.

** السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان.

[2] بدرية عبد الله العوضي، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 29.

أعطى هذا المجلس بعدا آخر، فالدول الستة تتمتع بدرجة عالية من التجانس وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة، ومن أهم خصائص هذا المجلس مايلي:[1]

- يعتبر المجلس مؤسسة دولية إقليمية عامة الاختصاص؛
- المجلس شخصية قانونية دولية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية؛
- تقتصر عضوية المجلس على الدول الستة الأعضاء فقط، فهي غير مفتوحة أمام انضمام أعضاء جدد حيث لم تحدد الاتفاقية شروط الانضمام أو الانتساب أو حتى الانسحاب.

ŧ ŧ الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي:

وتتضمن الاتفاقية الاقتصادية المصادق عليها سنة 2002 تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في شهر نوفمبر 1991 والتي وضعت قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتم بموجبها إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليج العربي وتكمل اتفاقية عام 2002 ما حققته اتفاقية عام 1981 من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية بين دول المجلس وتقريب سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة في هذا المجال، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي لدول المجلس وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 واستمرت إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس وتميزت منطقة التجارة الحرة بإعفاء المنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية لدول منطقة التعاون الخليجي من الرسوم الجمركية شريطة الاستظهار بشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي:

- السماح باستيرادوتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات باستثناء شهادة التصدير؛
- في حالة استفاء رسوم جمركية أو تأمين على البضاعة ذات المنشأ الوطني تم وقعت شكوك في صحة منشئها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكيد من وطنيتها؛

[1] عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 339.

- العمل بنظام التخليص الفوري بالمر لكز الحدودية قبل إنهاء الإجراءات الجمركية المتعلقة بالبضائع التي يحملها المسافرون لدول المجلس؛
- إعداد بيانات حول البضائع المصدرة ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

ولقد بدأ العمل بتطبيق الاتحاد الجمركي بين دول المجلس مند جانفي 2003، حيث طبقت رسوم جمركية مشتركة بنسبة 5% لكل المواد المستوردة من خارج بلدان المجلس باستثناء المواد المعفاة بمقتضى القرار الصادر عن القمة العشرين لمجلس التعاون الخليجي ومن أهم أسس هذا الاتحاد مايلي: [1]

- نظام قانون جمارك موحد لدل المجلس وتوحيد الإجراءات الجمر كية المتعلقة بالاستيرادوالتصدير وإعادة التصدير ؛
- نقطة دخول واحدة والمقصود بذلك هو معاينة السلع الأجنبية عند أول منفذ جمركي (بري أو جوي أو بحري) بدول المجلس دخلت عن طريقه هذه البضاعة وتفتيش السلع الأجنبية الواردة عن طريق هذا المنفذ والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة على السلع، بحيث لا يتم نقل السلع الأجنبية داخل دول المجلس إلا بعد استكمال الإجراءات الجمركية في نقطة الدخول الأولى؛
- تعريفة جمركية موحدة تفرض في المنفذ الأول بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة لدول المجلس؛
- وضع نظام متكامل ومشترك لاستخلاص الرسوم الجمركية وتوزيع الحصيلة الجمركية بين الدول الأعضاء.

1 2 أهداف مجلس التعاون الخليجي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلا وحدتها؛
- تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛[2]

---

1 تقرير حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قدمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجارة لمنظمة التعاون الإسلامي، 8، 11أكتوبر، 2012، أسطنبول، ص 23 25.

2 حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية -مع الإشارة إلى حالة الجزائر و مصر- ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص 101.

- توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية؛
- تطوير مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية؛
- تنسيق السياسات المالية والنقدية، وذلك بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة خليجية موحدة؛
- حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة وحرية التملك؛
- تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.[1]

3 1 هياكل مجلس التعاون الخليجي: يتألف الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي من:

أ **المجلس الأعلى:** وهو السلطة العليا ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئساته الدورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو أخر؛[2]

ب **الهيئة الاستشارية:** تتكون من 30 عضو على أساس 5 أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من دوي الخبرة والكفاءة وذلك لمدة ثلاث سنوات وظيفتها تقوم على المشورة حول أي موضوع يحال لها من المجلس الأعلى؛

ج **هيئة تسوية المنازعات:** وهي تتبع المجلس الأعلى ومهمتها النظر إلى تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف؛

د **المجلس الوزاري:** يتكون من وزراء الخارجية أو وزراء آخرين ترشحهم الحكومات، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس، ويتم تغيير رئيس المجلس كل سنة، ويقوم المجلس باقتراح السياسات وإعداد التوصيات والمشروعات التي تهدف إلى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء؛

---

[1] عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص339.

[2] عبد القادر رزيق االمخادمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95،96.

- **الأمانة العامة:** مهمتها إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك وإعداد تقارير دورية للمجلس ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

- أمين عام يرأس السكرتارية العامة يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة؛
- خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة؛
- مدراء عامون لقطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، يتم تعينهم من قبل الأمين العام.

1 4 معوقات مجلس التعاون الخليجي: ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية، حيث أن اعتماد دول مجلس التعاون على العمالة الوافدة بشكل كبير أدى إلى استقرار العديد منها لسنوات طويلة مؤديا إلى حدوث تغيير في التركيبة السكانية إضافة إلى حدوث العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعيةو استنزاف الموارد المالية لدول الخليج حيث تقوم العمالة الوافدة بتحويل أموالها التي تتحصل عليها إلى بلادها ويرجع جذب العمالة الأجنبية إلى ضآلة قوة العمل المحلية بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية بهدف مضاعفة أرباحه؛[1]
- معوقات تنفيذ مشروع العملة الموحدة: مازالت عملية تشكيل اتحاد نقدي تحتاج إلى مزيد من الوقت لإجراء إصلاحات نقدية ومالية بهدف إنشاء بنية اقتصادية سليمة ووضع قواعد صحيحة لتفادي الأزمات المرتبطة بالسياسة النقدية أو السياسة المالية؛
- معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة: ويرجع ذلك إلى وجود بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس مثل اختلاف التشريعات والقوانين المتعلقة بالنشاط التنموي في كل دولة من دول المجلس.[2]

1 5 التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي: مع التسليم بالمنجزات الاقتصادية التي تحققت لدول مجلس التعاون الخليجي كالتسهيلات في الضرائب والجمارك وحرية الحركة إلى غير ذلك مع

---

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 250

[2] صديقي أحمد، مشروع العملة الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي(دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي)، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص250

تسهيل حركة المرور للأشخاص والسلع بين دول المجلس، زيادة على القيام بالمشاريع الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول إلا أن هناك تحديات اقتصادية تزال تعترض مسيرة دول المجلس وهي كالأتي:[1]

- التشابه في اقتصاديات دول المجلس وعدم وجود تنوع يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دونجذو ى اقتصادية، وإن معظم اقتصاديات دون المجلس تعتمد بالكامل على عائدات النفط كما أن المشاريع المشتركة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي وبالتالي فالعوائد التنافسية غير واردة؛
- تبعية دول المجلس للخارج من حيث الاستراد أي ليس لديها منتجات تعتمد فيها على بعضها البعض؛
- عدم تنوع مصادر الدخل في معظم هذه الدول واعتمادها بصورة كلية في ميزانياتها على الموارد النفطية مما يعزز الأنا والذاتية في التعامل الدولي وهذا كون أثار سلبية على التعاون بين الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي في إطار التنافس على أسواق النفط.

2 اتحاد المغرب العربي(UMA):

تم إنشاء اتحاد المغرب العربي(Lunion Maghreb Arab) من خلال اتفاقية مراكش (المغرب) الممضاة في 17 فيفري 1989 بين قادة بلدان المنطقة(الجزائر: المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) ويتربع هذا التجمع على مساحة إجمالية تقدر ب6054357 كم^2، ما يمثل16% من المساحة الإجمالية لإفريقيا، ويتميز المغرب العربي عن غيره من التجمعات الأخرى، كون له حدود جغرافية محددة إذ يحده كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ونفس الحضارة العربية الإسلامية والتاريخ والعادات والتقاليد ونفس الثقافة.[2]

2 1 أهداف إنشاء المغرب العربي: تشير المادة الثانية من المعاهدة إلى أهدافه و التي تتمثل في:[3]

- تمثين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛
- إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين الدبلوماسية منها والدفاع والثقافة وخاصة الاقتصادية، وذلك بتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية لدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الحديثة في الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية، التكتلات لاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2005، ص 218.

[2] محمد الشريف منصوري، مرجع سبق ذكره، ص118 .

[3] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الحديثة في الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية، التكتلات لاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص219.

وسائل لتحقيق هذه الغاية، وخصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد؛

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها.

وللإشارة فإن اتفاقية مراكش المنشأة لاتحاد المغرب العربي تضمنت 19 مادة أين نجد منها 10 مواد كاملة مخصصة لتنظيم هياكل وعمل الاتحاد.

2 2 مؤسسات إتحاد المغرب العربي: لقد رافق إنشاء تجمع اتحاد المغرب العربي خلق مؤسسات ومنشآت تابعة لهو هذه المؤسسات هي:

2 2 1 التنظيمات السياسة: ونميز بين:[1]

مجلس الرئاسة: وهو الوحيد الذي له سلطة اتخاذ القرارات وتقدم له أي اقتراحات تخص أعمال الاتحاد ومستقبله، ويتم التناوب على رئاسته بالدار البيضاء في سبتمبر 1991 تم تحديد المقرات المختلفة لمؤسسات الاتحاد فنجد:الأمانة العامة للاتحاد مقرها الر باط، المجلس الاستشاري مقره الجزائر العاصمة المجلس القضائي مقره نواكشط (موريتانيا)، الجامعة المغاربية مقرها طرابلس (ليبيا)، البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مقره تونس العاصمة.

مجلس الوزراء الخارجية ولجنة المتابعة: له صلاحية التحضير دورات مجلس رئاسة الاتحاد ومراقبة القضايا التي ترفع من طرف لجنة المتابعة ويعتبر حلقة وصل بين مجلس الرئاسة والتنظيمات ومؤسسات الاتحاد الأخرى.

المجلس الاستشاري: يتكون من 10 أعضاء من كل برلمان (نائبا) عن كل بلد غير أنه توسع في اجتماع الجزائر فيما بعد سنة 1990 إلى 20 عضوا ثم مدد إلى 30 نائبا فيما بعد في الدورة السادسة ويدليبرأيه فيما يخص القضايا التي تحال عليه والقرارات المتخذة من طرف مجلس الرئاسة.

2 2 2 الهيئات الفنية: وتتضمن مايلي:

الأمانة العامة: تعمل على تطبيق القرارات المتخذة من طرف مجلس الرئاسة بالتنسيق مع باقي التنظيمات والمؤسسات الأخرى للاتحاد بالإضافة إلى حفظ أرشيف الاتحاد، والأمين العام يعين من طرف رئاسة المجلس لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

---

[1] محمد شريف منصوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 117، 119.

اللجان الوزارية المتخصصة: تعمل على تطبيق بنود اتفاقية مراكش وتنسيق العمل المغاربي وتجسيد برنامج العمل الذي يقره مجلس رئاسة الاتحاد ميدانيا، وفي اجتماع تونس سنة 1990 تقرر إنشاء أربعة لجان متخصصة هي: لجنة مكلفة بأمن الغذائي، لجنة مكلفة بالاقتصاد والمالية، لجنة مكلفة بالهياكل القاعدية، لجنة مكلفة بالموارد البشرية.

الهيئة القضائية: مكونة من قاضيان عن كل بلد لمدة 6 سنوات وتجدد بالنصف كل 3سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

ومن خلال ما سبق يمكن تجميع أجهزة ومؤسسات اتحاد المغرب العربي في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: مؤسسات اتحاد المغرب العربي

الأجهزة	التركيبة ومقرها	الاشتغال	الاختصاصات
مجلس الرئاسة	رؤساء الدول	رئاسته بالتناوب كل سنة	السياسة العامة للاتحاد
الأمانة العامة	الرباط مقرها	يعين الأمين العام لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة	نشاطات تنفيذية
مجلس وزراء الشؤون الخارجية	وزراء الشؤون الخارجية		- مساعدة مجلس الرئاسة. - دراسة ومراقبة قضايا لجان المتابعة والهيئات الوزارية المتخصصة.
لجنة المتابعة	عضو من حكومات كل دولة يكلف بالشؤون المغرب العربي	بصفة دائمة	متابعة شؤون الاتحاد
المجلس الاستشاري	20 عضو من كل دولة مقره الجزائر العاصمة	- دورة عادية - دورة استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة	يبدي الآراء حول مشاريع القرارات التي يقدمها مجلس الرئاسية كما يبدي التوصيات.
الهيئة القضائية	قاضيان من كل دولة المقر نواكشط	6 سنوات يتجدد النصف كل 3 سنوات	- النزاعات الناشئة حول تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد. - تعطي رأاء استشارية حول مسائل قانونية

المصدر: محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في لنظام العالمي الجديد للتجارة أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية تخصص إدارة أعمال، جامعة قسنطينة، 2009، ص125.

2 3 مقومات الاتحاد المغاربي: تمتلك الدول المغاربية من المقومات ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية وتتمثل هذه المقومات في:[1]

- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة فالمغرب وتونس تملكان إمكانيات زراعية رعوية لا بأس بها،وإمكانيات سياحية هائلة وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من احتياطات هائلة من النفط والغاز ؛
- تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط، ويطل على المحيط الأطلسي ويمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيدي العاملة الماهرة العربية؛
- يضم المغرب العربي سوقا استهلاكية واسعة، مما يخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية وبالتالي خلق فرص العمل ويعزز القدرات التنافسية ويطور القدرات التقنية لهذه الصناعة. [2]

2 4 معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي: لم يترجم تعدد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرر كاف المبادلات المغاربية البينية هذه الأخيرة بقيت معرقلة بفعل عدد من العوامل الهيكلية مما قلصت الانسجام الإجمالي لمخطط التكامل وهذه المعوقات تتمثل في:[3]

2 4 1 تباعد السياسات الاقتصادية: إلى غاية الثمانينيات جمعت خاصية مشتركة البلدان المغاربية والمتمثلة في الهيمنة القوية للدولة على الاقتصاد، لكن بعد ذلك اتجهت الدول المغاربية نحو حركية عامة نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى، حيث طبقت كل من المغرب وتونس برامجا للتصحيح الهيكلي خلال سنوات 1983 و1986 برعاية صندوق النقد الدولي، أما الجزائر فإن عدم الاستقرار السياسي ساهم في انحراف مسار التحرير الاقتصادي خلال سنوات ولم يعتمد برنامج التصحيح الهيكلي سوى سنة 1994.[4]

---

[1] محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، 7 8 نوفمبر 2007، ص 11.

[2] المرجع السابق، ص 16.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] المرجع السابق، ص 62.

2 4 2 ضعف منشآت النقل: إن الغياب الشبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية وهذا ما أثر على عدم الانسياب السهل للبضائع والسلع.

2 4 3 إطار مؤسساتي غير كامل: يمثل التشريع المتعلق بالمنافسة والذي يسمح بتجنب الممارسات المضادة للتنافس العامل الأساسي المكمل لكل سياسة تحرير تجاري، وفي هذا الإطار قامت البلدان المغاربية بسن قوانين متعلقة بالمنافسة هدفها الرئيسي حماية المنتجين والمستهلكين على حد سواء وضمان شفافية المعاملات التجارية.

2 4 4 ضعف أو غياب الإرادة السياسية: أن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب هذا قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق بقضية الصحراء الغربية وهذا ما فجر الخلاف بين الجزائر والمغرب .

2 5 رهانات نجاح اتحاد المغرب العربي:

يبقى نجاح اتحاد المغرب العربي رهنا بأنساق متداخلة ومتفاعلة في أن واحد وهي:

- مقتضى الضرورات والمبررات الذاتية لإقامة الاتحاد كأسلوب لزيادة الكفاءة الاقتصادية لدول الاتحاد والسماح لها بالاستفادة من المزايا المتوفرة في كل منها؛
- التحدي الذي ترفعه أوروبا الموحدة في وجه دول الاتحاد من خلال إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية ووفق ما تنص عليه قواعد المنظمة العالمية لتجارة في مجال التفكيك الكامل للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركة الخدمات؛
- منطق العولمة وتأثيراته الأكيدة على عمل الأنظمة الاقتصادية عبر التدخلات المتزايدة للهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة وكذا الشركات المتعددة الجنسيات والنفوذ الذي تتمتع به هذه المؤسسات؛
- تخلف دول الاتحاد عن الاستجابة لمتطلبات التحرير الاقتصادي بالإضافة إلى المعضلات الرئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات المغاربية كالاختلافات في مستويات المعيشة، دون نسيان ثقل حجم المديونية والتبعية في مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي منه للأسواق الخارجية وخصوصا الاتحاد الأوروبي .[1]

---

[1] أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة،رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة،2006 ، ص 73 74.

ومما سبق يمكن القول أن الدول العربية سعت لتحقيق التكامل الاقتصادي سواء في إطار ميثاق الجامعة العربية أو خارجه كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 05: جهود التكامل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7 سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3جوان 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها يتم تحقيقها بصورة تدريجية.
13أوث 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغاربي	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، مغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
27فيفري 1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري والعربي (التجارة العربية البينية).
25 ماي 1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليجي	تأسيس المجلس التعاون لدول الخليج العربي كان الهدف إقامة تجارة حرة بين الدول الخليجية.
1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي(UMA) لتحرير السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
19فيفري1997	القاهرة	جامعة الدول العربية	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرامج التنفيذية لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

المصدر: تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد6، 2008، ص 188.

المطلب الثالث: أهداف ومقومات التكامل الاقتصادي العربي

أولا: أهداف التكامل الاقتصادي العربي: من أهم الأهداف التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها من خلال التكامل مايلي: [1]

- الرغبة في زيادة قوتها التفاوضية فالتكامل الاقتصادي للدول العربية يتيح لها موقف أكثر قوة في السوق الدولية واتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، فعندما تفاوض الدول العربية مجتمعة كقوة اقتصادية واحدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو الشراكة الأورو متوسطية أحسن مما لو تقوم بذلك كل دولة على حدى، كما يحقق التكامل للدول العربية شروطا أفضل لتجارتها الخارجية استوادا وتصديرا، وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقياتها التجارية مع بعضها البعض ومع الدول الأخرى؛
- خلق سوق واسعة من المستهلكين مما يتيح فرصة أكبر للمنتجين العرب لتصريف منتجاتهم بأقل التكاليف نظرا للتقارب الجغرافي ما بين الدول؛
- إقامة مشروعات كبيرة تتمتع بمزايا الإنتاج الوفيرة استجابة لاتساع السوق المشتركة،و هذه المشروعات قد لا يمكن إنجازها من طرف دولة عربية بمفردها؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم العربي والاكتفاء الذاتي وتخفيف التبعية الاقتصادية للدول الغربية خاصة في المنتجات الاستهلاكية؛
- الاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد المتنوعة التي تزخر بها كل دولة عربية ومحاولة الاستفادة من الكفاءة الإنتاجية لها بما يحقق الرفاهية الاقتصادية؛
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية؛
- إدخال الانسجام في مختلف السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية؛
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتمتع الدول العربية بمقومات بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي ويمكن تلخيصها فيمايلي:

---

[1] يوسف محمد بادي، دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية (الأبعاد والنتائج)، بحث مقدم ضمن الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 3ـ 15 فيفري 1989، الخرطوم، ص 39.

ثانيا المقومات الاقتصادية:

- توفير رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول في العديد من الدول العربية إلا أن هذه الأموال لم تسهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج ومهما اختلفت التقديرات وتباينت في تحديد تلك الأموال ومجالات توظيفها فإن الأمر المؤكد هو أن تلك الأموال ليست بالقدر الضئيل[1]، ويرجع بعض المفكرين والمستثمرين العرب أسباب هجرة الأموال العربية إلى الخارج في شكل استثمارات إلى مايلي:[2]
  - ضعف الهيكل الاقتصادي للدول العربية؛
  - ضعف أمن الاستثمارات في الدول العربية المستضيفة لرأس المال العربي؛
  - ضعف الأسواق المالية العربية؛
  - عدم توفر الخدمات الأساسية للاستثمارات العربية؛
  - تعدد الإجراءات الإدارية وعدم توفر الحواجز ومزايا الإعفاءات الضريبية.
- اتساع السوق العربية واتساع هيكل توزيع التجارة، فهذه السوق تضم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي.[3]
- توفر الموارد البشرية: إن التعداد السكاني الهائل في الدول العربية يجعلها تضم قوة عمل شابة مهنية وجامعية متخصصة إلا أنها تعاني الهدر (البطالة) فعلى مستوى كل دولة عربية نجد عدم الرضا مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية ودفع إلى الهجرة نحو الدول الأوروبية في الوقت الذي فيه دول أخرى بحاجة ماسة إلى اليد العاملة. [4]

---

[1] الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي (واقع وأفاق)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، 2008 ص 26.

[2] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[4] كساب علي، راتول محمد، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة الشلف، 2004، ص 14 .

2 **المقومات الطبيعية:** من أهم هذه المقومات مايلي: [1]

- تعدد الموارد الطبيعية وتنوعها فهو يمتد على مساحة كبيرة جدا تبلغ حوالي 14 مليون كم^2، تتنوع فيها المناخات والتضاريس وأنواع التربة وتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م^3 ونتيجة لذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط والغاز بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة وفي ظل تعدد هذه الموارد وتنوعها يمكن أن يحقق الوطن العربي تكاملا اقتصاديا.

ويتبين أن الدول العربية غنية بثروات طبيعية ومتنوعة تؤهلها للقيام بصناعات تحويلية واستخراجية ولكن هذه الثروات غير مستغلة وتتوزع في الدول العربية بنسب متفاوتة وهذا التفاوت هو الذي يجعل من التكامل ضرورة لابد منها نتيجة لوجود الفوائض والنواقص وهذا لتعم الاستفادة على كل الدول العربية.

- الاتحاد الجغرافي: يعتبر التقارب الجغرافي ما بين الدول لمراد تكتلها عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي لأن هذا القرب يخفض تكاليف النقل وسرعته ما بين أسواق البلدان المتكاملة، والدول العربية تمتاز بهذه الخاصية بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الدول العربية فهو موقع ممتاز وهام خاصة من الناحية الاقتصادية حيث يحتل مركز متوسطا بين ثلاث قارات هي أسيا، إفريقيا، وأوروبا وتطل أيضا على عدة بحار هي البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي ومضيق جبل طارق، وهذه المقومات إذا ما استغلت ستساهم في اتساع دائرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية التي تشترك بهذه المميزات وأن تأثير التكامل الاقتصادي على الدول العربية من شأنه أن يساهم في[2]:

- دفع مستوى الطاقة الاستهلاكية كون التكامل يخلق سوقا واسعة؛
- يرفع التكامل الاقتصادي من كفاءة سوق العمل؛
- يهيئ التكامل الاقتصادي بيئة تفاؤلية تجذب المستثمرين.

---

[1] بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، التجانس الضريبي وجوره في تحقيق الاقتصاد العربي، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، الأغواط، 17، 19، أفريل، 2007، ص 225.

[2] منتظر فاضل سعد البيطاط، التكامل الاقتصادي وأثاره على الاقتصاديات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 21 الجزائر 2008، ص ص 56، 57 .

3 **المقومات الاجتماعية:** تمتلك الدول العربية مقومات اجتماعية لا يملكها أي قطر جغرافي أخر وتتمثل في:[1]

- التاريخ المشترك: فالدول العربية ترتبط ببعضها مند ظهور الإسلام حيث كانت تعتبر دولة واحدة تحت راية الإسلام لكن تلك الوحدة تعرضت للتفكك بسبب ما عانت منه أغلب الدول العربية من استعمار لبلادها، بالإضافة إلى ارتباطها من الجانب اللغوي وهذا ربما ما لا نجده في أي تكتل أخر، فالتاريخ المشترك واللغة والثقافة تعتبر دعم كبير في سبيل التكامل الاقتصادي العربي؛
- الاتحاد الديني: يؤدي هذا الاتحاد في الدين إلى سهولة قيام التكامل نظرا للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، وبالتالي فإن الدافع الديني يؤدي إلى إقامة اتحاد بين الدول العربية لأن الدين الإسلامي يأمر بالتعاون فيما بين المسلمين ويعتبرهم أمة واحدة.

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي العربي

لقد كانت لجهود التكامل الاقتصادي العربي عدة تجارب من أهمها السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة لكن واجهت هذه التجارب العديد من المشاكل والمعوقات التي واجهت تنفيذها مما أدى إلى تهديد عملية التكامل بين الدول العربية من طريق الشراكة الأورو متوسطية والتكامل الإسلامي.

المطلب الأول: السوق العربية المشتركة:

في إطار الجهود التي بذلها المجلس الاقتصادي الذي تشكل بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تم إصدار العديد من الاتفاقيات إلا أن أهمها إنشاء السوق العربية المشتركة.

أولا: نشأتها

ترجع فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة في 1964/08/13 بالقاهرة إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب القرارين رقم 17،19 الخاصين بالسوق العربية المشتركة وقد كان الهدف من القرار 17 هو العمل على إنشاء السوق ولم يذهب هذا القرار أبعد من تكوين منطقة تجارة حرة ثم التوجه نحو إقامة اتحاد جمركي، أما القرار رقم 19فلقد كان الهدف منه توحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ككل والعالم الخارجي، ولقد انضمت 4 دول للسوق عام 1965 وهي مصر، سوريا، الأردن والعراق وبعد اثني عشر سنة

[1] فرح شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

انضمت 3 دول أخرى هي ليبيا، اليمن، موريتانيا عام 1977[1] واتفاقية السوق العربية المشتركة لم تحدد الأجهزة المشرفة على إدارة السوق وعلى التنفيذ بل أنيطت هذه المهام المتعلقة بالإدارة والتنفيذ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وخولته حق إصدار التشريعات اللازمة مع العمل على إيجاد أجهزة تساعد مجلس الوحدة في مهماته، وذلك من أجل تفادي الازدواجية وتعقيد الإجراءات وقد تم تحديد العديد من المبادئ والأسس العامة والخاصة بتبادل المنتجات وبعمليات الاستيراد والتصدير، وكذلك الخاصة بتبادل المنتجات الزراعية والصناعية وكيفية تسوية المعاملات، وأن يتم التنفيذ على مراحل، وتم اختصار المراحل سنة 1967، واعتبر عام 1970 نهاية هذه المراحل[2] وتستند قضية إقامة هذه السوق إلى مايلي:

- الهوية العربية والانتماء القومي؛
- ضرورة دعم الأمن القومي العربي؛
- المصلحة الاقتصادية المشتركة.

ثانيا: المنافع الاقتصادية للسوق العربية المشتركة:

من أهم المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تحققها السوق المشتركة للدول العربية مايلي:

ويمكن اختصارها فيمايلي:[3]

- سيدعم توسيع السوق العربية التنمية العربية مما يؤدي إلى إقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية؛
- قدرتها في حالة إتباع سياسات مناسبة على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي بالإضافة إلى التخفيف من حدة التبعية للخارج، وتحقيق درجة أفضل لاستقلالية القرار العربي الذي من شأنه أن يدعم الأمن القومي العربي.

ثالثا: أسباب تعثر السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم

لقد صاحب إصدار القرار رقم 17 الخاص باتفاقية السوق العربية المشتركة العديد من الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي لم تكن مواتية لتحقيق نجاح السوق ويرى الكثير أن هذا القرار لم يعبر عن

---

[1] المرسي السيد حجازي، تقوم لتجربة السوق العربية المشتركة، محاضر ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة طريقنا إلى التضامن والوحدة، جامعة بيروت، 2002/3/22، ص ص 2، 3.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 272، 273.

[3] أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، الطبعة الثالثة، مركز البحوث والدراسات العربية، بيروت، 2000، ص 425.

الطموحات العربية التي كانت متطلعة إلى الوحدة العربية الشاملة في ذلك الوقت بل أعتبر هذا القرار خطوة إلى الوراء ولهذا واجهت السوق العربية المشتركة العديد من المشاكل والمعوقات من أهمها:[1]

1 الأسباب المتعلقة بالبنية الإنتاجية لدول السوق:

- يسيطر القطاع الأولي (الزراعة والثروات الطبيعية) على معظم التبادلات التجارية بين دول السوق؛
- تفاوت مستويات النمو وهذا يؤثر على المراكز الصناعية الأكثر تقدما داخل السوق على فرص النمو الصناعي في البلدان الأقل تقدما.

2 الأسباب الناتجة عن عناصر التنظيم الاقتصادي

- اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية؛
- اختلاف السياسات الاقتصادية بين هذه الدول وخاصة سياسة التجارة الخارجية والسياسية النقدية والمالية؛
- عدم تنسيق التخطيط بين البلدان العربية وهذا أدى إلى التنافسية لا التكاملية للاقتصاديات التي تعتبر مسؤولة إلى حد كبير عن ضآلة حجم التجارة العربية البينية.

3 الأسباب المتولدة من داخل السوق العربية المشتركة:

- افتقار السوق العربية المشتركة إلى أداة لتسهيل تسوية قيم المعاملات بينها أي صندوق للمدفوعات؛
- إصدار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المسؤول عن رسم سياسات العمل العربي المشترك) للعديد من القرارات التي لم ينفد منها شيء؛
- رفض مجلس الوحدة الاقتصادية ضم أي بلد عربي للسوق ما لم يوقع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بحجة أن عدم توقيع الاتفاقية يشكل مخالفة صريحة للأحكام التي بنيت عليها السوق وفقدان للانسجام القانوني بين الدول الأعضاء وبين سلطة السوق التشريعية، وقد جعل هذا الشرط السوق العربية المشتركة جزئية ومغلقة مما يهدد وجودها ويبعدها كثيرا عن أهدافها الاقتصادية.

---

[1] رمزي سلامة،دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة، منشورة على الموقع WWW. Kna.KW/Cit/Run.OSP? id =529# Sthas /h 12 :04, 03/04/2014 .

وبالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر فهناك أسباب أخرى تتمثل في: [1]

- الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية بين الدول الأعضاء من جانب وباقي الدول العربية الأخرى من جانب أخر؛
- عدم وجود أجهزة متخصصة لإدارة السوق وتنفيذ الاتفاقية؛
- كثرة الاستثناءات التي تضمنها التنفيذ والتي تمثل تخليا عن الالتزام ببنود الاتفاقية إضافة إلى عدم شمولها لجميع الدول العربية بل اقتصرت على البعض منها؛
- ضعف تنسيق السياسات عموما بين الدول الأعضاء والتركيز على العمل الإجرائي دون العمل الفعلي واشتراط الانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية.[2]

رابعا: استئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة

في 6 ديسمبر 1998 وافق مجلس الوحدة الاقتصادية على البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة في نطاق اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشكل متدرج ومتزامن على ثلاث مراحل كحد أدنى لشرائح التحرير، وحد أقصى للمدى الزمني بما يمكن أي دولة أو دولتين أو أكثر اختصار مراحلها دون تجاوزها بإطالتها، يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود العربية الجمركية على أن تبدأ الإجراءات التمهيدية اللازمة من أول جانفي 1999 لتطبيق البرامج بصورة متزامنة في كافة الدول الأعضاء في هذه السوق ولقد تم إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على الوجه التالي: [3]

- تخفيض نسبة 40% في أول جانفي 2000 من الرسوم المطبقة في 1999/01/1؛
- تخفيض نسبة 30 % أخرى في أول جانفي 2001؛
- تخفيض نسبة 30 % الباقية في جانفي 2002.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 273، 274.

[3] نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 291 292.

خامسا: دوافع إحياء السوق العربية المشتركة

جاءت الدعوة لإحيائها استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية التي تجعل من إقامة هذه السوق خيارا حتميا ومن بين هذه الدوافع مايلي:[1]

- على المستوى الدولي: هناك عولمة الاقتصاد وهي من أبرز الظواهر التي يشهدها العالم المعاصر حيث يقصد بها المزيد من الظواهر والأنشطة الإنسانية التي تتصف بالعالمية تتأثر وتؤثر في كل بقاع العالم وسكانه؛
- على المستوى الإقليمي: هناك تنامي هيب للتكتلات الإقليمية حيث أنها تنافس في السنوات الأخير ة على الفوز بنصيب أكبر من السوق العالمية ومن أهمها النافتا في أمريكا والآسيان في شرق أسيا والاتحاد الأوروبي؛
- على المستوى العربي: لقد جاءت الدعوة العربية لإقامة سوق عربية مشتركة بمثابة إدراك ووعي واستثمار مقصود لمناخ العلاقات العربية، حيث هدأت الأمور في أغلب الدول العربية ما عدا تلك التي تأثرت بحرب الخليج الثانية والثالثة والإشكال القائم على الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب وأن لم يتم تجاوز هذه العقبات فإن الفرصة الضائعة لن تكون السوق العربية المنشودة فحسب ولكن التعاون العربي نفسه، إذا لم يتعزز بمشروعات قومية كبرى فإنه يظل عرضة لتقلبات السياسات والتيارات المحلية أو الوافدة على المنطقة وإذا لم تسرع الدول إلى إيجاد حلول سريعة لمشاكلها، فإن التكتلات البديلة سوف تنمو بسرعة لأنها مؤيدة من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

سادسا: آليات تحقيق السوق العربية المشتركة

إن الآليات المطروحة لإحياء السوق العربية المشتركة مستمدة من ثلاثة مصادر وهي التجارب العربية السابقة بعد دراسة أسباب إخفاقها ومحاولة الاستفادة منها، ثم الواقع والمستجدات الراهنة عالميا وعربيا وأخيرا التجارب الأخرى الناجحة في التكاملات الأخرى ومدى ملائمة الأساليب التي استخدمتها على المستوى العربي وهذه الآليات كمايلي: [2]

---

[1] سليمان المنذري، السوق المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص 15 .

[2] المرجع السابق، ص ص 16، 17.

- على المستوى البرلمان العربي: أولى الاتحاد البرلماني العربي اهتماما لفكرة إحياء السوق العربية المشتركة، حيث قرر تشكيل شعبة للبرلمانات العربية المشتركة وهذا من أجل إعطاء قوة دفع للتحرك نحو مشروع السوق العربية المشتركة؛
- على المستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك: لقد شهدت مساعي إحياء السوق العربية المشتركة تحركين أولها مع بداية 1998، ففي أول جانفي 1998 بدأ تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة بين الدول العربية والتي تضم 14 دولة عربية انضمت بالفعل للاتفاقية ولتزمت بتنفيذ بنودها وثانيهما استئناف التطبيق الكامل لإحكام السوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء وذلك في إطار قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية والمجهودات العربية الجارية في هذا الشأن مع مراعاة القواعد الأخرى المنظمة لتحرير التجارة للدول الأعضاء؛
- على المستوى الثنائي: تمثل اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية روافد هامة تدعم المساعي الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربية وصولا إلى السوق العربية المشتركة، حيث تتجاوز هذه الأطر العديد من العقبات والعراقيل التي تقف أمام هذا الهدف الكبير؛
- على المستوى التجمعات العربية الفرعية: رغم المحاولات الجادة للمنظمات الإقليمية العربية الثلاث اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي في تحقيق إنجازات مهمة على طريق التكامل الاقتصادي بين دولها، إلا أن المنهج المتبع لإحياء السوق العربية المشتركة لم يهمل هذه الناحية للاقتراب من هدف السوق المشتركة؛
- على المستوى الفكري والأكاديمي: لقد واكبت الدعوة لإحياء سوق عربية مشتركة نشاط علمي وأكاديمي وشعبي واسع تركز على فكرة إحياء التكامل الاقتصادي في الضمير والرأي العام العربي، وتمثل هذا النشاط في عشرات الندوات واللقاءات والاجتماعات بين المفكرين والمختصين، والخبراء ورجال الأعمال والاقتصاد والبنوك وغيرهم وتركزت كلها على تحليل الوضع العربي والبحث على أفضل السبل لتحقيق التكامل والسوق العربية المشتركة ومن هذه اللقاءات والندوات مايلي: [1]
  - ندوة السوق العربية المشتركة جانفي 1995؛
  - ندوة الإعلام والأمن الغذائي العربي مارس 1997؛

---

[1] يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص 120 122 .

- مؤتمر غرف التجارة الصناعية والزراعية للبلاد العربية فيفري1997؛
- ندوة الاقتصاد من أجل مستقبل عربي أكتوبر 1997؛
- مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي نوفمبر 1997.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية (GAFTA)

إن التعاون العربي الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة تفرضه تحديات النظام الاقتصادي العالمي المبني على حرية المبادلات حيث تم إنشاء منطقة التجارة العربية استجابة للضغوطات والتحديات التي فرضتها التكتلات العالمية أكثر منها استجابة للتكامل الاقتصادي العربي.

أولا: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية

بما أن التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل الاقتصادي فقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في اجتماعه بالقاهرة يوم 19 فيفري 1997 برنامجا لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية والتي من خلالها تحتفظ كل دولة عضو بسياجها الجمركي وسياستها التجارية على أن تزول الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية تدريجيا وذلك بإجراء تخفيضات بواقع 10% سنويا على السلع العربية المنشأ وذلك خلال عشر سنوات[1] اعتبارا من 1 جانفي 1998 لكنه في دورته لشهر سبتمبر 2001 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقليص المدة الزمنية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في 1 جانفي 2005 (كان مقررا أن تنتهي في ديسمبر 2007)، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية خطوة هامة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وكانت من أبرز القرارات التي وصلت إليها القمة العربية المنعقدة سنة 1996 هو تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإتخاد ما يلزم للإسراع في إقامتها، وتم اقتراح ثلاث بدائل لإقامة هذه المنطقة وهي: [2]

- دمج مناطق التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي؛
- التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة السماح التي يتم تحديدها وذلك لأسباب معقولة؛

---

[1] بن دعاس زهير، تحديات ربط الأسواق العربية لرأس المال في ظل العولمة (مع دراسة تجربة الربط الثلاثي لأسواق مصر الكويت، لبنان)، رسالة ماجستير في علوم التسير، جامعة الجزائر، 2006، ص 95 .

[2] و الكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 355.

- ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية القائمة وإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية* تكون مشجعة ومكملة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وليس بديلة أو منافسة لها ويتم ذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا وفقا لإطار موحد يحتوي على مبادئ وقواعد موحدة، تم ربط هذه المناطق بعضها ببعض وتحرير التجارة فيها بالكامل، بحيث يتم تعديل الأوضاع الثنائية إلى نظام متعدد الأطراف. [1]

ومنطقة التجارة الحرة العربية هي إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة وصورة من صور قيام تكتل اقتصادي وقد تضمنت اتفاقية منطقة التجارة الحرة مايلي:[2]

1 القواعد والأسس:[3]

- تلتزم الدول العربية لأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال 10 سنوات ابتداءا من 1998/1/1؛
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البر نامج معاملة السلع الوطنية؛
- للدول الأعضاء فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس و الاشتراطات الوقائية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية؛
- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- تتبع في معالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق؛
- الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف لبداية عام 1998 وتكون هذه الرسوم قاعدة لاحتساب التخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا لبرنامج.

---

[1] المرجع السابق، ص 355.

[2] المركز الوطني للمعلومات، اليمن، ماي 2005.

* اتفاقيات تجارة حرة مثل التي حدثت بين (السعودية وسوريا) و(السعودية ومصر) و(الإمارات والمغرب).

[3] سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص 190.

2 تحرير التبادل التجاري بين الأطراف:[1]

- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدأ من التاريخ 1998/01/1، على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري؛
- لاتخضع السلع العربية التي تبادلها في إطار البرنامج لأية قيود الجمركية وغير جمركية تحت أي مسمى كان؛
- يشترط لمعاملة السلع العر بية طبقا للبرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس بناء على اقتراح لجة قواعد المنشأ؛
- يتم منح معاملة تفصيلية للدول العربية الأقل نموا والتي يكون عليها أن تحدد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية يوافق عليها المجلس وتكون هذه الدول في تصنيف الأمم المتحدة كدول أقل نموا؛
- تحديد مواسم الإنتاج التي تتمتع فيها بعض السلع الزراعية في مواسم إنتاجها بالدول الأعضاء من الرسوم وينتهي العمل بها في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ثانيا: إلتزامات العضوية في منطقة التجارة العربية الحرة GAFTA

بعد انضمام كل دولة إلى منطقة التجارة العربية تلتزم بما يلي:[2]

- إلغاء الرسوم الجمركية بنسب 10% اعتبارا من دخول المنطقة حيز التنفيذ أي سنة 1998؛
- تحدد الدولة عدد من السلع الزراعية التي لاتتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية؛
- يجوز للدولة العربية الأقل نمو الراغبة في الانضمام أن تتفاهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برنامج مناسب لاستكمال إلغاء كافة الرسوم أخد بعين الاعتبار ما قد يكون قائم بينها وبين دول المنطقة من اتفاقيات وبرتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية؛
- تقوم الدول بإلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها 10% ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها

---

[1] نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الفصل 12، ص 13.

المفروضة على تفريغ وتحميل البضائع في الموانئ، الضرائب التكميلية على الواردات وعلى الدولة دمج هذه الرسوم في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للضريبة؛

- إبلاغ المنافذ الجمركية؛
- اعتماد القواعد الأساسية للمنشأ؛

وللإشارة فإن الدول العربية المنظمة إلى منطقة التجارة العربية الحرة هي الأردن، الإمارات العربية المتحدة البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا المغرب ثم انضمت لاحقا السودان، اليمن، فلسطين، والجزائر عام 2009.

ثالثا: الأحكام الموضوعية والعامة لاتفاقية التجارة العربية الكبرى

1 الأحكام الموضوعية لاتفاقية التجارة العربية الكبرى GAFTA: نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية والتي تخص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر الأمثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد ومن تلك السلع:[1]

- السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي وبعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك؛
- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي، أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع؛
- السلع النصف مصنعة والواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس، إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية؛
- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة في إطار جامعة الدول العربية، أو المنظمات العربية العامة في نطاقها؛
- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس.

- أما المادة السابعة من الاتفاقية فقد نصت على مايلي:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة، وذلك بالنسب والأساليب التي يوافق عليها المجلس الاقتصادي ويكون التخفيض النسبي متدرجا ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهاء جميع الرسوم الجمركية

[1] تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 187، 188.

والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

- وقد جاء في المادة الثامنة الأحكام التالية:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدني موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية، وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس الاقتصادي، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجيا من وقت لأخر بالتشاور مع الدول المذكورة كما تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقا لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعيا في ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن الوطني بصفة عامة وللمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى، بما لا يتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة، وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التمييز التي قد تتخذها الدول غير العربية إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة.

2 **الأحكام العامة لاتفاقية التجارة الحرة العربية:** تنص المادة الثانية من الاتفاقية على:[1]

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود وفقا للأسس الآتية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء، من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية، التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة؛
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية، لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثلية أو البديلة؛
- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها؛
- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف؛

- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف؛

---

[1] المرجع السابق، ص 190.

- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأقل الدول الأقل نمو؛
- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

رابعا: أهداف منطقة التجارة العربية الحرة: هناك عدة أهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل؛

- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة؛
- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف، وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها؛[1]
- التنسيق مابين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها؛
- توحيد المواصفات والقياس للسلع والمنتجات المتبادلة ؛
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية؛
- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.[2]

خامسا: البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

راعى البرنامج التنفيذي العقبات التي اعترضت تنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية والهدف منه هو إنشاء منطقة تجارة حرة تتماشى مع الأوضاع و الاحتياجات المختلفة للدول العربية ومع أحكام منطقة التجارة العالمية، وقد اختلفت منطقة التجارة الحرة العربية عن كل بر امج التعاون الاقتصادي السابقة بامتلاكها برنامجا تنفيديا وبرنامجا زمنيا واقعيا يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، فضلا عن لجان التنفيذ و المتابعة، وتتمثل العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي في:

- يتم تحرير السلع المتبادلة جميعها بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بنسب سنوية متساوية تبلغ 10 % سنويا خلال 10 سنوات ابتداءا من 1998/1/1 وانتهاء في 2007/12/31؛

---

[1] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره، ص 230 .

[2] رانيا ثابت الدروبي، منطقة التجارة العربية وأثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، سوريا، العدد الأول، 2007، ص 207.

- يجوز لأي بلدين أو أكثر طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة تنتهي في 2005/12/10 بدلا من 2007/12/31، وعليه فإن التخفيض السنوي للتعريفة قد أصبح 20% في كل من 2004/1/1 و2005/1/1، وذلك يضمن إلغاء كامل التعريفة أي نسبة 100 % بحلول 2005/1/1؛[1]
- يجب أن تتوافر السلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية، ولكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب أن لاتقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من قيمتها النهائية؛
- تعامل السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية؛
- لاتخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية حيث تلغى بشكل فوري، كالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعيق دخول السلع (مثل الرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتماد وتراخيص الاستيراد والحصص والتعقيدات الحدودية وتشديد المواصفات القياسية)،
- تراعي الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج؛
- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية وانضمت إلى المنطقة كل من السودان واليمن حيث سمح لهما تأجيل تطبيق تخفيضات التعريفة والرسوم المماثلة حتى تاريخ 2005/1/1 مع تمتعها خلال هذه الفترة بما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، على أن تبدأ في تطبيق نسبة التخفيض التدريجي تعادل 20% سنويا للسودان و16% سنويا لليمن لتصل إلى إزالة الرسوم الجمركية جميعها في 2010/1/1؛
- يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساعده أجهزة تنفيذية (لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية، اللجنة الفنية لقواعد المنشأ)[2].

---

[1] المرجع السابق، ص ص 205، 206.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2004، ص 199.

سادسا: الشروط الاقتصادية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتوقف نجاح استمرار واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على مجموعة من الشروط الاقتصادية أهمها:[1]

1 **توفر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق والحرية الاقتصادية:** ويلاحظ في هذا المجال أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية تتقارب نظمها الاقتصادية وتتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات السوق والحرية الاقتصادية وإن كانت بمستويات تطبيقية متفاوتة، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة، وخطوات هامة نحو الحرية الاقتصادية والتحول لآليات السوق، وهذا يساعد إلى حد كبير في إزالة أحد أهم المعوقات التي اعترضت قيام تكتل اقتصادي عربي وقيام منطقة تجارة حرة عربية في فترات سابقة.

2 **توفر إنتاج سلعي قابل للتداول والتجارة البينية** ونعني بذلك أن تمتلك الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قواعد إنتاجية زراعية وصناعية تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة وأن تتمتع هذه السلع بالجودة وبأسعار تنافسية .

3 **تقارب مستويات التطور الاقتصادي:** حيث أن عملية التكامل الاقتصادي في جوهرها هي إعادة تخصيص الموارد وفقا لمستويات التطور الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكامل، وتتم إعادة تخصيص الموارد لصالح الطرف الأكثر تطورا، أي أن الدول الأكثر تطورا تجني مكاسب أكبر وهذا ما يجعل الدول الأقل تطورا تعزف عن الدخول في مثل هذه التكتلات الاقتصادية ما لم ينص على معاملة خاصة للدول الأقل تطور في مجموعة التكامل، أو لها برنامج تنمية اقتصادية تتحمل جزءا من تكاليفها الدول الأكثر استفادة من عملية التكامل الاقتصادي وهذا ما تم في إطار السوق الأوروبية المشتركة.

ورغم أن الشروط الاقتصادية متوافرة في معظمها لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية إلا أن هذا لا ينفي وجود الكثير من المعوقات والعوامل المضادة لإقامة هذه المنطقة.

---

[1] تواتي بن علي فاطمة، واقع و افاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2007، ص ص 135، 136.

سابعا: مشاكل منطقة التجارة العربية الحرة

تعتبر اتفاقية جافتا الأكثر بعدا عن تحقيق أهدافها مقارنة بشبكة الاتفاقيات الإقليمية الأخرى ليس فقط بسبب عدم تغطيتها لكل الدول العربية ولكن لارتباط تطبيقها بمؤسسات ذات طابع سياسي (الجامعة العربية) ومثل هذه المشاكل:[1]

- الإخلال بالالتزامات: هناك حالات من عدم الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة سواء بالنسبة للتخفيض الجمركي أو بفرض أنواع مختلفة من القيود مثل القيود المالية على حركة التجارة والأعباء المالية الناجمة عن تخطي نسبة 0,04% لرسوم الترانزيت وفقا لاتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية أو عدم الالتزام بإلغاء رسوم التصديق القنصلي على شهادات المنشأ بالإضافة إلى المبالغة في الرسوم على تحويل العملات؛
- القيود غير الجمركية: قد برزت أنواع جديدة من القيود وخاصة القيود الإدارية ورغم أنه تمت معالجة بعض القيود وصدرت قرارات بشأنها بينما ما يزال البعض الأخر قيد المعالجة منها المواصفات القياسية؛
- تأخر انضمام بعض الدول العربية إلى المنطقة(جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا) وهي ثغرة معوقة للتكامل الاقتصادي العربي؛
- عدم إقرار قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية؛
- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء التي تقلل من فعالية هذه المنطقة في المستقبل؛
- المبالغة من جانب الدول العربية في حماية القطاع الزراعي ولوجود بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية الأعضاء؛
- التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية؛
- عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي للمنطقة رغم أن تجارة الخدمات ذات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي؛
- صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية؛

---

[1] محمود بيلي، هاجر بغاصة، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 40، المركز الوطني لسياسات الزراعية (NAPC) ، تموز 2008، ص ص 23 24.

- قيام العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع بالرغم من وجود نص صريح في البرنامج يحظر وضع هذه القيود أمام السلع العربية.[1]

المطلب الثالث: التجارب البديلة للتكامل الاقتصادي العربي

أولا: الشراكة الأورو متوسطية

إن التغيرات الاقتصادية العالمية الكبيرة التي يعرفها عالمنا اليوم بتزايد حجم التكتلات الاقتصادية الجهوية، وأمام الصراع الكبير والحاد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أدى ببلدان الاتحاد الأوروبي إلى الإسراع في تغير استراتيجيتها أمام بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

1 نشأتها

وتعود فكرة إقامة شراكة أورو متوسطية إلى اتفاقية ماسترخيت عام 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، أين أعلن الاتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشترك، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية المتطورة والجنوبية المتخلفة، وهو ما أكدته اتفاقية برشلونة فيما بعد عام 1995 بإقامة منطقة شراكة أورو متوسطية، تبدأ بإنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة مدعمة بالإعانة المالية اللازمة وتتطور من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي الوثيق إلى أن تصل حد الارتباط بإقامة منطقة سلام واستقرار وأمن أوروبية متوسطة من خلال تنشيط القطاع الخاص في هذه البلدان وتشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي وتحديث البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى دعم الاندماج الإقليمي من خلال دعم وتشجيع إنشاء هياكل تعاون إقليمية وتقديم المنح والقروض لتمويل البنية الأساسية الإقليمية الضرورية.[2]

2 مضمون اتفاقية برشلونة للشراكة الأورو متوسطية:

جاءت معاهدة برشلونة لغرض تقريب الفجوة في مستويات النمو الاقتصادي التي تعرف تطور متفاوت في منطقة المتوسط، أين تظهر فئتان من البلدان فئة تصدر المنتجات المصنعة (المتوسط الأوروبي)

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 167 170.

[2] شريف منصوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 193، 194.

وأخرى تصدر المحروقات والمعادن الخام (البلدان العربية) مع وجود بعض البلدان العربية تصدر أيضا سلع مصنعة، لكن المكون التقني فيها ضعيف نسبيا .

وتتضمن اتفاقية برشلونة على ثلاثة محاور أساسيةو هي:

2 1 الشراكة الاقتصادية والمالية: ويمثل هذا المحور أساس الشراكة الأورو متوسطية وهو بمثابة العمود الفقري لإقامة منطقة حرة لتبادل ويتطلب إنشاء هذه المنطقة تعاون متعدد الأبعاد بين شمال وجنوب المتوسط وفيمايلي بعض البنود التي جاء بها إعلان برشلونة في هذا المجال:

- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة؛
- دعم الاقتصاد الحر ووضع الإطار القانوني والنظري الملائم لاقتصاد السوق مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛
- اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأ وشهادة الأصل وحماية الملكية؛
- تحسين شروط وظروف معيشة السكان برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى؛

2 2 الشراكة الاجتماعية والثقافية: من أهمها مايلي:

- تعزيز سبل الحوار واحترام الثقافات والأديان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار؛
- التعاون من أجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة ووضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص شغل محلية والقضاء على الهجرة الغير شرعية.

2 3 الشراكة السياسية والأمنية: نذكر منها:

- التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان و القوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي؛
- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبيض الأموال؛
- تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون.

3 أثار الشراكة الأورو عربية:

3 1 الآثار الإيجابية: تتمثل في: [1]

- يمكن للاتفاقيات أن تحقق طفرة تنموية من خلال زيادة الصادرات العربية التي ستترتب على فتح السوق الاروبية؛
- اتفاقيات الشراكة تمد الدول العربية بمساعدات مالية ومعونات فنية تتضمن برامج لتحديث الصناعات وتحسين نظم الإدارة؛
- التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية، وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي؛
- تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول العربية المتوسطية ؛
- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في تحديث هيكلة القطاع الصناعي وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.

3 2 الآثار السلبية: تتمثل في:

- محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول العربية نتيجة غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة عربية على انفراد، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الدول العربية على طاولة المفاوضات كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول العربية وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها ومقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية*؛

---

[1] تواتي بن علي فاطمة، واقع و افاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 196 .

*من المزايا التي فقدتها الدول العربية حرية دخول المنتجات العربية إلى الأسواق الأوروبية، أي إلغاء مبدأ عدم المعاملة بالمثل، أما التنازلات التي قدمتها تمثلت في عدم إدراج الملف الزراعي في المفاوضات.

- ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية المتوسطية مقارنة مع العديد من الدول الأخر ى الأوروبية ؛
- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء للحواجز الجمركية وتحرير المبادلات وما يترتب عنها من أثار سلبية على هذه الاقتصاديات؛
- المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ بين كل دول المغرب العربي ودول المشرق العربي، فقد سمحت اتفاقيات الشراكة باعتماد المنشأ التراكمي لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي؛
- أن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية؛
- لم تمس هذه الاتفاقية المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية حيث يتمثل الهدف منها في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وضمان تأمينها.[1]

ثانيا: مشروع التكتل الإسلامي

يعتبر من المشروعات الأقل حظا في المنافسة كبديل ويعود ذلك إلى أن المدافعين عنه اعتبروا منبودين دوليا ولقد ظهرت بعض المؤشرات لتقوية مشروع التكتل الإسلامي في عام 1997 منها انعقاد المؤتمر الإسلامي في العاصمة الماليزية في الفترة الممتدة بين 24 25 فيفري 1997 ويهدف هذا المؤتمر إلى الاستغلال الكامل للقوة الاقتصادية للدول الإسلامية ذات الإمكانيات التجارية والاقتصادية ويتميز العالم الإسلامي بإيجابيات عديد منها الثروات الطبيعية الهائلة من زراعية ومعدنية ونفطية وطاقة بشرية ضخمة بحيث تشكل الدول الإسلامية فيما بينما هياكل إنتاج ضخمة وسوقا واسعة للتبادل التجاري وتسوية المنتجات الزراعية والصناعية ومراكز مالية عالمية للتمويل والإقراض والاستثمار ومن بين مشروعات التكتل الإسلامي مايلي:

---

[1] عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 230 232.

* في عام 2012 شكلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة 26,5 % من إجمالي السكان و30% من إجمالي صادرات البضائع للبلدان النامية.

- **منظمة التعاون الإسلامي COMECET:**

تقوم منظمة التعاون الإسلامي على الرابطة العقائدية بين شعوبها ودولها، والإسلام هو مصدر التقاليد الثقافية والحضارية المشتركة بين الشعوبها بينما تختلف هذه الشعوب في خصائص أخرى سياسية واقتصادية، تقع البلدان السبعة والخمسون الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في إقليم جغرافي كبير ينتشر في أربع قارات مختلفة من ألبانيا في الشمال إلى لموز نبيق في الجنوب ومن غويانا في الغرب إلى اندونيسيا في الشرق وتمثل هذه البلدان 1/6 مساحة العام وأكثر من 1/5 سكانه، وتشكل البلدان الأعضاء جزاء هاما من البلدان النامية* وإن كانت تشكل مجموعة اقتصادية غير متجانسة نظرا لاختلاف مستويات التنمية الاقتصادية حيث يصنف 21 بلد من منظمة التعاون الإسلامي ضمن البلدان الأقل نموا في العالم حسب قائمة الأمم المتحدة لعام 2011، وكلها تقريبا تعتمد على صادرات سلعية قليلة غير نفطية معظمها زراعية و18 بلد كبلدان مصدرة للنفط حسب إحصائيات IMF عام 2013.[1]

2 مشروع نظام الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

بعد 6 سنوات من إدراجه ضمن أجندة اجتماعات الكوميسك تمت المصادقة على مشروع نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منطقة التعاون الإسلامي من قبل الدورة السادسة للكومسيك سنة 1990 وقد دخل حيز التنفيذ فعلا في أكتوبر 2003 بعد اكتمال النصاب القانوني من الدول الموقعة والمصادقة.

وتنص الاتفاقية على:

- إنشاء لجنة المفاوضات التجارية من قبل الكوميسك تتكفل بتنظيم المفاوضات حسب برنامج توافق عليه الكوميسيك على أن لا تتعدى مدة جولات الأفضليات المبدئية 12 شهر؛
- الامتيازات الناتجة عن المفاوضات لابد أن تتم المصادقة عليها من قبل الدول المشاركة وتدخل حيز التنفيذ ثلاثة أشهر فقط بعد المصادقة عليها من طرف 10 دول مشاركة على الأقل.
- يشكل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منطقة التعاون الإسلامي بدون منازع اللبنة الأولى لإحداث فضاء اقتصادي موحد بين الدول الأعضاء، إذ تعتمد منهجية الإدماج الاقتصادي أولا

[1] منظمة الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب لدول الإسلامية، 2013، ص 33 35 .

على التدرج في إلغاء كل الحواجز التي تعرقل حرية تنقل البضائع والخدمات قبل الشروع في معالجة مسألة التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية الصعبة؛

- وفي أفاق إنشاء السوق الإسلامية المشتركة بصفة تدريجية التي تنص عليها القمة الإسلامية الثامنة المنعقدة بطهران في شهر ديسمبر 1997 لابد من العمل على المدى القصير وفي مرحلة أولى على إحداث منطقة للمبادلات التفضيلية بين الدول الأعضاء قابلة للتطوير نحو إنشاء منطقة إسلامية للتبادل الحر لتؤدي في مرحلة ثانية وعلى المدى المتوسط إلى إنشاء اتحاد جمركي يفضي بدوره إلى إنشاء السوق الإسلامية المشتركة كمرحلة أخيرة؛

وتجدر الإشارة انه أقيمت الجولة الأولى من المفاوضات التجارية في إطار الاتفاقية حول نظام الأفضليات التجارية في أنطانيا من أبريل 2004 إلى نوفمبر 2005 ولقد تم اعتماد مشروع البروتكول حول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منطقة التعاون الإسلامي ويعتبر"بريتاس" اتفاقية إضافية مكملة لاتفاقية نظام الأفضليات التجارية وقد دخل البروتكول حول خطة التعريفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية.

- **المبادئ العامة لبرتكول"بريتاس"**: يعتبر "بريتاس" اتفاقية إضافية ومكملة لاتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنطقة التعاون الإسلامي ومن أهم مبادئها مايلي:

- قواعد المنشأ بالنسبة للمواد المؤهلة للمعاملة التفضيلية هي القواعد المرفقة بالاتفاقية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تستفيد الدول الأقل نموا من فترة إعفاء مدتها 3 سنوات في إطار تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الواردة في Pretas وذلك اعتبارا من تاريخ التنفيذ؛
- يجوز للدول المشاركة الأخرى التي تواجه ظروف إستثنائية أن تستفيد من فترة إعفاء نفسها اعتبارا من تاريخ التنفيذ وذلك بناءا على طلب من الدولة وموافقة الكومسيك اعتبارا من تاريخ دخول البروتكول حيز التنفيذ.[1]

[1] تقرير منظمة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قدمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدائمة لتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، إسطنبول 8 11 أكتوبر، 2012، ص 44 48.

3 بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي:

التجارة البينية: من عام 2007 إلى 2012 ارتفعت حصة التجارة البينية لدى منظمة التعاون الإسلامي في التجارة الإجمالية لدول المنظمة باستثناء انخفاض طفيف في عام 2011، تمثل التجارة البينية لدى منظمة التعاون الإسلامي 18% من إجمالي التجارة في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012، حيث بلغت أعلى مستوى لها، وبلغت الصادرات البينية أعلى مستوى لها ب 335 مليار دولار عام 2012 وشهدت حصتها من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة 0,9 نقطة مئوية لتصل إلى 15,9% خلال الفترة 2010 2011، وارتفعت الواردات البينية لدى منظمة التعاون الإسلامي بسرعة لتصل 388 مليار دولار عام 2012 أي ما يعادل 20,5 % من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي.

التجارة الخارجية: في عام 2012 بلغ إجمالي صادرات السلع لبلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى أعلى مستوى له تاريخيا ب 2,2 تريليون دولار، وتجاوز ذروة ما قبل الأزمة من 1,9 تريليون دولار عام 2008، مما أدى إلى زيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من مجموع التجارة العالمية مقارنة مع مستواها قبل الأزمة المالية من 11,9% في عام 2008 لتصل إلى 12,5 % عام 2012، وارتفعت واردات السلع بمعدل متوسط قدره 17% لتصل إلى 1,9 تريليون دولار وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مصدرة في عام 2012، أما الواردات السلعية فتصدرت تركيا والإمارات العربية المتحدة جميع دول منظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 230 مليار دولار عام 2012.

الناتج المحلي الإجمالي: نما مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بإستمرار خلال الفترة 2008 2012 حيث بلغ 9,4 تريليون دولار عام 2012 مقارنة ب 7,5 تريليون دولار عام 2008.

البطالة: سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى معدلات البطالة مقارنة مع معدلات العالم خلال فترة 2007 2011 حيث ارتفع إجمالي معدل البطالة من 9,4 % عام 2007 إلى 9,9 % عام 2011.[1]

[1] المرجع السابق، ص 50.

خلاصة:

إن انتماء الدول العربية إلى الدول النامية أو الأقل نموا جعلها تشترك في ضعف الهياكل القاعدية والتخلف التكنولوجي، والواقع الإداري يؤكد على وجود البيروقراطية مما أثر على اقتصادياتها وأداء هذه الاقتصاديات واعتمادها على الصناعات الاستخراجية في صادراتها خير دليل على تواضع البنية الاقتصادية للدول العربية. لهذا كان لزاما عليها إقامة تكتل اقتصادي وتجاري عربي يفتح أسواق متبادلة أمام الصادرات العربية وبذلك تقوي قدراتها التنافسية الجماعية، لدى فالدعوة لإقامة تكتل اقتصادي قوي يرقى إلى الوحدة أو تحقيق سوق عربية مشتركة هو بمثابة مطلب ملح ومدخل مناسب لتوحيد المواقف والمصالح العربية لتقوية المكانة التفاوضية للدول العربية مع باقي التكتلات الاقتصادية العالمية ومخرج مناسب للتهديدات التي تعترض هذا التكتل كالشراكة الأورو متوسطية الذي يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية من جهة أخرى، فالاتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية بينما تفاوض الدول العربية بصفة متفرقة مما سيؤدي لا محالة إلى إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجيا.

الفصل الثالث: أثر تغيرات المنطقة على التكامل الاقتصادي العربى

تمهيد

من المهم تسليط الضوء على المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية في السنوات القليلة الماضية (تونس، مصر، سوريا)، وذلك في محاولة للتعرف على الواقع الاقتصادي لهذه الدول خاصة وأن التداعيات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية التي تمر بها كل دولة تختلف على منطقة التكامل الاقتصادي العربي من خلال الاستثمار العربي البيني والمبادلات التجارية العربية، والتفكير في السبل والوسائل الكفيلة للنهوض بالاقتصاد العربي وكذلك تسخير العلاقات العربية لدعم انطلاق و حلة جديدة من مسيرة التكامل الاقتصادي، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية (تونس، مصر، سوريا)

المبحث الثاني: تأثير تغيرات المنطقة على بعض مداخل تحقيق التكامل الاقتصادي

المبحث الثالث: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية (تونس، مصر، سوريا)

الربيع العربي أو ما يعرف بالثورات العربية، هو في حقيقة الأمر تحول تاريخي مهم شهدته المنطقة العربية بدءا بتونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا منذ بداية العام 2011، ومن الطبيعي أن تتأثر اقتصاديات الدول العربية التي شهدت أو التي لا زالت تشهد هذه الثورات، وهذا ما أوضحته المؤشرات الاقتصادية لهذه البلدان.

المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس:

يبين الجدول التالي تحليل لبعض المؤشرات الاقتصادية لتونس (2006 2013).

الجدول رقم06: بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس **الوحدة: مليون دولار**

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	34400	38900	44900	43500	44300	46430	45600	49500
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	5.70	6.30	4.50	3.10	3.70	1	_	_
معدل التضخم	4.10	3.40	4.90	3.50	4.40	3.5	5.6	6.0
الاستثمار الأجنبي المباشر	3307.9	1616.25	2758.62	1687.81	1512.51	1147.84	1918.19	_
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي %	_	_	_	_	_	47.8	51.6	49.9
ميزان المدفوعات	2,138.4	689.7	1667.6	1633.5	191.0_	1698.3_	_	_

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2012؛
- الاتحاد العام لوحدة التجارة والصناعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية 2013.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان، مناخ الاستثمار، التقرير السنوي 2013.

من خلال الجدول أعلاه وكما توضحه بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس يلاحظ أن هناك تداعيات اقتصادية في السنوات القليلة الماضية بعد الثورة التي شهدتها البلاد، حيث حقق الناتج الإجمالي المحلي تباطؤ قدر بحوالي 1% في عام 2012 وبلغ نحو 45 مليار دولار مقابل حوالي 46 مليار دولار في عام 2011 ليعرف بعدها تحسن طفيف عام 2013 حيث قدر ب 49 مليار دولار وهذا بسبب الهدوء النسبي للأوضاع السياسية التي عرفتها البلاد، وفيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد ارتفعت من 3.5% عام 2011 إلى 5.6%عام 2012 و6 % عام 2013 وهي أعلى مستوى يتم تسجيله منذ عام 1995، كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا عام 2011 حيث قدر حوالي1.1 مليار دولار بينما كان يسجل عام 2010 حوالي 1.5 مليار دولار، هذا وعرف تحسن عام 2012 الذي قدر بحوالي 1.9 مليار دولار، أما بالنسبة للدين الخارجي من الناتج المحلي فقد ارتفعت من 47 % عام 2011 إلى 51.6 %عام 2012 وذلك إلى انخفاض الدينار التونسي مقابل سعر صرف الدولار، كما سجل ميزان المدفوعات عجزا مزمنا خلال السنتين 2010 و2011 الذي قدر ب (191.0) مليون دولار و(1698.3) مليون دولار ويعود ذلك إلى التداعيات الاقتصادية التي لحقت البلاد من جراء التوترات السياسية.

ومن بين **الانعكاسات الاقتصادية**للثور ة العربية في تونس ما يلي [1]:

- أصبحت نسبة النمو0 %عام2011 بعدما سجل3.1 %عام2010؛
- أظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في تونس إلى مستوى5.7 %منذ بداية العام 2012 وهو ما يعد أعلى مستوى لأسعار منذ 6 سنوات، إذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية وحدها بنسبة 9% والطاقة ب8.1 % والنقل بنسبة 4.7 % فيما سجلت منتجات الملابس 3 % وهي أقل نسبة ارتفاع؛
- ارتفع مؤشر كلفة أشغال صيانة وترميم المنازل من نسبة 6.6% إلى 14.9 %كما ارتفعت أسعار الإيجار في تونس بنسبة 4.6 %؛
- منذ اندلاع الثورة تراجعت السياحة التي تعد أكبرمزوّد للنقد الأجنبي في تونس بنسبة بلغت 50%؛

[1] أم العز علي الفارسي، الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة أولية لدول الربيع العربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، قطر، 17 فبراير 2013، ص ص 3، 4.

- تقلصت الاستثمارات الأجنبية حوالي 20%، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها، مما ساهم في زيادة عجز الموازنة، وتخفيض التصنيف السيادي وارتفاع كلفة الحصول على القروض؛
- أن عجز ميزان المدفوعات بلغ نحو7%، بعد أن كان2.5 % قبل اندلاع الثورة؛
- تأثر معدل البطالة بشكل سريع اتجاه الارتفاع هذا ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر متجاوزة نسبة 24% وانخفاض الأجور وزيادة التفاوت بين الطبقات؛
- انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلي 8%.

المطلب الثاني: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر:

يظهر الجدول الموالي بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر:

الجدول رقم07: بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر **الوحدة: مليون دولار**

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	107400	13030	162400	188600	218500	235584	256700	264700
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	6.80	7.10	7.20	4.70	5.10	_	_	_
معدل التضخم	7.60	9.50	18.30	11.70	11.60	_	_	_
الاستثمار الأجنبي المباشر	_	_	_	6712	6386	483_	2798	_
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	29,642	29,839	35,566	32,251	34,086	_	_	_
ميزان المدفوعات	3,607.3	5,463.0	1,787.1	179.5 -	1,276.1	1,331.18 -	_	_

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2012؛
- الاتحاد العام لوحدة التجارة والصناعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية 2013.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان، مناخ الاستثمار، التقرير السنوي 2013.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن الناتج المحلي الإجمالي لم يتأثر من التطورات السياسية التي شهدتها مصر حيث حقق ارتفاع من 235 مليار دولار عام 2011 إلى 256 مليار دولار عام 2012 و264 مليار دولار عام 2013 ويرجع سبب ذلك إلى تعدد وتنوع الركائز الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد المصري بالإضافة إلى مرونة البنيان الإنتاجي وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، أما معدلات التضخم فعرفت مستويات مرتفعة لتسجل أعلى مستوى خلال عام 2008 بنسبة 18.30 %ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2009 إلى 2012 انخفاضا مستمرا ليصل إلى مستوى سلبي عام 2011 بلغ (483)مليون دولار، كما عرف الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي زيادة مستمرة خلال السنوات 2006 إلى 2010، وحقق ميزان المدفوعات عجزا عام 2009 وعام 2011 قدر ب (179.5) مليون دولار و(1331.18) مليون دولار على التوالي.

وفيما يخص **الانعكاسات الاقتصادية**للثور ة العربية في مصر فكانت كما يلي: [1]

- بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 2.2% خلال الربع الثاني من عام2013/2012، بمتوسط بلغ نحو 2.4% خلال النصف الأول من العام المالي2013/2012، وذلك تأثرا باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية؛
- ارتفاع معدلات البطالة إلى % 13 مع بلوغ عدد العاطلين عن العمل 3.5 مليون فرد بنهاية ديسمبر 2012؛

[1] الهيئة العامة لاستثمار والمناطق الحرة،التقرير العربي ربع السنوي، جمهورية مصر العربية منشورة على الموقع التالي: www.gafinet.org/ h15:00 24/05/2014.

- ارتفاع الإيرادات خلال النصف الأول من العام المالي 2013/2012بنسبة أكبر من المصروفات العامة حيث سجلت الإيرادات ارتفاعا بلغ نحو 31% خلال نفس الفترة من العام المالي2012/ 2013 لتصل إلي نحو 153 مليار جنيه مقارنة بنحو 116.6 مليار جنيه خلال 2012/2011 ويرجع ذلك إلي ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة بنحو 39.3%بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو13.4%خلال النصف الأول من العام المالي2012 /2013، ويرجع هذا الارتفاع إلي زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية على الدخل بنهاية ديسمبر 2012، وذلك بالرغم من تحقق نحو 289 ألف فرصة عمل خلال النصف الأول من العام المالي 2013/2012، والضرائب على التجارة الدولية، كما ارتفعت الضرائب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة عن نظيرها من العام السابق، وعلى الجانب الأخر فقد سجلت المصروفات خلال النصف الأول من العام المالي2012/ 2013 ارتفاعا قدره 28.4% لتصل إلي 243.5 مليار جنيه مقارنة بنحو 189.7 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في كافة أبواب المصروفات؛[1]
- تراجع عجز الميزان الخارجي بنسبة نحو 16%ليبلغ 8.8 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام المالي2013/2012 (ونسبة انخفاض تقدر بنحو 9 % ليستمر عند 18.5 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2012)، وتزامن ذلك مع انخفاض صافى الاحتياطيات الأجنبية خلال عام 2012 ليصل إلى نحو 15مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 مقارنة بنحو 18 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2011 وشكل ذلك ضغوطاً متزايدة على قيمة الجنيه المصري؛
- ارتفع سعر صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري خلال شهرديسمبر2012،حيث ارتفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه بنسبة 0.8% ليسجل 6.153 جنيه مقابل 6.103 جنيه خلال شهرنوفمبر2012؛
- ومن أهم تحديات تلك المرحلة هي التأثير السلبي للأحداث الجارية على موارد النقد الأجنبي والتي تمثلت في الأساس في تراجع الدخل من قطاع السياحة بنحو30 % سنويا نتيجة تردى الأوضاع الأمنية بالإضافة إلى انحسار الاستثمارات الخارجية المباشرة كليا خلال العامين الماضيين والخروج الكامل

[1] المرجع السابق، ص 4.

لاستثمارات الأجانب في أوراق الدين وذلك نتيجة لارتفاع المخاطر المحيطة بالاقتصاد المصري وتخفيض التصنيف الائتماني لمصر بنحو 5 درجات.

المطلب الثالث: تحليل المؤشرات الاقتصادية في سوريا:

فيما يلي جدول يبين بعض المؤشرات الاقتصادية في سوريا قبل وبعد الثورة.

الجدول رقم08: بعض المؤشرات الاقتصادية في سوريا **الوحدة: مليون دولار**

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي	33400	40400	52600	59300	60038	60193	54300
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	5.00	5.70	4.50	6.00	3.20	–	–
معدل التضخم	10.40	4.70	15.20	2.80	4.40	4.80	33.7
الاستثمار الأجنبي المباشر	–	–	–	2570	1469	1,059	–
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	9,185	8,767	8.837	8,301	8,539	–	–
ميزان المدفوعات	753.0	546.5	56.2	373.4	2,068.6	3,674.3	

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2012؛
- الاتحاد العام لوحدة التجارة والصناعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية 2013.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان، مناخ الاستثمار، تقرير السنوي 2013.

من الجدول أعلاه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي سجل ارتفاعا مستمرا خلال فترة 2006 2011 وصل إلى 60 مليار دولار لينخفض بعد ذلك عام 2012 محققا قيمة حوالي 54 مليار دولار، وهذا ما انعكس على معدل نمو الناتج المحلي فقد بلغ أعلى نسبة عام 2009 قدرت ب 6 %، وفيما يخص معدل التضخم فقد وصل إلى مستويات مرتفعة بمقدار 15.20%عام 2008 و33.7% عام 2012 هو معدل جامح يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة في سوريا حاليا، هذا وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى سوريا عام 2009 ب 2 مليار دولار، أما السنوات الأخيرة فلم تقدم إحصائيات بخصوصها، كما مس ارتفاع بسيط الدين الخارجي خلال فترة 2006 2010،وحقق ميزان المدفوعات انخفاضا متواصلا من 2006 إلى 2011.

المبحث الثاني: تأثير تغيرات المنطقة على بعض مداخل تحقيق التكامل الاقتصادي

تسعى الدول العربية لتفعيل تكاملها الاقتصادي وذلك عن طريق تفعيل مداخل هذا التكامل لتسويعه ونخص بالذكر الاستثمارات البينية والتجارة البينية وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال دراسة واقع هذه المداخل ومدى تأثيرها على تحقيق التكامل الاقتصادي في ظل التغيرات السياسية التي تمر بها بعض الدول العربية.

المطلب الأول: الاستثمارات البينية بين الدول العربية

أولا: تعريف الاستثمارات العربية البينية

التعريف الأول: يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية.[1]

التعريف الثاني: الاستثمارات العربية البينية هي مجموع تدفقات الاستثمارات الداخلة من مصدر عربي وتدفقات الاستثمارات إلى كافة الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

---

[1] بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والأفاق)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009 2010 ص 71.

[2] عبد المالك بضياف، قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته، مجلة كلية العلوم الإسلامية المجلد الثامن، العدد 15 2014، ص 12.

ثانيا: مقومات الاستثمارات العربية البينية

إن انسياب رؤوس الأموال العربية يتوقف على ثلاثة عوامل أساسية هي:

- وفرة الفرص الاستثمارية والقدرة على الترويج لها، حيث يتم هذا عن طريق الإعلانات والعلاقات العامة؛
- ملائمة المناخ الاستثماري وهو يشمل جميع الظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكافة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجدب وتشجيع الاستثمارات المحلية الأجنبية؛
- الضمان ضد المخاطر غير التجارية، ويقصد بها عموما المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر والتي لايمكنه في الغالب تجنبها حيث نجد المخاطر السياسة التقليدية متمثلة في مخاطر التأميم، ،وعدم القدرة على تحويل رأس مال المستثمر والأرباح المحققة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى المخاطر التنظيمية والمتمثلة في الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين بسبب تطبيق تشريعات وقرارات حكومية مثل مخاطر التسعير، مخاطر الترخيص.[1]

ثالثا: أهمية الاستثمارات العربية البينية

تتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال مايلي:

- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات لدول العجز العربية هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.[2]

---

[1] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 296 297.

[2] بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 71، 72.

رابعا: واقع الاستثمارات العربية البينية 2005 2012:

يبين الجدول الموالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر خلال الفترة 2005 2012.

الجدول رقم 09: تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر خلال الفترة 2005 2012

الوحدة: مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الاستثمارات البينية	37263.5	16504.2	20660.4	35369.9	22598.9	12524.5	6815	3362.9
عدد الدول المشاركة	14	11	13	13	9	10	5	8
نسبة الاستثمارات العربية من الناتج المحلي	_	1.28	1.40	2.35	1.33	0.3	1.51	_

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 01

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية لم تتجاوز في أحسن أحوالها 38 مليار دولار، وقد بلغ رصيدها التراكمي خلال فترة 2005 2011 نحو 151.7 مليار دولار بمتوسط سنوي بلغ 12.7 مليار دولار، هذا وقد شهدت سنة 2005 بصفة خاصة تنامي للاستثمارات العربية البينية بشكل غير مسبوق حيث بلغت 37.2 مليار دولار ويرجع ذلك لما يلي:

- وجود فوائض مالية بسب ارتفاع العائدات النفطية والتي وجدت طريقها إلى الفرص الاستثمارية الجاذبة والمتاحة في عدد من الدول العربية خصوصا في قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تزيد تكلفتها الاستثمارية المعلنة عن 50 مليار دولار؛

- زيادة الاستثمارات العربية بشكل كبير في السعودية عام 2005 والتي تم استثمارها في مدينة عبد الله الاقتصادية حيث استقطبت نحو 28.8 مليار دولار أي مانسبته 78.8% من إجمالي الاستثمارات البينية عام 2005، وعلى العموم يبقى الاستثمار العربي البيني يتميز بالضعف ولم يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة مع الأقاليم الاقتصادية حول العالم كالاتحاد الأوروبي والنافتا، بالإضافة إلى ضعف نسبة مساهمة الاستثمارات البينية في الناتج المحلي للدول العربية حيث لم تتجاوز في أحسن أحوالها 2.5% ، بالرغم من توقيع عدة اتفاقيات في مجال الاستثمار وحماية رأس المال وتنظيم العمل، وتسهيل انتقال الأفراد والبضائع عبر الحدود، وكذلك مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حيث وصل إلى 66.2 مليار دولار و55 مليار دولار عامي 2010، 2011 على التوالي.

وإذا نظرنا إلى مدى فعالية تدفقات الاستثمارات العربية البينية من منظور إنمائي تكاملي نجد أن حجم هذه التدفقات محدودة للغاية ولا يرقى إلى مستوى طموحات التنمية التكاملية العربية بالإضافة إلى ملاحظة بوجود نمو غير عادل لتوزيع الاستثمارات العربية البينية بين الدول العربية بصفة خاصة في الدول التي عرفت مؤخرا توترات سياسية.

خامسا: الاستثمارات البينية المباشرة في مصر، تونس، سوريا

1 تدفقات الاستثمارات البينية

يبين الجدول الموالي تدفقات الاستثمارات البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (2005 2012).

الجدول رقم 10: تدفقات الاستثمارات البينية(مصر، تونس، سوريا) وفق القطر المستضيف خلال الفترة (2005 2012) **الوحدة: مليون دولار**

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	363.1	3265.1	1874.60	2422.0	1711.70	1859.9	1052.6	983.6
تونس	153.8	2366.8	165.5	213.2	144.6	165.5	120.9	622.6
سوريا	955.4	225	370	539.601	_	_	_	_
الإجمالي	1472.3	5856.9	2410.1	3174.801	1856.3	2025.4	1173.5	1606.2
حصة مساهمة الدول في الاستثمارات الإجمالي العربية البينية %	3.95	35.48	11.66	8.97	8.21	16.17	17.21	_

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الملاحق رقم 02، 03، 04
- مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية، التقرير السنوي 2011، التقرير السنوي 2012.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم الاستثمارات العربية الواردة إلى مصر وتونس وسوريا تتميز بتدني مستواها خلال فترة 2005 – 2010 باستثناء عام 2006 حيث حققت أعلى نسبة ب35,48% من إجمالي الاستثمارات البينية العربية.

كما يتضح أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية إلى مصر انخفضت من 1.85 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي مليار دولار عام 2011 مواصلة الانخفاض إلى 983.6 مليون دولار عام 2012، وقد كانت أغلب الاستثمارات العربية البينية الواردة من الإمارات بحوالي 401 مليون دولار، والسعودية ب 206.3 مليون دولار وقطر بحوالي 191 مليون دولار(**أنظر الملحق03**)، أما عام 2012 فإنها من نفس الدول السابقة الذكر، فالإمارات استثمرت حوالي418 مليون دولار وشكلت زيادة بشكل طفيف، أما السعودية فانخفضت استثماراتها في مصر حيث تم استثمار 201 مليون دولار، وقطر فقد انخفضت استثماراتها إلى

85.5 مليون دولار، ورغم هذا الانخفاض في التدفقات من الاستثمارات العربية إلى مصر بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد إلا أنها احتلت المرتبة الثانية في قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام 2012 بحوالي 983.6 مليون دولار وبحصة 29.2%من إجمالي الاستثمارات العربية البينية **(أنظر الملحق 04)**.

أما تونس وبسبب الثورة التي عرفتها البلاد في أواخر 2010 فقد انخفضت تدفقات الاستثمارات العربية إليها من 165.5 مليون دولار عام 2010 إلى 120.9 مليون دولار عام 2011، وتملك الإمارات وقطر أكبر حصة من الاستثمارات في تونس ب 58.9 مليون دولار و 38.9مليون دولار على التوالي، أما عام 2012 وبسبب تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد نوعا ما فقد ارتفع حجم الاستثمارات العربية إلى 622.6 مليون دولار كانت لقطر الحصة الأكبر منها ب 509.2 مليون دولار**(انظر الملحق03،04)**، واحتلت تونس المرتبة الثالثة في قائمة الدول المضيفة الاستثمارات العربية البينية بحوالي 622 مليون دولار وحصة 18.5% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية **(أنظر الملحق1)**.

أما سوريا فإنها لم تقدم إحصائيات عن حجم التدفقات الاستثمارية العربية فيها مند عام 2009.

والشكل الموالي يبين حجم التدفقات الاستثمارية للدول الثلاث خلال 2005 2012

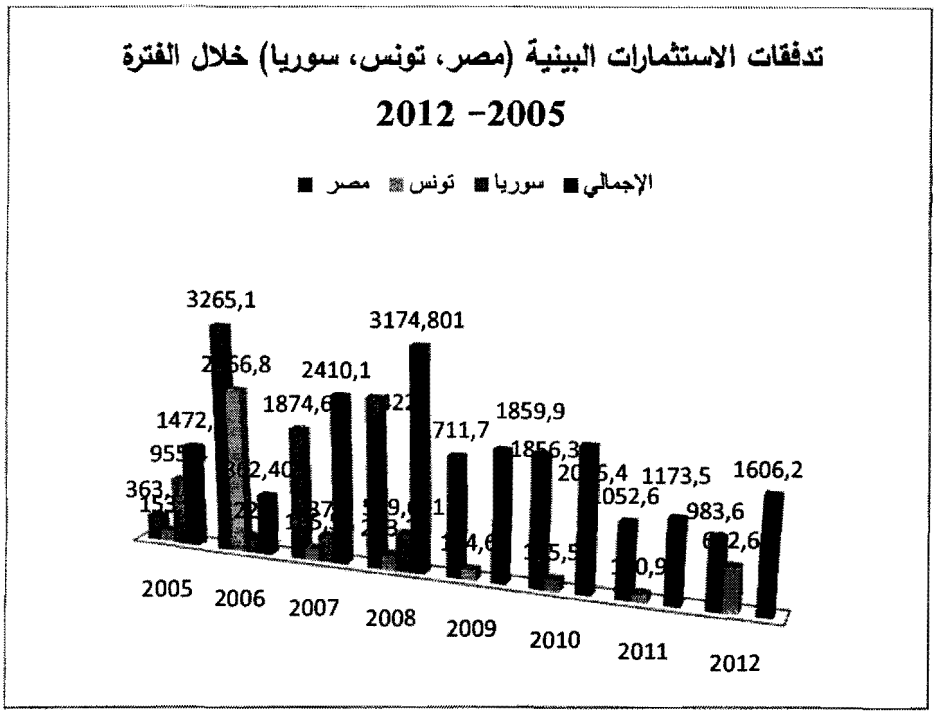

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 10.

- **التوزيع الجغرافي للاستثمارات في دول الربيع العربي خلال فترة 2010 2012**

من خلال الملحق رقم (**الملحق03**) يتضح أن اغلب الاستثمارات العربية الواردة إلى تونس من دول الخليج العربي (الإمارات، قطر)، أما استثمارات تونس في الدول العربية كانت للجزائر بقيمة 31.4 مليون دولار، أما مصر فإن أغلب الاستثمارات الواردة إليها هي أيضا من دول الخليج العربي (الإمارات، قطر السعودية، الكويت، البحرين)، أما استثماراتها إلى الدول العربية كانت الجزائر بقيمة 28.6 مليون دولار، أما استثمارات سوريا خلال 2011 فكانت في الأردن بقيمة 5 مليون دولار، ولم تختلف الأمور في عام 2012 فقد كانت معظم الاستثمارات الواردة إلى مصر وتونس من دول الخليج العربي، أما الاستثمارات الصادرة من مصر فقدر ب 16.4 مليون دولار كانت الحصة الأكبر فيها للأردن بقيمة 12.1 مليون دولار، وقيمة تونس من الاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية حوالي 18 مليون دولار معظمها في المغرب بقيمة 15 مليون دولار (**أنظر الملحق 04**).

الجدول رقم11: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات البينية العربية عام 2011

الوحدة: مليون دولار

	الخدمات	الصناعة	الزراعة	قطاعات أخرى
تونس	98.9	8.9	_	13.3
مصر	537.5	(45.1)	191.0	369.2
الإجمالي	636.4	(36.2)	191.0	382.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2011، ص 132.

من الجدول أعلاه يتضح أن الاستثمارات البينية في كلا البلدين تركزت في قطاع الخدمات حيث استقطبت تونس 98.9 مليون دولار، ومصر بقيمة 537.5 مليون دولار، وبنسبة 10.75 من إجمالي الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات ويرجع سبب تركز الاستثمارات الواردة إلى كلا البلدين (مصر وتونس) في قطاع الخدمات إلى تحرير تجارة الخدمات في البلدين إضافة إلى الأرباح التي يحققها هذا القطاع حيث يتميز بعائد مرتفع ومخاطر أقل.

سادسا: عراقيل الاستثمار العربي البيني:

حظي استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي باهتمام كبير خاصة مع وجود فجوة تمويلية في العالم العربي ويتم تغطيتها من خلال التمويل الاقتراضي والإعانات بالرغم من وجود ملايير الدولارات العربية في الخارج وأن تحقيق هدف جذب المدخرات العربية للاستثمار في المنطقة العربية يواجه عدة معوقات تتمثل في:[1]

1 **المعوقات الداخلية:** ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية؛
- ظهور المشاكل الإدارية والقانونية رغم الإصلاحات القائمة، والمتمثلة في تعقيد وبطئ الأجهزة البيروقراطية والقوانين المفروضة غير الملائمة لانسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية بل يتعدى الأمر إلى هروبها إلى الخارج؛
- ضعف البنية التحتية رغم ما تقوم به الدول العربية من مجهودات في هذا المجال إلا أنها مازالت بعيدة؛
- غياب التطبيق العملي على أرض الواقع للإصلاحات الإدارية والتنظيمية والتشريعية الخاصة بجذب الاستثمارات العربية في البلدان العربية؛
- تفتقد معظم الدول العربية للبنية التحتية اللازمة للاستثمار مثل إنشاء شبكة مواصلات واتصالات متطورة تربط الدول العربية مع بعضها البعض؛
- السياسة النقدية المتبعة في بعض الأقطار العربية التي تحتاج لإعادة نظر، خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة، وتأثير ذلك على تكلفة التشغيل أو التوسع المستقبلي للاستثمارات.

2 **المعوقات الخارجية:** يمكن إرجاع هروب الأموال العربية إلى الخارج لاعتبارات أهمها ما يلي:

- اتساع وتنظيم الأسواق المالية النقدية و التجارية؛
- اتسام التحركات المالية بالسرعة والحرية.

بالإضافة إلى المعوقات الداخلية والخارجية هناك معوقات تشريعية وقانونية ومالية نذكر منها:

- يلاحظ أن السياسة التشريعية الاقتصادية في مجال الاستثمارات هي سياسة متقلبة ومختلفة، وهذا التقلب أدى إلى تخوف أصحاب رؤوس الأموال العربية من استثمار أموالهم في المنطقة العربية وتفضيلهم الاستثمار في الدول الأجنبية؛

---

[1] سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية، مركز الدراسات و الوحدة العربية، بيروت 1995، ص84 86.

- عدم وجود قانون موحد وشامل وواضح لطبيعة وشكل وأهداف الاستثمارات العربية في الدول العربية؛
- بعض الدول العربية تفرض قيودا على حرية تحويل ونقل أرباح المستثمر إلى الخارج، وفي بعض الأحيان تطالبه بتدوير الأرباح داخل البلد الذي يستثمر فيه.

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج ومخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية وذلك من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي للمنطقة العربية.

أولا: واقع التجارة العربية البينية

1 أداء التجارة البينية العربية في الفترة 2005 2011

مع نهاية 2004 وبداية سنة 2005 كانت الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل معدومة ونستمد التحليل من أداء التجارة البينية خلال هذه الفترة وفقا لذلك.

الجدول رقم12: حجم التجارة العربية البينية خلال الفترة 2005 2011 **الوحدة: مليار دولار**

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات البينية	44.1	58.6	71.0	86.8	76.8	77.8	95.3
الواردات البينية	44.5	53.6	64.2	78.2	72.4	77.20	92.4
متوسط التجارة العربية البينية *	44.3	56.1	67.8	82.5	74.6	77.4	93.9
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات	8.5	8.5	8.8	8.7	10.3	8.6	8.0
نسبة الواردات البينية العربية إلى أجمالي الصادرات	12.6	13.4	12	11.9	11.2	11.8	12.3

* (الصادرات + الواردات)/2.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2005، 2007، 2009، 2012.

ويتضح أن قيمة الصادرات العربية ارتفعت من 44.1 مليار دولار عام 2005 إلى 58.6 مليار دولار عام 2006، وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى بزيادة صادراتها إلى الدول العربية بنسبة 58.5% والسودان 42.8%، أما البحرين والعراق والسعودية بنسب 36.3% و25.6% و24.7%على التوالي، وانخفضت بشكل طفيف في لبنان بنسبة 0.7% بسبب تداعيات العدوان الإسرائيلي. .[1]

أما الواردات فقد سجلت جميع الدول العربية زيادة في وارداتها البينية بنسب متفاوتة فالبحرين مثلا حققت زيادة ب 25.5%، وتشير بيانات الجدول أعلاه أن متوسط التجارة العربية البينية قدر ب 8. 67 مليار دولار ويرجع سبب هذا النمو إلى توقيع بعض الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية تشجيعا للتجارة البينية منها اتفاقية أغادير بالإضافة إلى تطبيق الإعفاءات الجمركية كاملة في منطقة التجارة العربية الكبرى مع مطلع 2005.

- **مساهمة الدول العربية في الصادرات البينية الإجمالية**

أما بخصوص مساهمة الدول العربية في الصادرات البينية الإجمالية فقد حققت السعودية مساهمة بنسبة 48.4%عام 2006 بعدما ارتفعت صادراتها إلى الدول العربية من 21.5 مليار دولار عام 2005 إلى إجمالي26.8 مليار دولار عام 2006، ثم حلت الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 15.4% بعدما ارتفعت صادراتها من 5.4 مليار دولار إلى 8.5 مليار دولار عام 2006، أما عمان فقد كانت نسبتها 3.8%من أجمالي الصادرات العربية البينية بحوالي 2.1 مليار دولار عام 2006

- **مساهمة الدول العربية في الواردات البينية الإجمالية:**

كانت المرتبة الأولى من نصيب العراق بنسبة 16.9% بعدما ارتفعت وارداتها من الدول العربية من 7.2 مليار دولار عام 2005 إلى 8.9 مليار دولار عام 2006، ثم الإمارات بنسبة 11.7 %(ارتفعت وارداتها من 5,2 مليار دولار عام 2005 إلى 6.1 مليار دولار عام 2006) ثم حلت السعودية في المرتبة الثالثة بنسب 10.4%(ارتفعت وارداتها من 4.9 مليار دولار عام 2005 إلى 5.4 مليار دولار عام 2006).

ويتضح من خلال الجدول رقم 12 أن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ مع بداية 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية والصناعية،وإعفاء السلع ذات المنشأ العربي من كل

[1] صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، 2006، 2007، الفصل الثامن، ص 176 179.

الرسوم الجمركية والضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل البيني العربي، بحيث إتخد متوسط التجارة العربية البينية منحنى تصاعدي من 2005 2011.

وعلى صعيد أداء الدول فقد شهدت الصادرات البينية للسودان خلال 2008 حوالي 868 مليون دولار مقابل 423 مليون دولار 2007 في حين سجلت كل من ليبيا، الأردن، تونس، مصر، اليمن والمغرب زيادة ملحوظة في صادراتها إذا قدرت معدلاتها مابين 38,7% و66,1% في حين سجلت كل من الكويت سوريا، السعودية، البحرين، قطر ولبنان زيادة تراوحت مابين 11.1% و23.7%، أما من حيث حجم الصادرات البينية فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى لعام 2008 حيث بلغت 38.6 مليار دولار وبنسبة 44.4%، ثم الإمارات بنحو 14.4 مليار دولار.

و بالنسبة للواردات فقد تضاعفت واردات الجزائر من مصر بنحو 22.5 % ومن سوريا ب 13.1%ومن الإمارات ب 82%.

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة البينية العربية، فتتميز بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة، حيث تركز صادرات تونس لعام 2009 في دولتين هما ليبيا 47% والجزائر 26% وصادرات الجزائر تركزت في تونس، مصر والمغرب بنسب 36%، 29%، 28% على الترتيب وصادرات السودان في الإمارات 55% والسعودية 23%، أما قطر وعمان فقد صدرت ما نسبة 75% و52% إلى الإمارات على الترتيب، وصدرت العراق ما نسبة 86% إلى سوريا واستوردت منها 74% من الواردات البينية، وصدرت ليبيا إلى تونس ما بنسبة 50%، واستوردت منها 51%من الواردات، وقد سجلت قيمة التجارة البينية العربية في عام 2011 ارتفاعا نسبة 19.6% لتبلغ 93.9 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 77.4 مليار دولار في عام 2010 وارتفعت الصادرات البينية بنسبة 22.1% لتبلغ قيمتها 95.3 مليار دولار في عام 2011 بعد أن بلغت 77.8 مليار دولار في عام 2010، هذا وقد سجلت قيمة الواردات البينية ارتفاعا بنسبة 17.2% لتصل قيمتها إلى 92.4 مليار دولار في عام 2011[1]، وعلى صعيد الدول

فإن غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط سجلت ارتفاعا ملحوظا في قيمة صادراتها البينية، فقد سجلت صادرات السعودية إلى الدول العربية التي تشكل حوالي ثلث إجمالي الصادرات البينية العربية زيادة بلغت 36.9%في عام 2011،كما سجلت صادرات كل من العراق والبحرين والإمارات والكويت وعمان والجزائر إلى الدول العربية ارتفاعا بنسب تراوحت بين 29.3% و54.7%وفي المقابل شهدت الصادرات البينية

[1] المرجع السابق، ص 180 184.

لسوريا واليمن وليبيا انخفاضا حادا تراوحت بين 26.4% و47.9% متأثرة بظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدتها هذه الدول عام 2011 وانخفضت أيضا الصادرات البينية للبنان بنسبة 12.7% متأثرة أيضا بالأحداث التي طرأت في دول الجوار، أما في جانب الواردات البينية فقد سجلت ستة عشر دولة زيادات في قيمة وارداتها البينية بنسبة أعلاها 68.2%في قطر وأدناها 2.2%في عمان، في حين سجلت كل من تونس والسودان وموريتانيا وليبيا واليمن انخفاضا في قيمة وارداتها البينية بنسب تراوحت بين 11.3%بالنسبة لتونس و51.4%بالنسبة لليمن.

تراجعت الأهمية النسبية للصادرات البينية العربية بنسب نمو الصادرات العربية الإجمالية في عام 2011 بنسبة أعلى من بنسبةنموها حيث تراجعت الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية العربية لتبلغ 8% خلال عام 2011 وذلك مقارنة بحصة 8.6%في عام 2010، أما مساهمة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3% عام 2011 مقابل 11.8% في العام السابق وذلك في ضوء زيادة نمو الواردات البينية بنسبة أعلى من بسبة نمو الواردات الإجمالية خلال عام 2011، بالنسبة لأهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول رفادي، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثني عشر دولة عربية بحصص تزيد عن متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية أي 8% في عام 2011 وتراوحت هذه الحصص بين أعلاها 91.1% بالنسبة للصومال وأدناها 8.1% بالنسبة للسعودية التي استمر انخفاض أهمية صادراتها البينية في صادراتها الإجمالية بعد أن بلغت 15.4% عام 2009 ولقد تراجعت أيضا أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصادرات الإجمالية لكل من الأردن ولبنان ومصر في عام 2011، إلا أنها لاتزال تشكل حصة عالية بنسبة تبلغ 47.5% و35.4% و28.4% على التوالي حيث تعتبر صادراتها إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملا مع التجارة البينية العربية[1]، بينما لازالت الصادرات البينية تشكل حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا وبالتالي تبقى تجارتها الإجمالية أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية.

خلاصة التحليل: مما سبق نلاحظ أنه بالرغم من انعدام الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من 2005/01/1 مازالت نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الإجمالية ضعيفة وفي حدود 9% و10%، ضف إلى ذلك أن حجم التبادل التجاري لايزال يتم في غالبيته بالتركيز بين الدول العربية المجاورة لبعضها، كما أن الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع.

ومما سبق نستخلص مايلي:

- تدني حجم التجارة العربية البينية حيث لم تمثل سوى 10% من إجمالي التجارة العربية الإجمالية؛

[1] المرجع السابق، ص 187 189.

- عدم ارتفاع الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية فبقيت في حدود 8% باستثناء سنة 2009 فقد وصلت إلى 10.3%، كذلك نفس الشيء بالنسبة للواردات في حدود 11% و13% ويرجع جزء من هذا الانخفاض إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة، وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة البينية؛
- تفاوت الدول العربية من حيث أدائها في التجارة البينية بشكل ملموس، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد أن تجارة دول المغرب العربي تتجه في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي، حيث نجد تجارة تونس مع هذه الدول تبلغ 70% أما الجزائر فتجاوزت في 2009 معدل 55%، في حين تتجه تجارة دول مجلس الخليج العربي في غالبيتها نحو دول أسيا كاليابان والهند والصين والكوريتين؛
- تركز التجارة العربية البينية بين الدول المتقاربة جغرافيا.

ثانيا: التجارة العربية البينية في وتونس مصر وسوريا

إن مساهمة التجارة العربية البينية في الناتج الإجمالي للدول العربية لم يتجاوز في أحسن أحوالها 11.5% من إجمالي التجارة الإجمالية للدول العربية.

1 بالنسبة لتونس:

يبين الجدول الموالي حجم الصادرات والواردات في تونس خلال الفترة 2005 2012

جدول رقم13: حجم الصادرات والواردات في تونس خلال 2005 2012 **الوحدة: مليون دولار**

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات البينية	932.1	1086.2	1375.0	1866.2	1760.7	1776.3	1789.3	2448
الواردات البينية	1021.3	1378.3	1551.2	2715.3	1600.7	1593.4	1413.9	2804
متوسط التجارة البينية	976.7	1232.25	1463.1	2290.75	1680.7	1684.85	1684.85	2626

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق القد العربي، التقرير العربي الموحد، 2009، 2012.
- مؤسسة الاستثمار لضمان، مناخ الاستثمار، 2013، ص 18.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم الصادرات البينية في تونس سجل ارتفاعا متصاعدا ومستمر خلال فترة 2005 2012 مسجلا أعلى ارتفاع لها عام 2012 (2448 مليون دولار)، أما

الواردات البينية فنلاحظ أنها ارتفعت في 2008 بحيث قدرت قيمتها 2715.3 مليون دولار لتبدأ بالانخفاض عام 2009 لتصل إلى 1413.9 مليون دولار عام 2012.

- **التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية في تونس**

لقد تركزت أغلب صادرات تونس ما بين 2005 ⇄ 2007 في الجزائر بما يناهز مليون دولار و192 مليون دولار و286 مليون دولار على التوالي، إضافة إلى ليبيا بقيمة 472 مليون دولار، 635 مليون دولار و697 مليون دولار على التوالي، وبدرجة أقل في المغرب بقيمة 109 مليون دولار عام 2005 و110 مليون دولار عام 2006 و172 مليون دولار عام 2007 **(أنظر الملحق رقم 05)**، أما وارداتها فلم تختلف عن صادراتها فأغلبها كانت في الجزائر وليبيا بقيمة تراكمية قدرت ب 645 مليون دولار و1858 مليون دولار على التوالي وبدرجة أقل مصر بقيمة 386 مليون دولار، أما صادرات عام 2009 حسب إحصائيات صندوق النقد العربي فتركزت في ليبيا والجزائر ب 47% و26% على التوالي أما وارداتها لنفس العام فأيضا تركزت في ليبيا والجزائر بقيمة ناهزت المليار دولار وكذلك عام 2011 كانت أغلب الصادرات من ليبيا والجزائر بنسبة 53%و19% على التوالي**(الملحق رقم 05)**، ولم تختلف الأمور خلال عام 2012 فأغلب صادرات تونس كانت من الجزائر وليبيا والمغرب بقيمة 489.3 مليون دولار و1342.5 مليون دولار على التوالي أما وارداتها فكانت من الجزائر وليبيا أيضا بقيمة 1018.7 مليون دولار 936.3 مليون دولار على التوالي[1].

- **بالنسبة لمصر:**

يبين الجدول الموالي الصادرات والواردات البينية في مصر خلال 2005 ⇄ 2012.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013، ص 18.

جدول رقم14: حجم الصادرات والواردات البينية في مصر خلال 2005 2012

الوحدة: مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات البينية	2093.3	2210.3	2448.6	6624.4	8209.2	8893.9	8890.5	8242
الواردات البينية	3065.6	3946.6	4778.0	7329.7	5075.6	6423.2	8142.6	8564
متوسط التجارة البينية	2579.4	3078.4	3613.3	6977.0	6642.4	7658.5	8516.5	8403

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2009، 2012.
- مؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان، مناخ الاستثمار 2013، ص 18.

من الجدول أعلاه نجد أن حجم الصادرات البينية كان متزايدا من 2005 2012، حيث ارتفع بشكل كبير سنة 2008 مقارنة مع عام 2007 حيث سجل حجم الصادرات 6624.4 مليون دولار و2448.6 مليون دولار والسبب في ذلك يعود لبداية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، أما صادراتها خلال 2011 لم تحقق زيادة تذكر مقارنة بنسبة 2010 لتنخفض بعد ذلك إلى 8242 مليون دولار عام 2012 أما وارداتها من الدول العربية فقد حققت زيادة سنة 2011 قدرت ب 8142 مليون دولار بعدما سجلت 64232 مليون دولار عام 2010 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الواردات من النفط الخام عام 2011، وقد قدرت إحصائيات صندوق النقد العربي هذا الارتفاع بنسبة 46.9%من قيمة وارداتها البينية.

والشكل الموالي يعكس تطور متوسط التجارة العربية لتونس ومصر

الشكل رقم 02: متوسط التجارة البينية في تونس و مصر خلال 2005- 2012

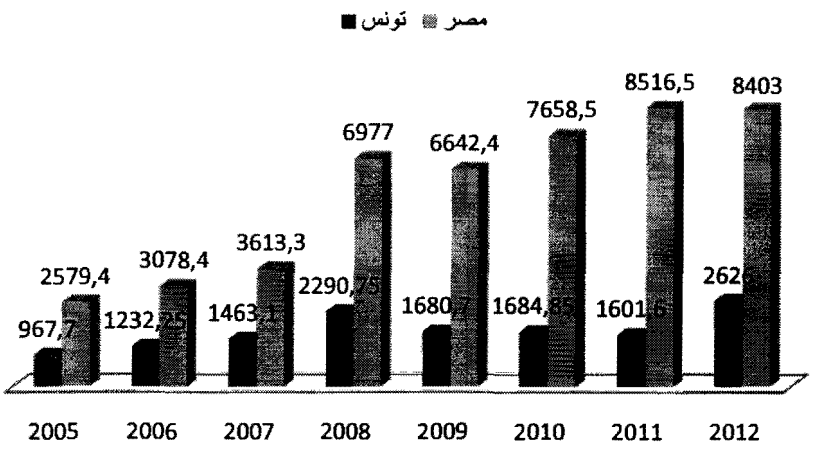

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13، 14.

- **التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية في مصر:**

لقد تركزت أغلب صادرات مصر من الدول العربية خلال فترة 2005 2007 في الإمارات والأردن بقيمة تراكمية قدرت بحوالي 792 مليون دولار و736 مليون دولار على التوالي وبدرجة أقل في لبنان وسوريا ب 694 مليون دولار و660 مليون دولار على التوالي **(الملحق رقم 06)** أما الواردات خلال نفس الفترة فقد تركزت في السعودية والكويت بقيمة تراكمية قدرت 4556 مليون دولار و3122 مليون دولار على التوالي وبدرجة أقل الجزائر بقيمة تراكمية قدرت ب 1634 مليون دولار **(الملحق رقم 06)**، أما عام 2012 فقد تركزت أغلب صادرات مصر في السعودية بقيمة 1841.9 مليون دولار والإمارات بقيمة 762.9 مليون دولار والأردن بقيمة 657 مليون دولار، ولبنان بقيمة 738.4 مليون دولار، وليبيا بقيمة 802.7 مليون دولار، أما بالنسبة للواردات فتركزت في الكويت والسعودية والإمارات والجزائر بقيمة 3144.9 مليون دولار و2374.3 مليون دولار و932.7 مليون دولار و764.9 مليون دولار على التوالي[1].

3 سوريا:

يبين الجدول الموالي الصادرات والواردات البينية في سوريا خلال 2005 2012.

[1] المرجع السابق، ص 19.

جدول رقم15: حجم الصادرات والواردات البينية في سوريا خلال 2005 2012

الوحدة: مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات البينية	1296.7	3693.4	4554.3	7726.0	5490.8	4904.6	3611.3	3500
الواردات البينية	1187.5	1802.2	2702.8	2793.4	2514.8	2593.4	2843.2	7289
متوسط التجارة البينية*	1242.1	2747.8	3628.55	5259.7	4002.8	3749	3227.2	5394

*(الصادرات+الواردات)/2

المصدر: من إعداد الطالبتن بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2009، 2012.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان، تقرير مناخ الاستثمار 2013، ص 18.

من الجدول أعلاه يتضح أن الصادرات البينية لسوريا مرت بمرحلتين الأولى 2005 2008 حيث اتخذت منحنى تصاعدي ثم مرحلة ثانية من 2009 إلى 2012 وهي مرحلة تدهورت فيها قيمة الصادرات البينية لتصل إلى 3500 مليون دولار بسبب الأحداث التي تمر بها، وهذا عكس الواردات فقد اتبعت منحنى تصاعدي من 2005 إلى 2012 ولم تتأثر بالتطورات السياسية التي تمر بها البلاد.

- **التوزيع الجغرافي للتجارة العربية في سوريا:**

تركزت أغلب صادرات سوريا إلى الدول العربية بدرجة كبيرة خلال 2005 2007 في السعودية والعراق والأردن بقيمة تراكمية تجاوزت 2259 مليون دولار و1662 مليون دولار و1006 مليون دولار على التوالي، وبدرجة أقل في لبنان ومصر بقيمة تراكمية تجاوزت 998 مليون دولار و968 مليون دولار على التوالي، أما وارداتها خلال نفس الفترة فتركزت في السعودية ومصر بقيمة تراكمية تجاوزت 1424 مليون دولار و1381 مليون دولار على التوالي(**أنظر ملحق رقم07**)، أما عام 2012 فأغلب صادراتها كانت من العراق بقيمة تجاوزت1836 مليون دولار والسعودية بقيمة 428.6 مليون دولار وبدرجة أقل في

الكويت بما يناهز 286 مليون دولار والإمارات ب 245.7 مليون دولار أما وارداتها فكانت أيضا من السعودية بقيمة 2573.9 مليون دولار على التوالي[1].

جدول رقم 16: مساهمة التجارة البينية لتونس، مصر وسوريا في إجمالي التجارة البينية العربية

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات / الدول		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تونس	حصة الواردات من الاجمالي	2.2	2.6	2.4	3.0	2.3	2.0	1.5	2.7
	حصة الصادرات من الإجمالي	2.1	1.9	1.9	1.9	2.3	2.3	1.9	2.3
مصر	حصة الواردات من الإجمالي	6.8	7.5	7.4	8.2	7.3	8.1	8.8	8.1
	حصة الصادرات من الإجمالي	4.7	3.9	3.5	6.9	10.5	11.4	9.3	7.8
سوريا	حصة الواردات من الإجمالي	2.6	3.4	4.2	3.1	3.6	3.3	3.1	6.9
	حصة الصادرات من الإجمالي	2.9	6.6	6.5	8.1	7.0	6.3	3.8	3.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2012.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2013.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مساهمة بعض دول الربيع العربي في إجمالي الواردات العربية البينية ضعيف جدا حيث لم يتجاوز في أحسن أحواله في تونس 3%وكان ذلك عام 2008، وأدنى نسبة سنة 2011 ب 1.5%، أما في مصر فيعتبر أفضل مقارنة بتونس فقد ارتفع إلى نسبة 8.1% عام 2010 مقارنة مع عام 2009 و8.8 %عام 2011، أما في سوريا فحصة الواردات من إجمالي الواردات البينية فهي ليس أفضل من تونس، فأعلى نسبة كانت عام 2012 بنسبة 6.9 %

أما مساهمة صادرات الدول المذكورة سابقا في إجمالي الصادرات البينية العربية فقد وصلت أعلى نسبة لها في مصر 11.4 %من إجمالي الصادرات البينية العربية عام 2010 وفي تونس أعلى نسبة عام 2009 و2010 ب 2.3 %، أما سوريا فأعلى نسبة لها عام 2009 ب 7%، وتعتبر مصر أفضل مساهمة من تونس وسوريا في التجارة العربية البينية.

[1] المرجع السابق، ص 19.

خلاصة التحليل:

- تعتبر الصادرات والواردات العربية البينية لمصر أكثر تكاملا مع التجارة البينية العربية مقارنة بتونس وسوريا؛
- تعتبر تجارة تونس مع الدول العربية أقل تكاملا وذلك لأن أغلب تجارتها تتجه نحو الاتحاد الأوروبي فمثلا تمثل تجارة تونس إلى دول الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 70% من إجمالي تجارتها الخارجية؛[1]
- تتسم اتجاهات التجارة البينية العربية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول المتقاربة جغرافيا.

ثالثا: معوقات التجارة العربية البينية:

يمكن التمييز بين مجموعتين من المعوقات التي تقف أمام تنمية التجارة العربية البينية وهي[2]:

1 **المعوقات الداخلية:** تتمثل في:

- ضعف القاعدة الإنتاجية العربية من الناحيتين الكمية والنوعية؛
- ضعف البنية الأساسية العربية خاصة ما يتعلق بالمواصلات والنقل؛
- الحاجة إلى الموارد المالية لتمويل التجارة العربية البينية؛
- حاجة الأقطار العربية إلى العملات الأجنبية من أجل تمويل حاجاتها من التكنولوجيا والمعدات والخبرات الأجنبية يدفعها إلى تصدير مواردها الأولية وسلعها المصنعة والنصف المصنعة إلى البلدان الأجنبية أكثر مما تصدرها إلى الدول العربية الأخرى؛
- الاختلاف في مراحل التنمية التي بلغتها البلدان في المنطقة العربية مع وجود تفاوت بين مجموعات من الدول وتشابه بين مجموعات أخرى؛
- التشابه الكبير وتماثل السلع التجارية بين أقطار الوطن العربي.

2 **المعوقات الخارجية:** منها ما يلي:

- الشراكة بين البلدان العربية كل بلد على حدى والاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات تجارة حرة تضعف الروابط التجارية العربية؛

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد ،2010، ص 174.

[2] حداد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 184 186.

- سياسة الدعم والإغراق الخارجية: إن من أشد المخاطر التي تتعرض لها الأقطار العربية عموما وتجارتها البينية بشكل خاص تلك السياسات الناجمة عن سياسة الدعم والإغراقات الخارجية التي تمارسها البلدان الصناعية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات وفروعها في الأقطار العربية.

المبحث الثالث: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي

رغم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحول دون تحقيقا لتكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هناك جهود مبذولة من طرف الدول العربية وذلك لضرورة التكامل الاقتصادي، وهذا ما يستدعي إلى دراسة سبل لتفعيل التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مظاهر النجاح والإخفاق التكامل الاقتصادي العربي

تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة هي أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب، لكن وعلى الرغم من التباين الكبير بين الآمال والطموحات من جهة والواقع العربي المعاصر من جهة أخرى،إلا أنه لا يجب إغفال إنجازات التكامل الاقتصادي العربي التي وبالرغم من محدوديتها إلا أنها مهمة ولها انعكاساتها الإيجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية، لذا ولتحديد واقع التكامل الاقتصادي العربي لابد من النظر إلى كل من مظاهر النجاح والإخفاق.

أولا :مظاهر النجاح في مسار التكامل الاقتصادي العربي:

تبرز مظاهر نجاح مسار التكامل الاقتصاد العربي في المجالين التاليين:[1]

- إنشاء مشروعات عربية مشتركة: وتكتسب المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة بوصفها إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، ولقد تطورت هذه المشروعات في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية ،إذ قدر عددها بنحو 856 مشروع أو يكشف هذا الرقم عن ظاهرة اقتصادية جديدة يمكن أن تؤدي دورا هاما ومؤثرا في متغيرات التنمية العربية وفي السعي نحو التكامل؛
- تدفق العون الإنمائي العربي: وذلك من خلال الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية ويعتبر هذا العون وسيلة فاعلة لانسياب المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها البلدان العربية المانحة

[1] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة ا لعالمية للتجارة، مجلة الباحث،عدد06، 2008، ص ص 62، 63.

كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي نظرا لما يتميز به من انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد.

ثانيا: مظاهر الإخفاق في التكامل الاقتصادي العربي:

أما إذا اتجهنا إلى مظاهر الإخفاق في التكامل الاقتصادي العربي فنجدها تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة لاتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 فقد ظل أثرها محدودا لأن تطبيقها كان كثيرا ما يخضع لتغيرات المزاج السياسي لبعض الأطراف، ومرور البضائع كان يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر والهدوء التي تعم المنطقة؛
- وبخصوص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962 فإنها في غاية الطموح إذ اما قورنت باتفاق 1953 ،وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية نظرا لتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية،فضلا عن تأخر توقيعها فقد تمت مصادقة المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على هذه الاتفاقية في عام 1957 ولم يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء إلا في عام 1962،كما أن ما يميز هذه الاتفاقية هو محدودية أعضائها فقد صادق عليها فقط كل من :مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت والمغرب في ذلك الوقت؛
- أما عن السوق العربية المشتركة فإن قرارها في حقيقة الأمر لايتجاوز في مفهومه منطقة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد.

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

تتمثل معوقات التكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:

- تعدد المنظمات العربية وغياب التعاون فيما بينها بل قد يتعارض وتتداخل أحيانا بين نشاطاتها مما يؤدي إلى جعل هذه المنظمات مجرد منظمات شكلية؛
- عدم وجود هيئة لتسوية المنازعات على المستوى العربي مما يؤثر سلبا على التعاون العربي؛
- ضعف أسواق المال في الدول العربية ووجود العديد من القيود والقوانين التي تعوق انتقال رؤوس الأموال، وبالتالي اتجاه المستثمرين العرب إلى الأسواق العالمية للبحث عن فرص استثمارية أفضل وذات عائد أعلى؛

- التفاوت في مستويات الدخول بين الدول العربية، وبالتالي تخاف الدول الفقيرة من التهميش، ولا يتفاوت الحافز لدى الدول الغنية للاتجاه نحو تحقيق التعاون؛
- ضعف البنية الأساسية في العديد من الدول العربية (الطرق _ وسائل النقل والمواصلات...الخ)، وغياب سهولة وسائل الانتقال والاتصال بين البلدان العربية؛
- عدم استقرار التشريعات المنظمة لاستثمار وبالتالي شعور المستثمرين بعدم الاستقرار الاقتصادي وجعلهم في حالة من التعقب والحذر؛
- ضعف الإدارة السياسية العربية، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق الاتفاقيات وإزالة العقبات التي تواجه التكامل العربي؛
- عدم وجود مواصفات قياسية عربية بالإضافة للتباين في التعريفات والرسوم الجمركية الخاصة بكل دولة؛
- ارتباط العلاقات الاقتصادية بالعلاقات السياسية بين الدول العربية مما يخلق جو من عدم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية؛
- ضآلة دور القطاع الخاص في تحقيق التعاون العربي المنشود نظرا لعدم توافر هيكل أرشادي على مستوى الوطن العربي لتوجيه لتحقيق التكامل بين الهياكل الإنتاجية للدول العربية وبما يحقق مصالح الدول العربية وأيضا مصلحة القطاع الخاص؛[1]
- يعتبر الاختلاف الكبير والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية من أهم وأقوى عقبات التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي، حيث نجد في الدول العربية دول غنية ودول فقيرة؛
- التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دول عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية،وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم كل ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية.[2]
- عدم إعطاء الجامعة العربية أية سلطات فوق سلطة الدولة القطرية حيث لم تمتلك باعتبارها التعبير التنظيمي للتكامل العربي الحق في اتخاذ أية قرارات لها صفة الالتزام القانوني في مواجهة الدول

[1] علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية،بدون دار النشر، القاهرة، 2008، ص ص 249، 250.

[2] الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي واقع وأفاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

الأعضاء فقد ظلت الجامعة بمثابة التنظيم الإقليمي الذي يعمل كإطار للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء دون أن تكون لها أي سلطة ملزمة قانونيا؛[1]

- مشكلة الإرادة السياسية في المنطقة العربية حيث كان لاختلاف الاتجاهات السياسية العربية دور كبير في تعطيل عملية التكامل الاقتصادي ويرتبط تأثير هذا العامل بهدف أساسي هو أن عملية التكامل الاقتصادي العربي كانت في أغلب الأحيان بمثابة عملية سياسية لكونها تتم بين دول ذات سيادة مما يفرض ضرورة تلاقي الإرادات السياسية عند مصلحة مشتركة وهذا التلاقي في الإرادات هو ما غاب في محاولات التكامل الاقتصادي العربي في الكثير من الأحيان؛
- ظروف العلاقات الخارجية الاقتصادية للبلدان العربية، حيث تعبر عن التبعية الاقتصادية للمراكز المتقدمة في العالم العربي مما حرمها من إقامة تعاون عربيّ عربي؛
- عدم إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي من خلال إتاحة الفرصة له في إقامة المشروعات الاستثمارية في دول عربية التي من شأنها أن تنمي روح التكامل الاقتصادي العربي، فقد تجاهلت معظم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية أو جماعية كانت لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، والاعتماد بشكل كبير على القطاع العام.[2]

المطلب الثالث: سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

إن النتائج التي أسفرت عن مسيرة التكامل تتميز بالتواضع وتدني المستوى لهذا لابد على الدول العربية تفعيل التعاون العربي للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربية من خلال ما يلي:[3]

- اختيار وانتقاء مجموعة الأنشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد إلى دعم ودفع التنمية القومية (الأقطار الأخرى) مثل: الموارد المالية، مصادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الأساسية؛
- تطوير آلية إتخاد القرار واعتماد البرامج المشتركة والتنسيق فيما بينها في إطار إستراتجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتطوير عمل وآليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإدماج مؤسسات المجتمع المدني في العمل الاقتصادي العربي المشترك؛

---

[1] إكرم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] تو اتي فاطمة، واقع وأفاق منطقة التجارة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 222، 232.

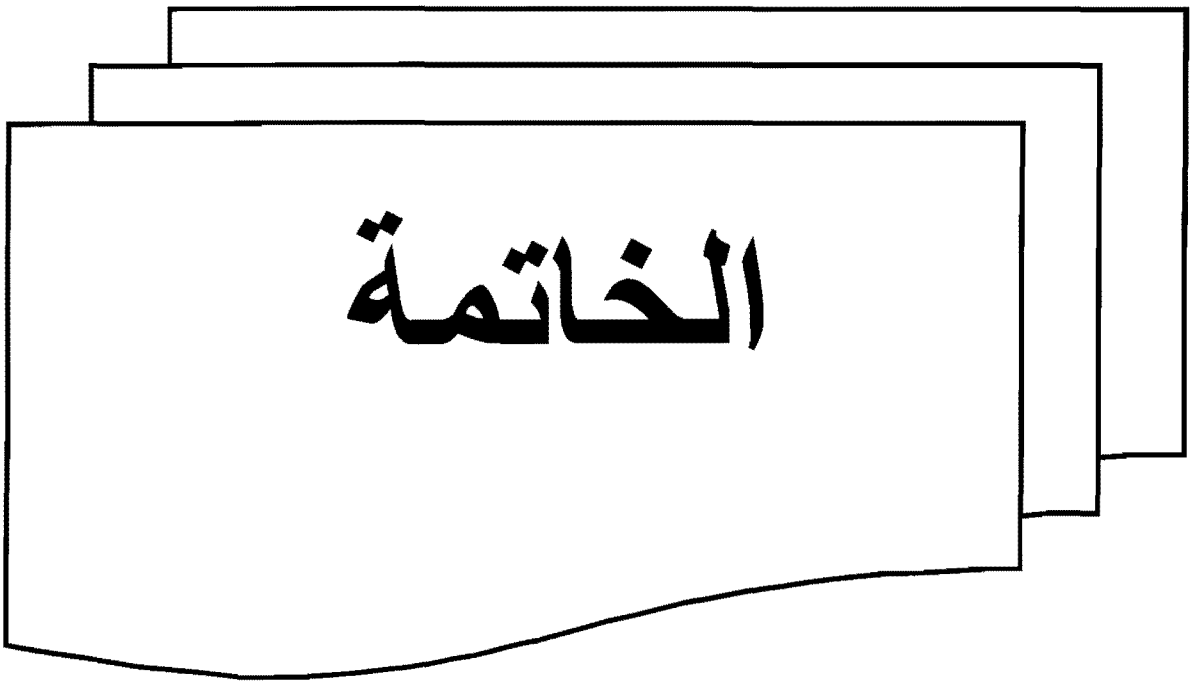

الخاتمة

لاشك أنه من الناحية النظرية فإن متطلبات التكامل الاقتصادي معظمها متوفرة في الدول العربية لكن يبقى التجسيد الميداني للمشروع الوحدوي متعثرا لأسباب متعددة منها تخلف نظم الإنتاج في الدول العربية وخضوعها لنظام السيطرة الاقتصادية العالمية بسبب تبعيتها إلى الدول الأجنبية، وهيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية على اقتصاديات الدول العربية لكن تراخي الإرادة السياسية للبلدان العربية يحول دون الوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي فعلي.

ورغم بدل جهود متواصلة لتحقيق الحد الأدنى من التعاون بين الدول العربية سواء في إطار الجامعة العربية أو خارجها نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي نجح في الوصول إلى وحدة جمركية، وبالمقابل فإن المشاريع التكاملية الأخرى لم تحظى بنفس النجاح ونذكر بشكل خاص الاتحاد المغاربي، كما نجحت الجامعة العربية في إرساء دعائم منطقة التجارة الحرة العربية.

إن التحرير الكامل للتجارة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بداية من 2005/1/1 يعتبر إنجازا للخطوات الأولى نحو التكامل الاقتصادي العربي، لكن وجود عقبات ومعوقات للمنطقة الحرة العربية كالاستثناءات المتعددة وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق وغياب قواعد منشأ متفق عليها من طرف الدول الأعضاء جعل التجارة العربية البينية لاترقى إلى المستوى المطلوب بسبب تماثل وضعف القاعدة الإنتاجية للدول العربية وضعف كفاءتها التنافسية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل رغم القرب الجغرافي للدول العربية، إضافة إلى عدم قدرة الدول العربية على جذب رؤوس الأموال للاستثمار داخل المنطقة العربية وعجزه على الرفع من مستوى التبادل التجاري البيني.

- **إختبار الفرضيات:**

✓ إن اختلاف وتعثر محولات التكامل الاقتصادي العربي في فترة العقود الستة الماضية وبقائه ضمن المستويات الأدنى من مراحل التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة العربية) رغم ماتتوفر عليه الدول العربية من مقومات أساسية كالقرب الجغرافي ووحدة الدين واللغة إلا أن جهود التكامل الاقتصادي لازالت دون المستوى المطلوب وهذا يثبت الفرضية القائلة "على الرغم من توفر المقومات الأساسية لإقامة تكتل اقتصادي عربي إلا أن التجربة لازلت تسير بخطى بطيئة"؛

✓ انخفاض حجم التجارة البينية و كذا الاستثمارات البينية للدول العربية من خلال مابينته إحصائيات الدراسة يضعف من أدائها الاقتصادي ويحد من تنمية اقتصادياتها، وبالتالي ينعكس سلبا على تحقيق تكاملها الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة " ضعف حجم التجارة العربية البينية

والاستثمارات العربية البينية يعرقل تنمية الاقتصاديات العربية، مما يحول دون تحقيق تكاملها الاقتصادي"؛

- ✓ إن التحولات السياسية التي تعرفها بعض دول المنطقة العربية وبروز انعكاسات اقتصادية واجتماعية عنها جعل هذه الدول تتفرغ لحل مشاكلها الداخلية مما زاد من المعوقات التي تعترض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وهذا مايثبت هذه الفرضية " التحولات السياسية في بعض الدول العربية من شأنها زيادة التأثير السلبي على التعاون الاقتصادي وعلى إجراءات ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي".

- **نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

1- التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المزايا للدول المتكاملة أهمها تقسيم العمل بين الدول المتكاملة إتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة، حرية انتقال رأس المال والعمل بالإضافة إلى المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى؛

2- تعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها وجرت هذه المحاولات في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الاقتصادية العربية مند انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر؛

3- هناك العديد من العوامل التي أعاقت جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ومن أهمها الاختلالات الهيكلية على مستوى اقتصادياتها وتوتر العلاقات بين العديد من الدول العربية وصعوبة التنسيق فيما بينها؛

4- غياب الإرادة السياسية تعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة فيصعب النظر للتكامل الاقتصادي بشكل معزول عن المشروع السياسي لأن هذا الأخير من شأنه إزالة عقبات كثيرة من أجل الوصول بأهداف التكامل الاقتصادي إلى مستويات أرقى فكان العامل الأساسي لنجاح الاتحاد الأوروبي هو توافر الإرادة السياسية للقيادات الأوروبية؛

5- ضعف التجارة العربية البينية ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير الخام فحجم التجارة العربية البينية لم تتجاوز 11.5% من إجمالي التجارة العربية وبهذا لم يكن المدخل التجاري للتكامل ذو فعالية في تحقيق التكامل المدخل مناسبا للاقتصاديات التي قطعت شوطا في بناء القاعدة الإنتاجية المحركة للتبادل التجاري؛

6- تدني مستوى الاستثمار العربي فلا يزال حجمه بسيط مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج والتي تقدر بأكثر من تريليون دولار بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمار العربي البيني خلال فترة 2005- 2011 بحوالي 151 مليار دولار؛

7- تأثير التحولات السياسية في المنطقة العربية على الدول التي طالتها الأحداث وذلك بتراجع الإنتاج بسبب توقف بعض المنشآت وهبوط في التدفقات السياحية الواردة، وتراجع الصادرات السلعية والخدمية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتأثر أسعار صرف العملات الوطنية.

التوصيات:

بعد استعراض نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات:

1- لابد من إيجاد سلطة فعالة فوق قطرية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء وتنفيذ الاتفاقيات والقرارات المتخذة؛

2- إذا كان التكامل العربي ضرورة لابد منها لمواجهة العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى فإن التجارة العربية البينية أمر لا يقل أهمية عن سابقه لذا لابد على الدول العربية أن تتخذ إجراءات حاسمة لتسهيل وتيسير التجارة البينية، والاستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة والتي استطاعت أن تجعل لكل دولة عضو مصلحة ذاتية من انتمائها للسوق مقترنة بالمصالح المشتركة لباقي الدول الأعضاء؛

3- ضرورة تشجيع ودعم استقطاب الاستثمارات العربية البينية لما لها من دور في تهيئة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية وذلك عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل يساهم في زيادة التدفقات المالية البينية؛

4- ضرورة تكتل الدول العربية في إطار السوق العربية المشتركة إذا ما أرادت التحرر من أسر التبعية الاقتصادية للخارج؛

5- خلق الانسجام فيما بين التجمعات الإقليمية العربية، واعطاء دور واضح المعالم للقطاع الخاص في المشاركة الفعالة في التنمية التكاملية؛

6- لابد للبلدان العربية أن تتخطى التكامل السطحي المتمثل في التجارة الحرة بالسلع والمتجسد بمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، والتوجه نحو التكامل العميق وتنسيق المؤسسات والقوانين والقواعد التنظيمية؛

7- وضع إستراتيجية اقتصادية شاملة يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراستها، تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارة البينية، كما تستهدف تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نموا، وتطوير منظومتها التنموية والاقتصادية والبشرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

أ الكتب:

2-أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

3- أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، الطبعة الثالثة، مركز البحوث والدراسات العربية، بيروت، 2000.

4 إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.

5 إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة) الطبعة الأولى، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

6 إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012.

7 بدرية عبد الله العوضي، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، عالم المعرفة، الكويت 1990.

8 هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

9 حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،1998.

10 كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1984 .

11 كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

12 مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون سنة.

13 محمد محدود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 2000.

14 محمد محمود الإمام، محمد حمدي المسلماني، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات العربية، بيروت، 2005.

15 نبيل حشاد، الجات ومنطقة التجارة العالمية أهم التحديات، مركز الدراسات والبحوث، بيروت.

16 سليمان المندري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت، 1995.

17 سليمان المندري، السوق المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999 .

18 سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994.

19 سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الحديثة في الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية التكتلات لاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2005.

20 علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، القاهرة، 2008.

21 عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، الطبعة الأولى القاهرة، 2003.

22 عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

23 عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

24 عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي (في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل)، الجزائر، 2009.

25 عبد الشكور شعلان، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، دار إيجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

26 فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس،2000.

27 صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2003.

28 صلاح الدين حسين السيسي، الاتحاد الأوروبي(السوق العربية المشتركة الواقع والطموح)، عالم الكتب مصر، 2003.

29 صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989 2007، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

30 خالد على عبد المجيد، الاتحاد الأوروبي (النشأة والأهداف والمؤسسات)، مركز المقرن للدراسات الإستراتيجية، فيينا، يوليو 2001.

ب **الرسائل والاطروحات**

1 العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002.

2 آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصادي دولي، جامعة باتنة، 2006.

3 و الكور نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء (حالة التكامل الاقتصادي العربي)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009.

4 بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة(دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي)دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر.

5 بن دعاس زهير، تحديات ربط الأسواق العربية لرأس المال في ظل العولمة (مع دراسة تجربة الربط الثلاثي لأسواق مصر، الكويت، لبنان)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

6 حداد محمد، العولمة وانعكاسات على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2004.

7 حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

8 يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.

9 محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد في التجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم والاقتصاد تخصص إدارة أعمال، جامعة قسنطينة، 2009.

10 محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

11 مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

12 عادل بلحبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، بدون سنة النشر.

13 عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007.

14 عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000، 2010)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكر ة.

15 عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

16 فرج شعبان، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الاقتصادي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005.

17 فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

18 صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، نوفمبر 2007 .

19 قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية – الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجي لدول الجنوب أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

20 تواتي بن علي فاطمة، واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2007.

ج الملتقيات والمؤتمرات

1 بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، التجانس الضريبي وجوره في تحقيق الاقتصاد العربي، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، الأغواط، 17، 19، أفريل، 2007.

2 محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤوية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، 7 8 نوفمبر، 2007.

3 سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى دولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة الجزائر، أيام 29 30 أفريل 2002.

بحوث ودراسات

1 المرسي السيد حجازي، تقوم لتجربة السوق العربية المشتركة، محاضر ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة طريقنا إلى التضامن والوحدة، جامعة بيروت، 2002/3/22.

2 أم العز علي الفارسي، الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة أولية لدول الربيع العربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، قطر، 17 فبراير .2013

3 يوسف محمد بادي، دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية (الأبعاد والنتائج)، بحث مقدم ضمن الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 13، 15 فيفري 1989، الخرطوم.

4 عبد الوهاب حميد راشد، نظرية التكامل والتجارب المعاصرة، بحث مقدم إلى دورة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي عمادة الشؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1986.

5 محمد محدود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 2000

6 محمود بيبلي، هاجر بغاصة، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 40، المركز الوطني لسياسات الزراعية (NAPC) ، تموز 2008.

7 ندوبويسي مارسيلنس نوارو، العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون السياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول، ورقة عمل مقدمة في الاجتماع الثاني لغرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي البحرين، 27 28، أكتوبر 2010.

التقارير

1 تقرير حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يقدمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجارة لمنظمة التعاون الإسلامي، 8، 11أكتوبر، إسطنبول ، 2012.

2 الاتحاد العام لوحدة التجارة والصناعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية 2013.

3 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية، الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجدرة ما هي متركزات الإصلاح والأفاق حتى عام 2015، التقرير السنوي رقم 20، رفع إلى الدورة 92 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أكتوبر 2013.

4 منظمة الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب لدول الإسلامية، سنة 2013.

5 صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي الموحد 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 2011، 2012 .

6 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان، مناخ الاستثمار، التقرير السنوي 2013

ج الجرائد والمجلات

1 الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي(واقع وأفاق)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5 جامعة الشلف، 2008.

2 بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد06 جامعة ورقلة، 2008.

3 بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والأفاق)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة 2009 2010.

4 بسمان فيصل محجوب، رؤوية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشات الصغيرة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد2، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.

5 كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000 2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد5، جامعة الجزائر، 2008.

6 كساب علي، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة الشلف، 2004.

7 منتظر فاضل سعد البيطاط، التكامل الاقتصادي وأثاره على الاقتصاديات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 21، الجزائر 2008.

8 مختار المطيع، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الإقليمي، مجلة الوحدة، العدد89، فبراير 1992.

9 سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 1،الجزائر، 2002.

10 عبد اللطيف شهاب زكري، عبد الرحيم مكطوف حمد، اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007.

1- عبد المالك بضياف، قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته، مجلة كلية العلوم الإسلامية المجلد الثامن، العدد 15، 2014.

2- عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد10، جامعة الجزائر، 2004.

3- عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، العدد 81 المعهد العربي للتخطيط الكويت ، مارس 2009.

4- صديقي أحمد، مشروع العملة الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي(دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي)، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011.

5- رانيا ثابت الدروبي، منطقة التجارة العربية وأثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 23، العدد الأول، سوريا، 2007.

6- تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد6، جامعة ورقلة، 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1 Jean- Francois Mittaine, Froncois Pequerul, Les unions economiques regionales, paris, Arnand colin, 1999.

2 Michel Bialés, Rémie Leurion, , L'éssentiel Sur L'économie, 4eme édition, Paris, 2006.

3 Ali-M-Elagraa, The Eeropean Union Economics and poliaes, 8 edition, cambridqe University Press, London, 2007.

ثالثا: المراجع الالكترونية

1- الهيئة العامة لاستثمار والمناطق الحرة،التقرير العربي ربع السنوي، جمهورية مصر العربية منشورة على الموقع التالي:

www.gafinet.org.

2 رمزي سلامة،دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة، منشورة على الموقع WWW. Kna.KW/Cit/Run.OSP? id =529# Sthas.

الملاحق

الملحق رقم 01: تدفقات الاستثمارات العربية البينية الوحدة: مليون دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة / العام
797,00 28	649,00 1	388,00 6	758,00 12	623,00 11	624,00 5	..	
455,00 2	004,00 2	339,80 3	806,50 4	036,00 4	909,80 2	..	
363,1	273,60 3	1 874,60	2 422,00	1 711,70	1 859,90	1 052,60	
779,80 1	266,80 2	3 342,80	2 661,10	..	..	..	
260,6	..	476	666,00 5	..	729,1	345,80 5	
0	316,00 2	..	559,70 3	019,00 3	..	..	
121,40 1	350,1	832,6	841,1	608,6	616	..	
955,4	225	370	539,60 1	..	..	..	
153,8	363,80 2	165,5	213,2	144,6	165,5	120,9	
299,4	959,9	816,5	473,2	756,3	266,4	264,9	
573,3	..	653,30 2	..	..	..	..	مان
203,9	849,6	92	392,8	652,2	191,8	31,5	
300,3	246,4	302,1	31,6	47,5	19,4	..	
..	..	..	..	..	..	..	
0,5	..	..	..	..	..	..	
..	..	..	..	..	..	..	
..	..	7,2	5,1	..	142,6	..	
37 263,5	**16504,2**	**20 660,4**	**35369,9**	**22 598,9**	**12524,5**	**6 815,7**	
47563	**70380**	**81414**	**96258**	**76295**	**68577**	**42960**	**وارد عالمياً**
78,3	***23,5***	***25,4***	***36,7***	***29,6***	***18,3***	***15,9***	***(%)***
14	**11**	**13**	**13**	**9**	**10**	**5**	**ل المشاركة**

المصدر : صندوق النقد الدولي.

الملحق رقم 02: الاستثمارات العربية البينية عام 2006

الوحدة: مليون دولار

	البلدان المضيفة									
	الأردن	تونس	السعودية	السودان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	لبنان	الإجمالي
	–	0.2	2617.2	238.0	20.6	11.3	10.6	7.4	–	2905.5
	53.2	2324.1	1000.0	25.0	401.3	2733.8	155.6	–	870.0	7563.0
	–	–	99.0	–	3.3	56.2	–	–	25.5	183.5
	–	–	19.0	–	25.8	–	5.2	–	–	50.5
	0.0	1.1	1.0	–	–	–	–	–	–	2.1
ة	793.7	0.2	–	759.0	–	243.6	36.6	842.2	40.0	2715.2
	–	–	24.0	–	–	–	–	–	–	24.0
	2.5	–	555.0	224.0	1.0	–	–	0.6	–	783.1
ل	–	–	–	2.0	–	–	–	–	–	2.0
	13.9	0.4	1.0	48.0	–	–	8.1	0.4	–	196.8
	–	–	–	16.0	–	–	–	0.4	–	16.4
ك	7.8	–	37.0	9.0	–	–	–	0.1	–	53.9
	–	–	1.0	12.0	7.1	7.5	4.3	–	–	31.9
	94.5	29.4	20.0	76.0	2.3	58.5	113.0	–	1400.0	1793.6
	0.2	0.0	168.0	163.0	–	153.0	7.1	7.0	–	498.3
	–	3.3	–	–	11.0	–	1.5	–	–	15.8
	6.9	6.2	242.0	381.0	–	–	9.6	0.2	–	645.9
	–	1.9	4.0	–	–	–	–	0.2	–	6.1
	–	–	49.0	40.0	–	–	–	–	–	89.0
لي	1097.6	2366.8	4837.0	2004.0	461.4	3265.4	350.1	858.3	2335.0	17575.7

ر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 156.

المحلق رقم 03: تدفقات الاستثمارات البينية العربية خلال 2011

الوحدة: مليون دولار

	الدول المستضيفة (الواردة)						
ل	الجزائر	مصر	الأردن	تونس	اليمن	الإجمالي
ارات	52379	401.8	118.1	58.9	0.3	5826.1
	–	191.5	–	38.9	0.0	231.3
عودية	–	206.3	7.0	0.1	6.2	219.6
يت	–	58.6	0.0	5.7	24.6	88.9
حرين	–	66.2	7.0	–	–	73.2
ى أخرى	–	54.5	–	–	–	54.5
طين	47.7	–	5.1	0.1	–	52.8
س	31.4	3.8	–	–	–	35.2
ر	28.6	–	3.0	1.3	0.3	33.2
ن	–	18.4	10.4	0.3	0.0	29.0
اق	–	–	24.5	1.2	–	25.7
يا	–	12.4	2.8	9.4	–	24.6
ن	–	14.8	0.5	–	–	15.3
طنة عمان	–	11.9	–	–	–	11.9
ردن	0.2	3.0	–	2.9	0.0	6.1
ريا	–	–	5.0	–	0.0	5.0
زائر	–	–	–	1.2	–	1.2
غرب	–	–	–	0.1	–	0.1
خرى	–	–	81.5	–	–	81.5
ودان	–	0.4	–	–	–	0.4
جمالي	5345.8	1052.6	246.9	120.9	31.5	6815.6

صدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية) لعام 2011.

الملحق رقم 04: تدفقات الاستثمارات البينية العربية خلال 2012

الوحدة: مليون دولار

الدول المستضيفة (الواردة)								
المغرب	مصر	تونس	الكويت	الأردن	البحرين	الجزائر	اليمن	الإجمالي
846.2	418.3	44.4	–	0.7	3.1	–	–	1312.7
63.4	85.5	509.2	–	0.4	5.0	–	–	663.5
134.0	201.5	0.3	–	2.9	20.4	–	1.0	360.0
15.0	58.5	29.5	–	0.2	–	–	–	103.2
25.6	98.	–	–	16.2	–	–	–	140.6
–	–	–	–	–	–	–	–	0.0
–	–	–	–	14.5	–	–	–	14.5
15.0	3.3	–	–	–	–	–	–	18.3
0.9	–	1.2	–	12.1	–	–	–	14.2
13.2	31.2	0.5	–	2.7	–	14.7	–	62.3
0.1	–	1.0	–	43.5	–	–	2.0	46.7
2.2	6.7	10.1	–	–	–	–	–	19.0
–	1.1	–	–	–	–	–	–	1.1
0.5	12.1	–	–	–	–	–	–	12.6
0.3	12.3	1.9	–	–	1.0	–	0.1	15.6
1.2	–	–	–	104.1	–	–	0.1	105.4
0.4	–	8.1	–	–	–	–	–	8.7
–	–	16.4	–	–	–	–	–	16.4
1.0	–	–	–	–	–	–	–	1.0
0.0	1.1	–	–	–	–	–	–	1.1
–	50.9	–	392.9	–	–	–	–	443.8
1119.1	983.6	622.6	392.9	197.3	29.5	14.7	3.2	3362.9

ـ: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية) لعام 2012

الملحق رقم 05:صادرات و واردات تونس من وإلى الدول العربية ما بين 2005 2007

الوحدة: مليون دولار

الواردات الإجمالية				الصادرات الإجمالية				
الإجمالي	2007	2006	2005	الإجمالي	2007	2006	2005	بية
35.58	16.25	8.93	10.40	22.43	6.01	5.93	10.49	
122.59	36.40	41.17	45.02	68.44	35.54	17.09	15.81	
59,37	17.50	11.77	8.32	41.79	17.11	13.81	10.87	
645.17	299.57	199.38	146.22	661.87	286.92	192.03	182.92	
0.06	0.02	0.02	0.02	0.65	0.04	0.03	0.58	
0.09	0.00	0.05	0.04	2.32	1.09	0.68	0.55	
385.6	144.12	124.89	116.59	125.67	32.42	42.35	50.90	
26.25	10.00	7.93	8.32	7.74	2.66	3.77	1.31	
109.2	49.29	26.62	33.29	22.89	6.56	8.08	8.25	
0.00	0.00	0.00	_	0.00	0.00	0.00	0.00	
0.08	0.00	0.00	0.08	9.19	1.25	1.85	6.09	
13.29	3.36	4.69	5.24	0.85	0.39	0.31	0.15	
34.14	17.11	8.62	8.41	7.04	2.42	3.08	1.54	
70.35	13.05	40.24	17.06	10.58	1.41	8.01	1.16	
36.49	15.47	9.59	11.48	18.35	6.41	7.31	4.63	
1858.47	645.77	743.26	469.44	1805.8	697.33	635.77	472.73	
386.98	204.19	108.73	74.06	186.11	87.02	51.05	48.04	
213.08	75.69	72.56	64.83	392.33	172.87	110.03	109.43	
3.76	1.72	0.46	1.58	31.02	15.23	8.70	7.09	
3.74	1.41	1.00	1.33	5.19	2.03	2.08	1.08	

: صندوق النقد العربي

الملحق رقم06:صادرات وواردات مصر من وإلى الدول العربية ما بين 2005 2007

الوحدة: مليون دولار

	الصادرات الإجمالية				الواردات الإجمالية			
العربية	2005	2006	2007	الإجمالي	2005	2006	2007	الإجمالي
	188.97	249.01	298.53	736.51	69.91	85.17	65.21	220.29
ت	294.26	302.69	195.98	792.93	132.07	131.31	188.83	452.21
ن	5.30	7.04	6.02	18.36	9.07	81.78	144.43	205.28
	38.03	35.54	124.98	198.55	11.91	30.15	15.14	57.2
	30.16	36.77	43.52	110.45	667.96	601.26	365.71	1634.93
القمر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ي	8.06	4.23	4.75	17.04	1.26	7.23	6.66	15.15
ية	366.84	318.04	379.33	1064.21	921.42	1423.73	2211.20	4556.35
ن	178.21	194.44	163.23	535.92	62.19	60.18	49.88	172.25
	199.55	255.34	205.90	660.79	140.85	189.88	144.66	475.39
ال	0.56	0.43	1.46	2.45	0.10	0.05	0.10	0.25
	53.88	46.58	48.83	149.29	1.95	1.97	0.39	4.31
	6.80	7.81	11.45	26.06	1.03	0.99	2.74	4.76
	10.87	23.65	15.47	49.99	10.41	8.68	11.84	30.93
ك	37.54	64.67	52.30	154.51	811.13	1083.13	1228.02	3122.28
	167.48	203.89	-322.89	694.26	63.47	73.52	100.79	237.78
	144.18	168.45	244.84	557.47	114.73	102.77	195.57	413.07
ب	82.70	84.70	166.77	334.17	10.54	13.97	22.87	47.38
نيا	7.78	1.79	26.59	36.16	12.16	7.41	31.13	50.7
	84.88	122.61	76.02	283.51	23.37	43.40	22.54	89.31

مصدر: صندوق النقد الدولي

الملحق رقم07:صادرات وواردات سوريا من وإلى الدول العربية

الوحدة: مليون دولار

	الصادرات الإجمالية				الواردات الإجمالية			
ول العربية	2005	2006	2007	الإجمالي	2005	2006	2007	الإجمالي
ردن	133.11	389.83	483.97	106.91	96.52	120.66	134.04	351.22
مارات	49.04	199.28	247.40	495.72	160.70	166.78	221.94	582.42
حرين	3.12	7.45	9.25	19.82	3.67	19.51	21.89	45.27
لس	22.51	26.10	32.40	81.01	8.36	6.51	7.23	22.1
زائر	37.06	176.42	219.03	432.51	15.04	6.26	6.95	28.25
ر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–
بوتي	0.13	1.54	1.92	3.59	0.00	0.00	–	–
عودية	323.87	863.46	1071.98	2259.31	300.87	532.12	591.12	1424.11
ودان	34.75	81.47	101.14	217.36	11.44	12.98	14.42	38.84
صومال	0.21	1.29	1.60	3.1	0.08	0.00	0.00	0.08
راق	246.80	631.79	-784.36	1662.95	49.04	18.75	20.83	88.62
ان	3.25	11.67	14.49	29.41	9.53	8.35	9.27	27.15
ر	24.54	36.91	45.82	107.27	31.29	31.48	34.97	97.74
ويت	48.35	238.89	296	583.24	44.04	99.08	110.07	253.19
ان	166.06	371.40	461.09	998.55	156.87	141.29	156.96	455.12
يا	40.96	163.91	203.49	408.36	24.65	35.91	35.96	96.52
سر	127.36	375.33	465.96	968.65	245.23	538.10	597.76	1381.09
غرب	14.07	38.48	21.26	73.81	27.62	27.64	27.62	82.88
ريتانيا	1.32	5.69	10.36	17.37	0.07	0.10	0.37	0.54
من	20.22	72.51	90.02	182.75	3.14	3.42	3.80	10.36

المصدر: صندوق النقد الدولي

الملخص

نظرا لأهمية التكامل الاقتصادي للدول الأطراف في ظل التغيرات الدولية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأطراف، والمزايا التي يمكن أن تستفيد منها البلدان المنظمة لأي تكامل اقتصادي.

وعلى مستوى التكامل الاقتصادي العربي لا ننفي المجهودات التي قامت بها الدول العربية سواء في إطار الجامعة العربية أو خارجها لإعادة تكامل اقتصادي في ظل تنامي ظاهرة التكتلات، لذا تم إحياء السوق العربية المشتركة وبرزت أهمية منطقة التجارة الحرة من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية للحفاظ على مصالحها أمام التكتلات العالمية وخاصة التي ستستفيد من فشل تكامل الدول العربية.

وأمام مرور بعض الدول العربية بتغيرات سياسية والتي عرفت بالثورات العربية ودخولها في مراحل انتقالية كان لها الأثر السلبي على مداخل التكامل الاقتصادي العربي بإنخفاض المبادلات التجارية، وقيمة التدفقات الاستثمارية البينية مما زاد من تفاقم المعوقات التي تعترض مسار التكامل الاقتصادي العربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي، منطقة التجارة العربية البينية، الاستثمارات العربية البينية الثوارات العربية.